جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة ماجستير

التخصص: نقود، مالية وبنوك

إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- حالة الجزائر -

من طرف

حفيف فوزية

أمام اللجنة المشكلة من:

علاش احمد	أستاذ محاضر " أ "	جامعة البليدة	رئيسا
رزيق كمال	أستاذ محاضر " أ "	جامعة البليدة	مشرفا ومقررا
منصوري الزين	أستاذ محاضر " أ "	جامعة البليدة	عضوا مناقشا
أمقران مصطفى	أستاذ مساعد " أ "	جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة، جوان 2009

ملخص

أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل طرحاً يحتل أولوية متقدّمة على أجندة اقتصاديات العديد من الدول بما فيها الجزائر، نظراً للدور البارز الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حدٍ سواء. وذلك من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي وتحقيق القيمة المضافة،علاوة على مساهمتها في تنويع الهيكل الصناعي، وتوفيرها لنسبة كبيرة من فرص التوظيف.

ولكن على الرغم من أهمية دورها التنموي إلا أنها ما فتئت تواجهها جملة من التحديات والمعوقات التي تحد من تطورها وفعاليتها، ونجد في مقدِّمة هذه المعوقات مشكلة التمويل، حيث أن نقص السيولة المالية يُعتبر بمثابة الصخرة التي تتحطم عليها معظم هذه المشروعات خاصة في مراحلها الأولى، ذلك أنه لا يمكن لأي مؤسسة أو مشروع أن يحقق أهدافه أو يطبق خطته دون اللجوء إلى مصادر لتمويله.

وقد حاولت الجزائر التقليل من حدة المشكلة التمويلية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتبني برامج دعم تمويلية سخرت لها آليات تنظيمية ومؤسساتية، لكن في ظل عدم استناد تلك البرامج إلى أسس أو دراسات علمية مستوحاة من أرض الواقع بما يعكس وجهات نظر أصحاب المشروعات والمؤسسات التمويلية حول هذه المشكلة، لم تتمكن من تحقيق الأهداف التي أوجدت من أجلها، وهو ما ساهم بدوره في تفاقم حدة تلك الإشكالية، وهذا ما لمسناه من خلال دراستنا لهذه المذكرة.

الإهـــــــداء

أهدي ثمرة عملي هذا:

إلى اللذين مهما قلت عنهما لا أستطيع الإيفاء بحقهما
إلى والدي الكريمين، بارك الله في عمرهما، وألبسهما ثوب الصحة والعافية، ومتعني ببرهما، ورد جميلهما

إلى من رباني وعلمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار، وتلقى نجاحاتي دوما بالأحضان، إلى أبي "سرحان" جزاك الله خيراً.. وأمد في عمرك بالصالحات

إلى الذين قاسموني درب الحياة وحب الوالدين وطاعتهما
إخوتي كل باسمه
وتوأمتي... أختي الحبيبة

إلى من لا أتصور للدنيا طعما بعيدا عنهم، صديقاتي وزميلاتي خاصة نورة، باية، سمرة، سهام، نسمة

إلى كل من نسيهم قلمي وضمهم قلبي
إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

شكر

لا يسعني وأنا أنهي هذا العمل إلا التوجه بالشكر والحمد لله سبحانه وتعالى على فضله ونعمه التي لا تعد ولا تحصى.

ثم أتوجه بالشكر الخالص إلى الأستاذ الفاضل الدكتور كمال رزيق الذي شرفني بقبوله المتابعة والتوجيه والإشراف على هذه المذكرة، وصبره علي طوال مدة انجاز هذا العمل رغم انشغالاته الكثيرة.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى السيد عبد الكريم بوغدو مدير المنافسة والتنمية المستدامة على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي ساعدني بكل إمكانياته في سبيل إتمام هذا العمل.

كما لا أنسى أن أتوجه بالشكر لكل الأخوة والزملاء والأصدقاء الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في إعانتنا على إعداد هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة.

فللجميع نقول: جزاكم الله عنا كل خير

قائمة الجداول

الرقم		الصفحة
01	المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي رقم 18/01	
02	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط خلال سنة 2007	
03	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالولايات العشر الأولى خلال الفترة (2006 -2007)	
04	تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني خلال الفترة (2001-2007)	
05	تطور كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2007)	
06	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل حسب الطابع القانوني خلال الفترة (2002-2007)	
07	تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة (2002-2007)	
08	المساهمة في خلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة (2002-2007)	
09	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حسب قطاعات النشاط لسنة 2007	
10	تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2004-2007)	
11	المساهمة في الواردات حسب القطاعات القانونية خلال الفترة (2004-2007)	

12 حجم القروض المقدمة من طرف البنوك وفقا للطابع القانوني للقطاع خلال الفترة (2004-2007)
13 الهيكل المالي للتمويل الثنائي
14 الهيكل المالي للتمويل الثلاثي
15 هيكل التركيبة المالية لمشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
16 مقياس تحديد الأهمية، والمقياس الترتيبي لأهمية الوسط الحسابي ونسبته
17 توزيع العينة وفقا لمعيار قطاع النشاط وعدد العمال
18 توزيع مصادر التمويل الأولي وفقا لمعيار حجم المؤسسة
19 حدة الصعوبات الحالية التي تواجه المؤسسة في الحصول على التمويل
20 طبيعة المشاكل التمويلية وفقا لمعيار حجم المؤسسة
21 الأسباب التي تقف وراء المشاكل التمويلية الحالية للمؤسسة
22 المصادر التي لجأت إليها المؤسسة لتجاوز مشكلاتها التمويلية
23 سبب عدم لجوء المؤسسة إلى الاقتراض البنكي
24 درجة حدة المعوقات المصرفية الحالية التي تواجه المؤسسة في الحصول على التمويل
25 طبيعة العوامل التي تعيق حصول المؤسسة على التمويل البنكي
26 المعايير المؤثرة في دراسة ملفات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
27 العوامل التي تعيق تمويل البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
28 الاقتراحات المعالجة حسب عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
29 الاقتراحات المعالجة حسب عينة البنوك

قائمة الأشكال

الرقم		الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب معيار الحجم لسنة 2007	
02	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2002-2007)	
03	الموقع الالكتروني www.surveymonkey.com	
04	الرابط الالكتروني للاستبيان على الموقع www.surveymonkey.com	
05	توزيع العينة وفقا لمعيار قطاع النشاط وعدد العمال	
06	توزيع العينة وفقا للشكل القانوني للمؤسسة	
07	توزيع مصادر التمويل الأولي وفقا لمعيار حجم المؤسسة	
08	المؤسسات التي تواجه ولا تواجه مشاكل تمويلية في الوقت الحالي	
09	الأسباب التي تقف وراء المشاكل التمويلية الحالية للمؤسسة	
10	المصادر التي لجأت إليها المؤسسة لتجاوز مشكلاتها التمويلية	
11	قيام المؤسسة بإعداد الخطة المالية لمصادر الحصول على الأموال	
12	الجهة التي لجأت المؤسسة لاستشارتها حول مدى ملائمة المصدر التمويلي	
13	نوع التمويل البنكي المتحصل عليه	
14	وجود فرع أو وحدة على مستوى البنك مخصصة للقروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
15	حدة الصعوبات الحالية التي تواجه البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
16	القروض التي يواجه البنك صعوبات في منحها	

الفهـــــرس

ملـــخـــــص

شكـر وإهـــــداء

قائمة الجداول والأشكال البيانية

الفهـــــــرس

مـــــقـــدمـــة..... 12

1. وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 20

1.1. بنية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 21

1.1.1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 21

1.1.1.1. صعوبات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 22

2.1.1.1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 23

2.1.1. الخصائص الهيكلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 25

1.2.1.1. المميزات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 25

2.2.1.1. خصائص بنية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية..... 27

3.1.1. تطور نسيج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 32

1.3.1.1. نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية..... 33

2.3.1.1. تطور كثافة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 34

2.1. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري..... 37

1.2.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل..... 37

2.2.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي والقيمة المضافة..... 40

1.2.2.1. المساهمة في الناتج الداخلي الخام..... 40

2.2.2.1. المساهمة في خلق القيمة المضافة..... 41

3.2.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية..... 44
1.3.2.1. المساهمة في ترقية الصادرات..... 44
2.3.2.1. المساهمة في الاستيراد..... 47
3.1. معوقات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية..... 48
1.3.1. معوقات البيئة الداخلية..... 48
1.1.3.1. المشاكل الإدارية والتنظيمية..... 49
2.1.3.1. ضعف كفاءة اليد العاملة 49
3.1.3.1. نقص الآلات والمعدات الحديثة 49
4.1.3.1. قصور الجهود التسويقية..... 50
2.3.1. معوقات البيئة الخارجية..... 50
1.2.3.1. المشاكل المرتبطة بالعقار..... 51
2.2.3.1. صعوبة الحصول على التمويل..... 52
3.2.3.1. جمود المحيط الإداري..... 52
4.2.3.1. ضعف قواعد البيانات والمعلومات..... 53
2. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكله في الاقتصاديات المعاصرة..... 56
1.2. المصادر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 57
1.1.2. الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 57
1.1.1.2. تعريف التمويل..... 57
2.1.1.2. المتطلبات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 58
2.1.2. مصادر التمويل الداخلية..... 60
1.2.1.2. المدخرات الشخصية..... 60
2.2.1.2. التمويل الذاتي 61
3.1.2. مصادر التمويل الخارجية..... 63
1.3.1.2. الاقتراض من الأهل والأصدقاء..... 63

2.3.1.2. الاقتراض من السوق غير الرسمي..... 64
3.3.1.2. التمويل عن طريق البنوك..... 65
4.3.1.2. التمويل الايجاري..... 69
5.3.1.2. شركات رأس المال المخاطر 69
6.3.1.2. التمويل عن طريق السوق المالي..... 70
7.3.1.2. مصادر أخرى..... 70
4.1.2. الهيكـل التمـويلي الأمثـل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 71
1.4.1.2. مفهـوم الهيكـل المالـي 71
2.4.1.2. محـددات الهيكـل المالـي الأمثـل..... 72
2.2. مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 73
1.2.2. مشاكل متعلقة بالتمويل المصرفي..... 74
1.1.2.2. المبالغة في المطالبة بالضمانات..... 74
2.1.2.2. ارتفاع أسعار الفائدة على القروض..... 74
3.1.2.2. محدودية حجم ونوع التمويل..... 74
4.1.2.2. طول مدة الإجراءات..... 75
2.2.2. مشاكل تمويلية متعلقة بالمؤسسة..... 76
3.2.2. مشاكل تمويلية أخرى..... 77
3.2. التجارب الناجحة لبعض الدول في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 78
1.3.2. تجارب الدول المتقدمة..... 79
1.1.3.2. التجـربة اليابانيـــة..... 79
2.1.3.2. التجربة الأمريكية..... 82
3.1.3.2. الدروس المستفادة من تجارب الدول المتقدمة..... 86
2.3.2. تجارب الدول النامية..... 87
1.2.3.2. التجـربة الهنديـــة..... 87

2.2.3.2. التجربة البنغلاديشية..... 90
3.2.3.2. الدروس المستفادة من تجارب الدول النامية..... 93
3. الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 96
1.3. قنوات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 97
1.1.3. هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 97
1.1.1.3. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 97
2.1.1.3. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات (ANDI)..... 98
3.1.1.3. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)..... 98
4.1.1.3. الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF)..... 99
2.1.3. مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 99
1.2.1.3. البنــوك التجــارية 100
2.2.1.3. الهيئــات التمويلية الحكــوميــة 102
3.2.1.3. التمويل التأجيري Le Leasing..... 111
3.1.3. آليات التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية..... 112
1.3.1.3. صناديق ضمان القروض..... 112
2.3.1.3. برامج ميدا (MEDA)..... 115
2.3. دراسة ميدانية للمشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 117
1.2.3. منهجية الدراسة الميدانية..... 118
1.1.2.3. تحديد أهدف الدراسة..... 118
2.1.2.3. مجتمع وعينة الدراسة..... 118
3.2.1.3. تحديد طرق جمع المعلومات..... 119
2.2.3. عرض وتحليل بيانات الدراسة..... 121
1.2.2.3. تحديد أدوات تحليل المعلومات..... 121
2.2.2.3. تحليل بيانات الدراسة..... 122

3.2.3. مناقشة النتائج والاقتراحات 142
1.3.2.3. مناقشة النتائج والاقتراحات المتعلقة بالصعوبات التمويلية الحالية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 142
2.3.2.3. مناقشة النتائج والاقتراحات المتعلقة بالصعوبات الحالية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المصرفي..... 144
3.3.2.3. مناقشة النتائج والاقتراحات المتعلقة بالصعوبات الحالية التي تواجه البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 146
خـــاتمـــة..... 149
قـــــائمـــة المـــراجع 155
قائمة الملاحق..... 166

مـــقدمـــة

أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثّل أحد أهم أقطاب التنمية الشاملة، ومدخلاً هاماً من مداخل النمو الاقتصادي، نظراً لما تتمتع به من مزايا وخصائص تمكّنها من المساهمة الكبيرة في تحقيق الأهداف التنموية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، بما يسمح بالاندماج شيئا فشيئا في الاقتصاد العالمي؛ وذلك من خلال مساهمتها في تكثيف النسيج الصناعي، وتحسين وتطوير القدرات الإنتاجية، وكذا تخفيض نسبة البطالة وتوفير فرص التشغيل، هذا إلى جانب مضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي وزيادة الصادرات، وتشجيع روح الابتكار والإبداع واستغلال الموارد المحلية المتاحة، علاوة على دورها التكاملي مع المنشآت الصناعية الكبيرة.

من هذا المنطلق، أولت العديد من الدول على اختلاف درجات نموها اهتماما وعناية خاصين بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عملت على تهيئة ظروف الإقلاع والاستمرار لهذا النوع من المؤسسات، وتذليل الصعوبات والعراقيل التي من شأنها الحد من تطورها، ولاسيما تلك الصعوبات المتعلِقة بالجانب التمويلي؛ وذلك لكون أن مصادر التمويل والائتمان يمثِلان الشريان الرئيسي والعمود الفقري لقيام أي مشروع، وعلى أساسها يمكن أن يكتب النجاح لذاك المشروع أو أن يبوء بالفشل. وتحت هذا الاعتبار حرصت تلك الدول على تحسين آليات تمويل هذه المؤسسات بما يؤمِّن استمراريتها ويعزز قدرتها التنافسية، فقامت بإنشاء صناديق وبنوك مؤهَلة وهيئات متخصِّصة في منح التسهيلات المالية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب وضع التشريعات التي تساهم في رفْع حصصهم المالية من المصادر التمويلية المختلفة، الأمر الذي سهّل وصولهم لتلك المصادر.

وكغيرها من الدول، حاولت الجزائر هي الأخرى منذ نهاية الثمانينات، وتحت ضغط التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التصحيح الهيكلي، إلى جانب صعوبة تقويم القطاع العمومي الذي وصلت فيه العديد من مؤسساته إلى أقصى درجات التدهور، إعطاء مجالاً أوسع لدعم تنمية وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وتجلى ذلك بشكل خاص من خلال الإجراءات القانونية والتنظيمية التي اتُخذت لفائدة هذا القطاع، كإنشاء وزارة منتدبة مكلَّفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991، لتتحول إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتباراً من شهر جويلية سنة 1993، وإصدار قانون متعلِق بمؤسساته سنة 2001، وكذا إنشاء مشاتل وحاضنات

الأعمال ومراكز التسهيل، إلى جانب إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء صناديق ضمان القروض ووكالات مخصَّصة لتمويل هذا القطاع، تهدف إلى توفير المناخ المالي المناسِب لنموه.

ولكن بالرغم من تلك الجهود والخطوات غير المسبوقة التي تعكس الدور القيادي الذي اضطلعت به الحكومة في إرساء القاعدة الأساسية لانطلاق قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الذاتية والاستقلالية في عملية النمو، إلا أن هذا القطاع يبقى محاطاً بسياج من الإشكاليات والمعوقات التي تحول دون نموه وتطوره؛ وتأتي في مقدّمة ذلك إشكالية التمويل، ففي تقدير لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية عن معدل اختفاء تلك المؤسسات الذي بلغ 1.8% سنويا، أكدت أن السبب الرئيسي لهذا الاختفاء هو صعوبة حصولها على التمويل، والذي لم تفلح معظم برامج الدعم والآليات التمويلية التي أستحدثت إلى حد الساعة في القضاء عليه؛ حيث لا يزال الإشكال يؤرق الكثيرين من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وما يزال مطروحا بنفس الحدة. وهنا يمكننا تسجيل مفارقة غريبة تكمن في أن التحولات المالية التي باشرت فيها الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية، تحصُل بشكل لا يسهّل لهذا النوع من المؤسسات الحصول على التمويل الملبي لاحتياجاته.

إشكالية البحث:

على الرغم من قلة وبساطة حجم رأس المال اللازم لنشاطات مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تجد صعوبات بالغة في الحصول عليه، وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي حقيقة المعوقات الراهنة التي تقف وراء تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وما هو المطلوب لتجاوزها؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية التي نحاول الإجابة عليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع، وهي:

- ما هو مستوى التطور الحالي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما طبيعة المشاكل والمعوقات القائمة أمام نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمصادر التمويل التي تلبي احتياجاتها، وما مدى كفاءة الإجراءات التي اعتمدتها الجزائر للتخفيف من تلك المعوقات مقارنة مع مثيلاتها في البيئات الاقتصادية المختلفة؟
- هل هناك إمكانية لتجاوز الصعوبات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

فرضيات البحث:

في محاولة للإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- لا يزال أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر محدوداً، ولا يحقّق المساهمة المتوقّعة منه كقطاع فعال ومحفِز في دفع عجلة التنمية.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات وعقبات تمويلية كبيرة، يؤول مصدرها في بعض الأحيان إلى ضعف قدرات ومهارات صغار المستثمرين، وإلى قصور المحيط المالي؛ وتُعتبر الآليات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لِحد الآن غير كافية للاستجابة للمتطلّبات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يوافق خصوصيتها.
- ليست هناك حلول سحرية تتصدى بشكل نهائي لقضية تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة بكل مشكلاتها، ولكن بداية طريق الحل هو الابتعاد عن استيراد نموذج ما وتطبيقه لنصل إلى ما حققه من نجاح في بلده.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية بحثنا هذا من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذاتها ودورها المحوري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حدٍ سواء، وبالتالي فإن دعم هذه المشروعات ومساندتها هو تدعيم للمشروع التنموي ككل؛ وهذا الدعم لا يمكن أن يتم ما لم يُجرى التوقف عند المشاكل المختلفة التي تواجهها، تمهيداً لإيجاد الوسائل والأساليب التي تذللها، ولاسيما إذا تعلقت تلك المشاكل بالتمويل، وذلك باعتبار أن نمو أي اقتصاد يتوقف على إمكانيات تمويله، ولا يمكن أن تنجح أي مؤسسة إلا بتوفُرها على رؤوس أموال كافية. ومن هنا، تبدو إشكالية التمويل أمراً جوهرياً في مسألة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف وأهمها:

- التعرّف على الوضعية الحالية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من حيث تعداد نسيجه، ومساهمته في الاقتصاد، والمعوقات التي تحد من أداءه.
- التعرّف على مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقييم دور هذه المصادر في الجزائر.

- إلقاء الضوء على التجارب الدولية الرائدة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف توظيف نتائجها بما يتوافق واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- الكشف عن العوامل والأسباب الحقيقية التي تقف وراء مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، وتشخيص تلك المعوقات ميدانياً في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- محاولة إيجاد حلول عملية كفيلة بالتخفيف من مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، بما يضمن بقاءها واستمرارها.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- قناعتنا الخاصة لما يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في عملية التنمية، إذا ما عمِل المهتمين بها بإعطائها العناية الكافية وتقديم الدعم المناسِب لها، خاصة في مجال التمويل.
- الأهمية الكبيرة التي احتلتها مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة لدى السلطات الجزائرية.
- معرفة السر الذي يكمن وراء عدم القدرة على معالجة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من قلة متطلباتها المالية.
- تسجل المكتبة الجزائرية نقصاً كبيراً في البحوث التي اهتمت بالدراسات الميدانية عن إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

منهج وأدوات البحث:

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء على مكوناته، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا في طرح القضية العامة في شكلها النظري ثم ندرج تطبيقها على الحالة الجزائرية، كما اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من الأدوات، منها:

- مختلف القوانين والتشريعات التي تتعلق بالموضوع.
- الدراسات السابقة والملتقيات التي تناولت المواضيع المرتبطة بهذا البحث.
- الإحصائيات والتقارير المتعلِقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها.
- الاستعانة بالمسح الميداني للوقوف على المعوقات التمويلية الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسبباتها.

حدود الدراسة:

لقد اشتملت دراستنا على مجموعة من الحدود، يمكن تقسيمها على النحو التالي:

1- الحدود الزمنية: إن الحدود الزمنية للدراسة ممثّلة بجانبين، أولهما نظري حيث قمنا بتشخيص وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، من حيث خصائصه الهيكلية للفترة 2006-2007، وتطور نسيجه منذ الاستقلال إلى غاية جوان2008، ومن حيث مساهمته في الاقتصاد الوطني منذ عام 2002 إلى غاية نهاية عام2007، ذلك مع تشخيص مختلف القنوات التمويلية وآليات الدعم التي خصّصتها الحكومة لهذا القطاع خلال الفترة 1991- 2007. أما الجانب الثاني فيما يتعلق بالحدود الزمنية فمرتبط بالدراسة الميدانية التي حُددت مدتها بثلاثة أشهر، حيث بدأت عملية جمع البيانات في 2008/12/4، واستمرت إلى غاية 2009./3/4

2- الحدود المكانية: ترتبط هذه الحدود بالدراسة الميدانية، حيث بالنسبة للاستبيان الإلكتروني والمتعلِق بعينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمن خصائصه أنه غير مرتبط بمنطقة جغرافية معينة، لذا فإن إطاره المكاني محصور في كل المناطق والجهات التي يمكن لها أن تستخدِم شبكة الإنترنت في الجزائر؛ أما الاستبيان الميداني التقليدي والمتعلِق بعينة البنوك فيشمل منطقة خميس مليانة.

3- حدود الموضوع: فيما يخص حدود الموضوع فقد انحصرت دراستنا على عرض تجارب كل من الو.م.ا، اليابان، الهند، وبنغلاديش في مجال تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب الدراسة الميدانية لمسببات وحلول إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية فقط، كما اقتصرت دراستنا على آراء أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآراء البنوك العمومية، كما اعتمدت الدراسة على استبانات من تصميم الباحث كأداة لقياس البيانات وجمعها مع الأخذ بالاعتبار كافة المحاذير المصاحِبة لاستخدام الأداة. كما تم استعمالنا لمصطلح المشروعات والصناعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والذي نعني بها جميعا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من ضمنها المؤسسات المصغرة.

الدراسات السابقة:

لقد سبق هذه الدراسة مجموعة من الدراسات التي أُعدت حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومصادر وسياسات تمويلها، والتي تتقاطع في جوانب كثيرة مع موضوعنا، وتتمثل أهم هذه الدراسات في:

1- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ليوسف قريشي بعنوان سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة ميدانية-، بجامعة الجزائر، 2005. لقد استعرض هذا البحث الإرهاصات الأولى لميلاد موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كموضوع للبحث مستقل بذاته في مجال البحث في علوم التسيير؛ ثم ناقش إشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مستعرضاً في هذا الإطار مختلف العوائق التي تحول دون تطور هذا النوع من المؤسسات مركِزاً على العوائق والمثبطات ذات الطبيعة المالية، وكذا مختلف الآليات التي وُضعت في الجزائر لتجاوز الإشكالية المالية لهذه المؤسسات؛ ثم تناول الأسس النظرية لبناء الهياكل المالية، والعوامل المؤثِرة في تشكيل الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد حدّد هذه العوامل في: حجم المؤسسة، المرودية الاقتصادية، الضمانات، معدل النمو وطبيعة القطاع؛ ثم قام من خلال دراسة ميدانية بقياس وتحليل مدى تأثر سياسات الاقتراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالعوامل السابقة.

2- دراسة حضري دليلة، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2005، وهي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بجامعة الشلف،2007.

تناول هذا البحث أهم المفاهيم المتعلِقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تطرق إلى أهميتها ودورها في الدول المتقدّمة والنامية مع إبراز مختلف أساليب تطوير هذه الدول لتلك المؤسسات؛ كما استعرض الوزن الاقتصادي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات شمال إفريقيا والمتمثِلة في كل من تونس، المغرب، مصر والجزائر، مع التطرق إلى مختلف المشاكل والعراقيل التي تواجهها، وكذا سياسات وآليات دعمها من طرف هذه البلدان؛ ثم استعرض في الأخير الهيئات التنظيمية والتمويلية وكذا برامج التمويل المحلية والدولية المقدَّمة من طرف تلك البلدان لتلك الصناعات، وهذا بعد أن تم إبراز مختلف مصادر التمويل التقليدية والحديثة منها التي تلجأ إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- دراسة حكيم بوحرب بعنوان دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بجامعة البليدة، 2008. لقد تضمن هذا البحث الإطار الهيكلي والمفاهيمي لسوق رؤوس الأموال مع التعرض إلى السوق المالي الجزائري؛ ثم تناول تحليل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث خصائصها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، مع تقديم لمحة عن حالة هذه المؤسسات في بعض دول العالم بما في ذلك الجزائر؛ ثم قام بدراسة مصادر ومشاكل تمويل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقييم التجربة الجزائرية في هذا المجال؛ كما قام بإبراز مكانة السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إعطاء بعض الآليات لتطوير السوق المالي الجزائري من أجل تفعيل دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إلا أن بحثنا هذا يسعى لتناول موضوع إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من زاوية أخرى، حيث نحاول من خلاله أن ننتقل بتلك المشكلات من التنظير إلى أرض الواقع الميداني عن طريق استطلاع رأي الأطراف المعنية بهذه الإشكالية حول مسبباتها والحلول الممكِنة لها، والممثلين أساساً في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كأصحاب العلاقة المباشرة بالمشكل، والبنوك كقناة تمويلية رسمية رئيسية في الجزائر، وهذا على اعتبار أن عملية صياغة خطة معالِجة لتلك الإشكالية لا يمكن أن تتم بدقة دون التعرف على آراء كلا الجهتين، والأخذ بها بشكل جدي لتكون عنصراً من الحل.

صعوبات البحث:

إن الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة تتلخص في أهم مشكلة تواجه أي باحث في هذا المجال والمتعلِقة بالخصوص بمشكلة الحصول على الإحصائيات في بعض الأحيان، وتضاربها في أحيان أخرى. إضافة إلى عدم التجاوب الكبير من طرف أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المشاركة في الاستبيان الالكتروني.

هيكل البحث:

للإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات، اعتمدنا في بحثنا هذا على ثلاث فصول رئيسية:

- الفصل الأول: حاولنا من خلاله إبراز مستوى التطور الحالي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والدور الذي يلعبه في العملية التنموية، وهذا بعد تحديد مفهوم تلك المؤسسات وخصائصها الهيكلية، كما حاولنا تشخيص الضغوطات والعقبات المختلفة التي تعيق تطوره، وذلك بهدف تكوين خلفية عن وضعية القطاع، تمكننا من معرفة نقاط ضعفه وقوته.

- الفصل الثاني: تناولنا في هذا الفصل الجانب التمويلي كجانب مهم في حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، من خلال توضيح مفهومه، وتوضيح مختلف المصادر والقنوات التمويلية المتاحة لهذه المشروعات، وكذا المشاكل والصعوبات التي تواجهها في الحصول على التمويل الذي يلبي احتياجاتها،

هذا إلى جانب الوقوف على أهم التجارب العالمية الناجحة في مجال تمويل تلك المشروعات، وذلك بغية الاستفادة منها في دعم وتنمية مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة.

- الفصل الثالث: تعرضنا فيه إلى الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك من خلال إلقاء الضوء على مختلف القنوات والآليات التمويلية التي خصَّصتها الحكومة حتى الآن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقييم مدى مساهمتها في تجاوز الإشكالية المالية لتلك المؤسسات. كما حاولنا من خلال القيام باستبيان لعينة من مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وعينة من البنوك العمومية التقرب أكثر من الواقع الحالي لإشكالية التمويل، وذلك بهدف استنباط حلول واقعية وعملية معالِجة لها.

كما يحتوي البحث على مقدمة وخاتمة تمت فيها حوصلة أهم الأفكار التي تضمنها الموضوع ونتائج اختبار الفرضيات التي تم الانطلاق منها، إلى جانب إبراز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال معالجة البحث، بالإضافة إلى الاقتراحات والتوصيات التي ارتأينا تقديمها عسى أن تكون مفيدة.

الفصل 1
وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على ضوء ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من تحولات وتغيرات متتالية وذلك على أكثر من صعيد، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُمثل إحدى الركائز الأساسية لاقتصادات معظم دول العالم على اختلاف درجة نموها، والبديل الأقوى والأكثر عملي أمام العديد منها لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات والتشوهات الهيكلية التي تطبع اقتصادياتها؛ وذلك نظراً لما تتمتّع به تلك المؤسسات من ميزات عدة تمكّنها من الإسهام الفعّال في عملية التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد كان من الطبيعي أن تسعى الجزائر على غرار مختلف الدول، وانسجاماً مع توجّه سياستها الاقتصادية نحو التنوع والانفتاح على العالم، إلى مواكبة هذا الواقع والاهتمام أكثر بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إصدار القوانين والتشريعات واتخاذ سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى تهيئة المناخ الملائم لنمو وتطور هذه الصناعات.

من هذا المنطلق، فإن هذا الفصل يهدف إلى محاولة إبراز مستوى التطور الحالي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والدور الذي يلعبه في العملية التنموية، وهذا بعد تحديد مفهوم مؤسساته وخصائصه الهيكلية، كما يحاول تشخيص العقبات المختلفة التي تعيق تطوره؛ وذلك بما يسمح لنا من تكوين خلفية عن وضعية القطاع، تُمكننا من معرفة مدى فعاليته وقدرته على البقاء في ظل عصر تنافسي لا يسمح بالدخول إلا لمنشآت الأعمال القادرة على أداء عملياتها المضمونة الأرباح. وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: بنية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.
المبحث الثالث: معوقات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

1.1. بنية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عَرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورًا بطيئًا ولم يحظى بالاهتمام الحقيقي إلا في ثمانينات القرن الماضي، إذ أنه إلى عهد قريب كان اهتمام المخططين والمحللين ينصب في المقام الأول على المشروعات الكبرى. ولعل المغزى الحقيقي من اتجاه الجزائر للاهتمام بهذه المشروعات، هو التسليم عموماً بأهميتها وقدرتها على إحداث تغيرات هامة في الاقتصاد الوطني، لاسيما بعد النجاح الذي حققته في اقتصاديات معظم الدول المتقدِّمة من جهة؛ وبفعل الضغط الذي كانت تمارسه المؤسسات النقدية الدولية في ظل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي من جهة أخرى.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول إلقاء الضوء أولاً، على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل خاص، ثم ننتقل إلى تشخيص الخصائص البنيوية لقطاع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، ودراسة مستوى تطور نسيج مؤسساته؛ هذا مع العلم أنه من الصعب تحديد تشكيلة دقيقة لمؤسسات القطاع التي تنشط على مستوى الساحة الاقتصادية، وذلك نتيجة غياب التنسيق الفعلي بين القطاعات أو الجهات المنتِجة للمعلومات*، والافتقار إلى هيئة أو مؤسسة تَجمع وتُحلل المعلومة الاقتصادية الخاصة بهذا القطاع.

1.1.1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التطرق إلى موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب بداية تحديد مفهوم أو تعريف لهذه المؤسسات، تمييزًا لها عن بقية أنواع المؤسسات الاقتصادية الأخرى، ذلك أن التعريف يمكّن من توضيح معالمها ومجالات تدخلها، كما أنه يُعتبر عامل أساسي لوضع تشريعات فعّالة وسياسات دعم دقيقة للقطاع، وكذا شرط أساسي لبناء قواعد بيانات مُتسقة وموثوق بها وقابلة للتحليل، وذلك لمساعدة كل الأطراف المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فهم وتقييم تلك المؤسسات [1] ص(3).

ولكن بما أن موضوعنا لا يطرح إشكالية تعريفها، فإننا سنتطرق للتعريف من باب التدرج المنهجي للدراسة فقط، عن طريق توضيح الصعوبات والقيود التي تتحكم في إيجاد تعريف موحَد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم نحاول ذِكر التعاريف التي تبنتها بعض الدول لهذا النوع من المؤسسات بما فيها التعريف المعتمَد في الجزائر.

---

* تتمثل هذه الجهات في: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS)، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)، المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC)، المديرية العامة للضرائب (DGI) والمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS)،....

1.1.1.1. صعوبات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة دول العالم، إلا أن مفهومها مازال يثير جدلاً كبيراً يتعذر معه التوصل إلى تعريف شامل يحظى بالإجماع من قِبل كل الباحثين والمهتمين بشؤون هذا القطاع، ويسري على جميع دول العالم بنفس الدرجة وفي نفس الظروف. ذلك أن مفهوم هذه المؤسسات يتّسم بميوعته، فهو ليس بالمفهوم المطلق، وإنما هو مفهوم نسبي يختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع لآخر، بل وقد يختلف في داخل الدولة نفسها؛ حيث أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هنالك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة [2] ص(2).

وفي حقيقة الأمر، أن مكّمن الصعوبة في إيجاد مفهوم شامل ودقيق لهذه المؤسسات والذي يكون مقبولاً على المستوى الدولي، يرجع بالخصوص إلى القيود الكثيرة المُحاطة به، والتي من بينها:

- التباين في النمو الاقتصادي

فالمؤسسة التي تُعتبر صغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية قد تُصنّف ضمن المؤسسات المتوسطة أو الكبيرة في دولة لا تزال في المراحل الأولى للنمو والتقدم.

- تنوُع النشاط الاقتصادي وتعدُد فروعه

- تعدُد مصطلحات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حيث نجد من تلك المصطلحات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر؛ وفي الجزائر يُستعمل مصطلح المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي يُرمز له بـ PME-PMI والتي من ضمنها المؤسسات المصغرة.

- صعوبة اختيار معايير للتعريف

وذلك نظراً لتعدد هذه المعايير من جهة، وللتداخل الكبير بينها واختلاف أهدافها من جهة ثانية؛ فالأخذ بمعيار معين في التعريف ينجم عنه نتائج متباينة تبعا لتباين الدول وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية.

ونجد من أهم المعايير التي يمكن الاستناد عليها في تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- المعايير الكمية: يَصلُح هذا النوع من المعايير للأغراض الإحصائية والتنظيمية ويشمل مجموعتين [3] ص(50):

✓ المجموعة الأولى تضم جملة من المؤشرات التقنية والاقتصادية، نذكر من بينها كل من: عدد

العمـال، حجم الإنتـاج، القيمة المضـافة، التركيب العضوي لرأس المال وحجم الطاقة المستعمَلة.

✓ المجموعة الثـانية تضم مؤشرات نقدية أهمها: رأس المال المستثمَر، رقم الأعمال.

ويُعد معيار العمالة أكثر المعايير الكمية شيوعاً واستخداماً في تحديد حجم المنشأة، نظراً لتوفُر بياناته وسهولة قياسه مقارنة بمعيار حجم الأصول والقيمة المضافة التي يتم قياسها حسب قيمتها، والتي تختلف باختلاف العملات وأسعار الصرف؛ هذا بالرغم من وجود اختلاف كبير بين الدول حول الحد الأعلى والأدنى لعدد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يختلف هذا العدد من دولة إلى أخرى ويتأثر بالحالة الاقتصادية لها من حيث كونها متقدِّمة أو نامية.

- المعايير النوعية: تعتمد هذه المعايير على الفروق الوظيفية، وهي تصلُح لإجراء التحليل الاقتصادي وتقويم كفاءة المشروعات، وتشمل: معيار المسؤولية، معيار الملكية، معيار السوق، معيار درجة الاستقلالية المالية،.... [4] ص(16)

وبعيداً عن الخوض في مناقشة مزايا تلك المعايير وأوجُه النقد الموجَّهة إليها، يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تتسم بمحدودية قدراتها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، سواء من حيث رأس المال المستثمَر، عدد العمال المستخدَمين ورقم الأعمال، أو من حيث الاستقلالية في ملكية وتسيير المشروع؛ وهذا ما تأخذ به عادة العديد من التعاريف الرائدة والدراسات التي يتم إعدادها في هذا المجال.

2.1.1.1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظراً للصعوبات السابقة وتعدُد المعايير المستخدَمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن كل دولة أو مجموعة دولية تنفرد بتعريف خاص بها، يتماشى مع حجم نموها ومكانة هذه المؤسسات داخل محيطها الاقتصادي؛ لذلك فهناك من المفاهيم مَن تُركز على المعايير الكمية، وأخرى تُضف عليها معايير نوعية كتكملة لها. ومن هذه التعاريف نذكر:

1.2.1.1.1. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الو.م.ا حسب رؤية كل منظّمة أو بنك أو هيئة مهتمة بهذا القطاع [5] ص(24)، ومن أهم التعاريف لتلك المؤسسات، تعريف هيئة أو إدارة الأعمال الصغيرة المُستنِد إلى قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 "Small Business act"، الذي عَرّف المؤسسات الصغيرة وفقاً لبعض المعايير النوعية على أنها مؤسسة ذات ملكية وإدارة مستقِلة، ولا تسيطر على مجال العمل الذي تَنشط في نطاقه [6] ص(64).

كما تم التركيز في تحديد مفهوم أكثر تفصيلي لهذه المؤسسات على كل من معيار عدد المستخدَمين، الذي يَعتبر كل مؤسسة تُشغّل أقّل من 500 عامل، مؤسسة صغيرة أو متوسطة [7] ص(11)، وكذا معيار حجم المبيعات الذي تُعتبر في ظله المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا تراوحت مبيعاتها السنوية من 1إلى15 مليون دولار أمريكي. هذا مع العلم أن هذه المعايير تتغير حسب الأهداف المُراد بلوغها، وكذا حسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.

2.2.1.1.1. تعريف الاتحاد الأوروبي

ميّز الإتحاد الأوروبي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على معيار العمالة واستقلالية المؤسسة، وكذا الحصيلة السنوية ورقم الأعمال، وذلك حسب القانون رقم ce/361/2003، المؤرَّخ في 06 ماي 2003 والمعدِل للقانون رقم 96/280/ce[▪]، الذي يُعرِّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها:" كل مؤسسة تضم أقّل من 250 أجيراً، ورقم أعمالها لا يتعدى مبلغ 50 مليون أورو، أو لا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية مبلغ 43 مليون أورو" [8] ص(36)؛ والتي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25% من قِبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير (عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية، الاستقلالية).

3.2.1.1.1. تعريف الجزائر

عَرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 12ديسمبر2001 فراغ قانوني، حيث لم تكن هناك أية نصوص قانونية أو إدارية تُحدد وتضبط مفهوم هذه المؤسسات داخل الاقتصاد الجزائري، ذلك باستثناء بعض المحاولات غير الرسمية التي قامت بها بعض الجهات المهتمة بدراسة هذا القطاع.

ولكن المشرع الجزائري قام بسد هذا الفراغ من خلال القانون رقم 18/01 المؤرَخ في 12 ديسمبر2001 والمتعلِق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد استَمد عناصر تصنيفه وتحديده لمفهوم هذه المؤسسات من القانون المعتمَد من قِبل الاتحاد الأوروبي سنة 1996، وذلك بالمزواجة ما بين المعايير الكمية (عدد العمال، رقم الأعمال المحقَق، المجموع السنوي للميزانية) والنوعية (الاستقلالية)؛ وهو ما يتضح رسمياً من خلال القانون رقم 18/01، حيث نصّ في فصله الثاني من بابه الأول على تعريف هذا النوع من المؤسسات مهما كان وضعها القانوني بأنها: "منشآت تُنتِج سلعاً أو خدمات، وتشغّل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع ميزانيتها

▪ يُعرِف القانون رقم 96/280/ce المؤرَخ في 03 أفريل 1996 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على أنها كل مؤسسة تضم أقل من 250 أجيرا، ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقد أوربية(ECU)، أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقد أوربية، والتي لا تكون ممتلكة بنسبة 25% من قِبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير (عدد العمال، رقم الأعمال، الاستقلالية).

السنوية 500 مليون دينار جزائري، كما تستوفي أيضا معايير الاستقلالية بحيث لا يُمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قِبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" [9] ص(5). وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: المعايير الكمية المستخدَمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي رقم 18/01 [10] ص(5)

المعايير الكمية / نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	المجموع السنوي للميزانية(مليون دج)
مؤسسة مصغرة Micro-entreprise	1 - 9	أقل من 20 مليون دج	10
مؤسسة صغيرة Petite enterprise	10 - 49	أقل من200 مليون دج	100
مؤسسة متوسطة Moyenne entreprise	50 - 250	200 مليون - 2 مليار دج	100 - 500

ينبغي أن نشير إلى أن التعريف الموضوع لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أياً كانت صورته، ينبغي أن يكون تعريف مرن قابل للتعديل وإعادة النظر فيه وفقاً لما يتكيف مع الظروف الاقتصادية، أو حسب اتجاهات البرامج والسياسات السائدة في المجتمع بشكل عام.

2.1.1. الخصائص الهيكلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن الهدف من تشخيص خصائص البنية الحالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، هو إعطاء صورة واضحة عن مواطن الضعف والقوة لهذا القطاع، وذلك بما يعكس مدى فعاليته في مسايرة ومواجهة التحديات والمتغيرات الاقتصادية العالمية، ومدى قدرته على لعب الدور التنموي المنوط به على أكمل وجه ممكن.

ولكن قبل التطرق إلى ذلك، نجد من المفيد تقديم عرض مختصَر وشامل قدْر الإمكان عن السمات والمزايا التي تشترك فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام.

1.2.1.1. المميزات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تستحوذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة على خصائص معينة تُميزها عن غيرها من الصناعات الاقتصادية. ويمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- صِغر حجم المتطلبات الرأسمالية اللازمة لإنشائها مقارنة بالمشروعات الكبيرة، الأمر الذي ينسجم مع أنماط معينة من الملكية يغلُب عليها الطابع الشخصي، والممثّلة في الملكية الفردية أو العائلية أو شركة الأشخاص، وهي الأنماط الأكثر إستمالة للمدخرين الصغار الذين يرغبون بامتلاك مشروعٍ صغيرٍ يتناسب مع قدراتهم ومهاراتهم التنظيمية والإدارية ويشرفون عليه مباشر دون اللجوء إلى المشاركة مع الآخرين [11] ص(15).
- المَقدرة على جلب المدخرات البسيطة إلى العملية الإنتاجية واستخدامها بطريقة فعالة تتلاءم وظروف الدول النامية [12] ص(222)، بدلاً من أن تظل جامدة وبدون استغلال. حيث في ظل عدم تبني فلسفة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يكون أمام مالكي المدخرات البسيطة، إما الاحتفاظ بهذه المدخرات في بيوتهم مما يعمل على تآكلها بفعل التضخم وانخفاض القوة الشرائية، أو إيداعها في البنوك مقابل نسب فائدة متواضعة.
- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض تكاليفها إذا ما قُورنت بالمشروعات الكبيرة، وبارتفاع الكثافة العمالية، الأمر الذي يساعد الدول التي تعاني من ندرة في رأس المال مع وجود وفرة في العمالة على مواجَهة مشكلة البطالة دون تكبُد تكاليف رأسمالية عالية [13] ص(5).
- تتمتّع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها مشروعات تحتاج إلى قدْر ضئيل من خدمات البنية التحتية، بالقدرة على التوطّن والانتشار في جميع المناطق، مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف جهات الوطن، وهذا باستثناء تلك المؤسسات التي تعمل في القطاع التكنولوجي.
- الاعتماد بشكل أساسي في بعض الأحيان على الخامات والموارد الطبيعية المحلية، وكذا على السوق المحلي في التوزيع.
- بساطة الهيكل التنظيمي، مع استقلالية صاحب المشروع بالقرارات في ظل وجود ارتباط بين الملكية والإدارة (مالك المشروع هو المدير عادة) خاصة بالنسبة للصناعات الحرفية.
- تتوفر هذه المؤسسات على نظام معلوماتي بسيط يتلاءم مع نظام القرار غير المعقد، مما يسمح بسرعة انتشار المعلومة، كما تتميز بمستوى متدني أو متوسط للكفاءات البشرية.
- تتّسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعلاقات الاجتماعية القوية، وذلك من خلال التفاعل المستمِر والاتصال الشخصي المباشر بينها وبين فئات المجتمع المختلفة؛ ولقوة هذا الترابط تكون المسانَدة والتفضيل في بعض الأحيان لمنتجات هذه المشروعات، بالرغم من أن جودتها قد لا تكون هي الأعلى والأفضل خاصة عند بداية التشغيل [14] ص(26-27).
- تُشكل نواة مغذية للصناعات الكبيرة، وذلك بتزويدها بما تحتاجه من مواد ومنتجات تكميلية؛ كما تقوم بدور مؤثر في دعم ورفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة، ومن أمثلة ذلك إعداد العمالة الماهرة،

فغالباً ما يعمل بالمؤسسات الصغيرة عمالة غير مدربة، تتّجه بعد اكتسابها للخبرة والمهارة إلى المصانع الكبيرة التي تجذبها بالأجور المرتفعة والمزايا الأفضل [15] ص(20).

- تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها أكثر قدرة من المشروعات الكبيرة على التكيّف مع الظروف والمستجدات التي يمكن لاقتصاد ما أن يتعرض لها، هذه القدرة الكبيرة على التكيّف والتأقلم تنعكس على أرض الواقع في سهولة نقل مكان المصنع، تخفيض خطوط الإنتاج، تحويل العملية الإنتاجية، تغيير السياسة التسويقية،...الخ [16] ص(12).

يُلاحَظ مما تقدم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتّع بجوانب ايجابية تُكسبها أهمية خاصة في دفع عجلة التنمية وتجعلها أكثر ملائمة للحالات الاقتصادية والاجتماعية لبعض الدول، وكذا بجوانب سلبية نعتقد أنها غير مرتبطة بهذه المشروعات مباشرة، بقدْر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها [2] ص(4).

2.2.1.1. خصائص بنية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

للقيام بدراسة وتحليل الخصائص التي تميّز بنية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الوقت الراهن، سوف نركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، كون التابعة منها للقطاع العام لا تُمثل إلا نسبة جِد ضئيلة من مجموع القطاع ككل (تُمثل نسبة 0.16% من إجمالي مؤسسات القطاع). ويمكن تلخيص تلك الخصائص وفقاً للبيانات الإحصائية المتاحة في الأربع عناصر التالية:

1.2.2.1.1. اختلال الهيكل الحجمي

يتميز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بوجود خلل في تنظيمه الحجمي، وذلك بميله الملحوظ نحو المنشآت المصغرة التي تُوظف أقَل من 10 عمال، كما هو موضح في الشكل التالي:

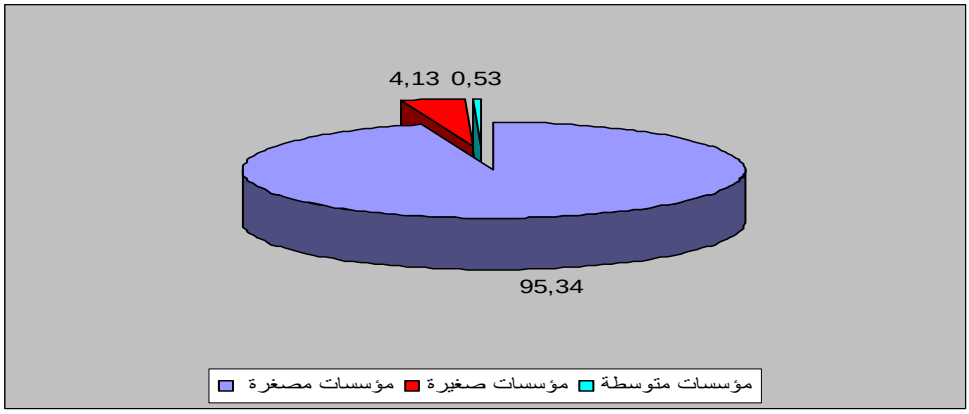

الشكل رقم 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب معيار الحجم لسنة 2007 [17] ص(22)

يكشف لنا الشكل أعلاه، أن المؤسسات المصغرة تُمثل القاعدة العريضة والفئة الغالبة في هيكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية [18] ص(50)، وذلك باستحواذها على أكثر من 95.34% من إجمالي مؤسسات القطاع المقدَرة بـ 293946 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة، وهو ما يعادل 280247 مؤسسة مصغرة؛ في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تُوظف أكثر من 10 عمال وتلعب دور حيوي في الاقتصاد، لا تُمثل نسبتها مجتمعة أكثر من 4.66%، أي ما يعادل 13699 مؤسسة من إجمالي تعداد المؤسسات الخاصة.

ويعود هذا الخلل في التوزيع إلى أن أغلبية المؤسسات المصغرة تتميز بسهولة إنشائها لكونها تعتمد على رأسمال محدود وعدد عمال قليل، وكذا وجود عدد من الهيئات التي عمدت السلطات العمومية على تخصّيصها لتشجيع ذلك؛ على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بحجم استثماراتها الكبيرة نسبياً، والذي يتطلب إمكانات ضخمة مما يخلُق صعوبة في إنشائها.

وعلى الرغم من أن المؤسسات المصغرة قادرة على أن تُصبح داخل محيط مشجع وملائم وسيلة لتواجد وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في المستقبل، إلا أن سيطرتها بشكل كبير على هيكل القطاع يساهم في إضعافه وفي التأثير سلباً على مردوديته، ذلك أن معظم تلك المؤسسات تُعتبر مشاريع ضعيفة نسبياً، تستخدِم تكنولوجيا بسيطة وتخدِم سوق محلية محدودة، وتكتفي بضمان وجودها دون أن تسعى لتحقيق النمو أو التوسع [19] ص(36)، أو حتى الاستفادة من برامج التأهيل التي تسمح لها بالتطور، لاسيما في ظل تحرير التجارة الخارجية والتقدم التكنولوجي المستمِر. حيث أظهرت الأرقام المقدَمة مؤخراً من طرف منفذي البرنامج الأوروبي للتأهيل أن من بين 2150 مؤسسة صناعية خاصة وُجّه لها البرنامج، شاركت فيه 445 مؤسسة فقط؛ ومن المعروف أن أحد أسباب اللاهتمام بمثل هذه البرامج هو عدم رغبة أصحاب تلك المؤسسات في تقديم مساهمة مالية من جهة، وكذا رفض مبدأ الشفافية الذي يُعد شرطاً أساسياً للدخول في البرنامج من جهة ثانية [20] ص(4).

لذا نرى من الضروري العمل على وضع إستراتيجيات لإصلاح هذا الخلل وتخفيض نسبة هذه المؤسسات من 95% إلى النسبة المتعارف عليها عالمياً (حوالي 37%) [21] ص(245).

2.2.2.1.1. الافتقار إلى المؤسسات المتوسطة الحجم

هناك سمة هيكلية أخرى تميز التنظيم الحجمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يمكن الوقوف عليها بوضوح من خلال الشكل البياني السابق(الشكل رقم 1)، والمتمثِلة في الغياب النسبي لفئة المشروعات المتوسطة الحجم، التي لم يتعد نصيبها حسب إحصاءات سنة 2007، 0.53% من إجمالي مؤسسات القطاع وهو ما يعادل 1559 مؤسسة متوسطة فقط. وتُعرف هذه الصفة باسم ظاهرة الوسط المفقود " The Missing Middle Syndrome" [22] ص(16)، والتي يشكل وجودها خطورة كبيرة على القدرة

التنافسية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد بشكل عام، ذلك أن النقص أو الافتقار لفئة الوسط في المنشآت ينجم عنه عدة تبعات أهمها [22] ص(49):

- ضُعف حلقات الربط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين المنشآت الكبيرة؛
- افتقار المنشآت الكبيرة إلى المرونة والقدرة التنافسية؛
- تأخُر أوجه الكفاءة الأساسية للمشروعات الكبيرة؛
- ارتفاع المحتوى المُستورَد في الإنتاج؛
- سرعة تأثر الاقتصاد بالانكماشات الاقتصادية التي تُهدد بفقدان كم كبير من الوظائف والطاقات الإنتاجية الوطنية.

وعلاوة على ذلك، فإن البحوث الحديثة تؤكد أن الدول التي توجد بها قاعدة راسخة من المؤسسات المتوسطة الحجم تشهد ارتفاعاً في معدلات النمو لصادراتها، بعكس الدول التي تَفتقد إلى مثل هذه المؤسسات؛ لذا فإن هناك حاجة ماسة للبحث على أسباب هذا السلوك وإيجاد أفضل السبل لتوسيع قاعدة الصناعات المتوسطة والصغيرة على الساحة الوطنية والتي بإمكانها إحداث التنويع والترويج للأنشطة الكبرى، وكذا القادرة على التكيّف أكثر مع معطيات البيئة الدولية، ولكن دون أن يعني هذا بالضرورة إهمال فئة المؤسسات المصغرة.

3.2.2.1.1. التركز القطاعي

يكشف لنا الانتشار العمودي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن التوجّه الذي تتبعه هذه المؤسسات في نشاطها، حيث تتركز هذه المؤسسات حسب إحصاءات 2007 بأكثر من 45.98% في قطاع الخدمات وبـ 34.1% في قطاع البناء والأشغال العمومية، أما القطاع الصناعي فتتركز فيه بنسبة 18.4%، في حين يبقى حضور تلك المؤسسات في باقي القطاعات لا يتجاوز نسبة 1.45% من مجموع مؤسسات القطاع [17] ص(11).

الأمر الذي يشير إلى أن الظروف التي تُميّز قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية تُعد أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الخاصة مقارنة مع تلك التي تُميّز القطاع الصناعي؛ ذلك على الرغم من أن مؤسسات هذا الأخير هي التي تُباشر الاستثمار الحقيقي وتخلق القيمة المضافة، مع التأكيد هنا على أن المؤسسات الخدماتية وغيرها تظل ضرورية بطبيعة الحال وركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد.

كما يكشف لنا التوزيع النسبي لفروع النشاطات الاقتصادية المكونة للقطاعات السابقة، عن هيمنة سبعة فروع من إجمالي 18 فرع اقتصادي، على أكثر من 84% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وذلك كما هي موضَّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط خلال سنة 2007 [17] ص(12)

قطاع النشاط	القيمة	النسبة (%)
البناء والأشغال العمومية	100250	34.1
التجارة	50764	17.27
النقل والمواصلات	26487	9.01
خدمات العائلات	20829	7.09
الفندقة والإطعام	17178	5.84
خدمات المؤسسات	16310	5.55
صناعة المنتجات الغذائية	16109	5.48
قطاعات أخرى	46019	15.6
المجموع	293946	100

انطلاقاً من الجدول أعلاه، نلاحِظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز بشكل أساسي في نشاط البناء والأشغال العمومية من خلال سيطرته على أكثر من 34.1%من مجموع الأنشطة، وكذا في قطاع التجارة الذي يستحوذ على ما نسبته 17.27% من إجمالي الأنشطة، ويَليهما في ذلك قطاع النقل والمواصلات ونشاط الخدمات العائلية بنسبة9 %و7 %على التوالي، في حين نرى إقبال ضعيف ومحدود على كل من قطاع الخدمات الفندقية وخدمات المؤسسات وصناعة المنتجات الغذائية.

ويمكن إرجاع هذا التمركز في قطاعات النشاط السابقة إلى:

- حيويـة تلك القطاعات وانتشارها على مستوى التراب الوطني، وكذا تفضيل الخواص للاستثمار فيها نظراً لربحها السريع وضُعف نسبة مخاطرتها، مما يعني أن باقي القطاعات ما زالت غير محفَزة، وبالتالي تبقى فرص الاستثمار بها تنتظر الظروف المواتية لاستغلالها؛
- سياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة بهذه القطاعات [23] ص(107)، والتي شهد البعض منها احتكاراً تاماً من قِبل القطاع العام وتماطل في تحريرها لأكثر من عقدين من الزمن، ولا تزال اليوم بالنسبة للبعض منها مثل قطاع المحروقات.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الأنشطة الإنتاجية السابقة التي تتخصّص فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كلها نشاطات موجَّهة للاستهلاك النهائي، كما أنها تقريباً نفس الأنشطة التي ينشط فيها القطاع غير الرسمي، الأمر الذي يجعل مدلولية الإحصاءات لا تُعبر بصفة دقيقة على الأرقام التي يحققها القطاع.

4.2.2.1.1. التركز الجغرافي

من بين الخصائص الرئيسية السالفة الذِكر والمميِّزة للصناعات الصغيرة والمتوسطة، هي قدرتها على الانتشار بين المناطق مما يمكّنها من تحقيق التنمية الجهوية المتوازنة.

لكن المُلاحَظ وفقاً للتوزيع الجغرافي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر لسنة 2007، أن هنالك اختلالاً كبيراً في تموضعها ما بين الجهات الأربع للبلاد (وسط، جنوب، شرق وغرب)، إذ تُبين الإحصائيات المقدَّمة أن التموطن الصناعي لهذه المؤسسات يبقى دائما متمركزاً بالمناطق الشمالية التي تسيطر على أكثر من 177730 مؤسسة بما يمثّل 60.4% من مجموع المؤسسات، تليها مناطق الهضاب العليا بنسبة 29.82% وهو ما يعادل 87666 مؤسسة، أما المناطق الجنوبية فعلى الرغم من شساعتها إلا أنها تبقى مهمشة ولا تستحوذ سوى على 28550 مؤسسة أي ما نسبته 9.7% من هذه المشاريع [17] ص(21).

كما تبين لنا الإحصاءات المقدَّمة أن قُرابة نصف عدد تلك المؤسسات يتركز نشاطها بصفة أساسية ضمن عشر ولايات تقع شمال الوطن وتُمثِل الأقطاب الحضرية والصناعية وهي: الجزائر، وهران، تيزي وزو، سطيف، بجاية، البليدة، قسنطينة، تيبازة، بومرداس، عنابة. وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالولايات العشر الأولى خلال الفترة (2006-2007) [17] ص(17)

السنوات / الولايات	2006	2007	معدل التطور(%)
الجزائر	32872	35296	7.37
وهران	17255	18363	6.42
تيزي وزو	14434	16045	11.16
بجاية	11312	12588	11.28
سطيف	11088	12289	10.83
تيبازة	9149	10243	11.96
بومرداس	9090	10000	10.01
البليدة	8511	9349	9.85
قسنطينة	8439	9291	10.10
عنابة	7233	7766	7.37
الولايات الأخرى	140423	152716	8.75
المجموع	269806	293946	8.95

بقراءة تحليلية للجدول السابق، يتضح أن هناك مواصلة في تكثيف النشاطات الاقتصادية بالولايات العشر الأولى المتواجِدة شمال الوطن، وذلك من خلال ارتفاع عدد مؤسساتها بمعدل 9.08% مابين سنتي 2006 و2007، وهو ما يعادل زيادة قدْرها 11764 مؤسسة من إجمالي التطور المقدَّر بـ 24140 مؤسسة

صغيرة ومتوسطة خاصة على مستوى الوطن؛ أما الولايات الأخرى فقد عَرفت زيادة بنسبة 8.75% مقارنة بسنة 2006، وذلك بما يعادل 12293 مؤسسة مُضَافة.

وقد يعود التموطن الصناعي في المناطق الرئيسة الكبرى السابقة لتوافر البنيـة التحتية وكذا التركز السكاني فيها، حيث ما نسبته 36% من إجمالي سكان الجزائر يتركز في تلك المناطق.

كما نلاحِظ أن عدم التوازن في التوزيع لم يقتصر على الشمال والجنوب، بل حتى ما بين المناطق الشمالية نفسها، وهي نقطة أخرى تثير الاهتمام، فلو أخذنا مثلا على سبيل المقارنة عدد المؤسسات لولاية الجزائر وولاية سطيف في سنة 2007، فإننا نجد بينهما فرق كبير [24] ص(55)، فبينما تتواجد في ولاية الجزائر35296 مؤسسة، نجد في ولاية سطيف 12289مؤسسة، أي أن الفارق هو 23007مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة، وهو ما يعني أنها تقّل بحوالي ثلاث أضعاف عن المؤسسات المتواجِدة في العاصمة، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن ولاية سطيف تحتل المرتبة الثانية بعد العاصمة من حيث عدد السكان.(انظر الملحق رقم 1)

وعلى العموم يمكن إرجاع هذا الاختلال في التوزيع، إلى طبيعة التنمية المحلية غير المتوازنة التي جَسّدت مبدأ المركزية الاقتصادية والتي أفرزت تباينات واضحة في مستوى النمو الاقتصادي والتطور الصناعي بين مختلف جهات الوطن، وكذا عدم فعالية السياسات المتعاقبة الخاصة بتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا التي تُعتبر فضاء شبه شاغر لا ينتظر سوى المبادرات في مجال الاستثمار [25] ص(54)، وذلك ما يعني عدم تكافؤ الفرص أو بالأحرى عدم تثمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية، الأمر الذي يُبقي دور هذه المؤسسات هامشياً في تحقيق التنمية والتوازن الصناعي الجهوي.

3.1.1. تطور نسيج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تُبين الدراسات الإحصائية أن وتيرة النمو في نسيج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية تعرف تطوراً ايجابياً مع مر الأعوام، حيث تم إنجاز أكثر من 21109 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة صُرح بها رسمياً لتضاف لنسيج المؤسسات الموجودة، ليبلُغ بذلك تعدادها الإجمالي 068 432 مؤسسة صغيرة ومتوسطة حسب إحصاءات السداسي الأول لسنة 2008 [26] ص(5-8)؛ وهو الأمر الذي يُترجِم حجم المجهودات المبذولة من طرف الدولة في تطوير هذا القطاع لتمكينه من لعب دور أكثر فاعلية في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق تفرض علينا الدراسة الحديث بداية عن جذور نشأة قطاع هذه المؤسسات في الجزائر، وذلك بما يسمح لنا من فهم كيفية انتقاله من قطاع ثانوي إلى قطاع حيوي ترتكز عليه آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.3.1.1. نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تعود جذور نشأة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، أين كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات مملوكة للمستوطنين، أما تلك التي تعود للجزائريين فمحدودة على المستوى العددي والمردود الاقتصادي. وغداة الاستقلال، ورثت الجزائر العديد من هذه الوحدات الاقتصادية، وأُخضعت نسبة كبيرة منها للتأميم بعد أن تم تسليمها إلى لجان التسيير الذاتي، وذلك في ظل السياسة الاقتصادية المنتهَجة بعد الاستقلال، والقائمة على الصناعات الثقيلة كمحرك للتنمية.

وفي إطار هذه السياسة -سياسة التنمية المركزية- عَرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطوراً بطيئاً دون أن يكون بحوزته البنية التحتية ولا الفوقية، فقد تم توجيه بعض الاهتمام لمؤسساته لكن بتصور مختلف للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في الاقتصاد الوطني، حيث سمحت مختلف النصوص التشريعية المتعلِقة بتنظيم سير الجماعات المحلية، بأن تقوم كل من الولاية والبلدية بدور " المقاول الخاص " في الميدان الاقتصادي،* وذلك بإنشاء مؤسسات ووحدات اقتصادية، مكمِلة للصناعات الأساسية ومدعِمة لعملية التصنيع، والتي تأخذ نمط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، وهذا في إطار برامج التنمية المحلية التي انطلقت مع المخطط الثلاثي (67-69) وأخذت حجماً كبيراً مع المخطط الرباعي الثاني(74-77)؛ ليتم تسجيل 726 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية في عام 1979 [27] ص(62).

وفي موازاة ذلك، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كانت على هامش تلك المخططات والبرامج التنموية، نظراً للمكانة الثانوية المُسنَدة للقطاع الخاص آنذاك في التنمية الاقتصادية؛ حيث بيّنت إحصائيات سنة1971 أن عدد المؤسسات الخاصة التي تتجاوز15 عاملاً قُدّر بحوالي 800 مؤسسة فقط، صغيرة غير مدعَمة بل مهمشة إلى حدٍ كبير [28]، هذا على الرغم من محاولة قانون الاستثمار لسنة 1966 إعطاء دفع نسبي للاستثمار الوطني الخاص، من خلال ما أقره من ضمانات وامتيازات ضريبية [29] ص(902-904).

واستمر الوضع على حاله حتى مطلع الثمانينات، أين ظهرت في إطار التوجّه الجديد للسياسة التنموية التي أصبحت تتميز بأكثر تفتُّح على المبادرات الخاصة، إرادة سياسية جادة تسعى إلى بعث وإدماج القطاع الخاص بمختلف قطاعاته في مسار التنمية، بعد أن بقي مُقصياً منها لفترة طويلة. وقد تُرجِمت تلك الإرادة ميدانياً في صدور العديد من القوانين والإجراءات التنظيمية، كان أهمها قانون 82-11 المؤرَخ في أوت 1982 الذي أعطى دفعا قوياً للمبادرة الخاصة في إنجاز مشاريع صناعية جديدة، وكذا قانون 88-25 المؤرَخ في 12جويلية1988 والمعدِل لقانون 82-11 الذي جاء لإعطاء حرية أكبر للمستثمرين، من خلال إلغاء

* تمثلت النصوص التشريعية المتعلِقة بتنظيم سير الجماعات المحلية في كل من: الأمر رقم 67-24 المتعلِق بقانون البلدية الصادر بتاريخ 8 جانفي 1967. والأمر رقم 69-38 المتعلِق بقانون الولاية الصادر بتاريخ2 ماي 1969.

إجراء الاعتماد وتحرير سقف الاستثمارات؛ هذا إلى جانب القيام بإنشاء الديوان الوطني لترقية الاستثمار الخاص سنة 1983؛ لتعرف بذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة زيادة ملحوظة في نسيجها بانتقال عددها من 14150 مؤسسة إلى 22426 مؤسسة بين سنتي 1984 و1990 على التوالي [30] ص(208).

وفي واقع الأمر، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التي كانت تابعة للقطاع الخاص، لم تحظى بالاهتمام الحقيقي كأداة يُنتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في النشاط الاقتصادي وتحريك أداء الجهاز الإنتاجي، إلا مع بداية التسعينات وبداية تبني فكرة اقتصاد السوق، مروراً بالإصلاحات الاقتصادية، واتفاق الاستعداد الائتماني"stand-by"سنة 1994، وبرنامج التعديل الهيكلي سنة1995، أين تم الشروع في تهيئة المحيط الملائم لنمو وتطوير القطاع الخاص بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص؛ وذلك من خلال القيام بإنشاء وزارة مختصة بقطاع تلك المؤسسات سنة 1993، ووضع أطر قانونية منظِمة لتدخل القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، كان أهمها المصادقة على المرسوم التنفيذي الصادر في 5 أكتوبر 1993 المتعلِق بترقية الاستثمار، والأمر رقم 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 والمتعلِق بتطوير الاستثمار، ذلك إلى جانب إصدار القانون رقم01-18، الذي يُعتبر منعرَجاً في حياة القطاع ويُترجِم بصدق إرادة سياسية في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلِه ضمن الخيارات الإستراتيجية؛ حيث أمكن من خلاله تصنّيف هذا النوع من المؤسسات وإحصائها وتحديد آليات دعمها وترقيتها.

كما أولت السلطات الجزائرية منذ صدور قانون 01-18 اهتماماً أكبر بتحسين وتطوير البيئة المواتية لنمو قطاع تلك المؤسسات، حيث تم في جانفي 2004 إصدار مراسيم رئاسية وتنفيذية ركزت أساساً على استحداث وكالة وطنية لتسيير القرض المصغر وصناديق وطنية لدعم تشغيل الشباب، إلى جانب إصدار الأمر رقم 06-08 المؤرَخ في 15 جويلية2006 الذي يُعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 والمتعلِق بتطوير الاستثمار، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرَخ في 3ماي2005 المتعلِق بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها؛ وهو ما جعل القطاع يحقّق تحسُن في وتيرته التنموية، حيث سجّل حتى نهاية السداسي الأول لسنة 2008، 068 432 مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها 578 309 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة [26] ص(5).

2.3.1.1. تطور كثافة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد انعكست الإجراءات التحفيزية السابقة وغيرها على وتيرة نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كما سبق وأن اشرنا، وللوقوف بشكل أوضح على مستوى هذا التطور تم إدراج الإحصاءات المعبَّر عنها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 4: تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني خلال الفترة (2001-2007) [31] ص(7)

السنوات / طبيعة المؤسسة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	قيمة التطور 01/07
خاصة	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946	114053
عمومية	788	788	788	778	874	739	666	-122
صناعات تقليدية	64677	71523	79850	86732	96072	106222	116347	51670
المجموع	245358	261863	288587	312959	342788	376767	410959	165601

بالنظر إلى واقع الأرقام المعروضة في الجدول أعلاه، نلاحِظ أن تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- بما فيها نشاطات الصناعات التقليدية - عَرف زيادة جِد هامة خلال الفترة (2001-2007) وذلك بانتقال عدد مؤسساته من 245358 مؤسسة سنة 2001 إلى 410959 مؤسسة سنة 2007، مسجِلاً نمواً قدْره 67.49% أي ما يعادل 165601 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. وتعود أصل هذه الزيادة إلى الوتيرة الجِد متسارعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، ويتضح لنا ذلك إذا قارنا عددها الحالي المقدَّر بـ 293946 مؤسسة خاصة (ما يمثل 71.53% من مجموع مؤسسات القطاع) بالعدد الذي سُجّل سنة 2001، فمن مجموع 179893 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة نسجل إنشاء أكثر من 114050 مؤسسة طيلة سبع سنوات، أي بمعدل إنشاء حوالي 16294 مؤسسة خلال كل سنة.

ويُعتبر هذا التطور نتيجة منطقية لمجموع الإصلاحات التنظيمية والتشريعية التي حملتها قوانين الاستثمار السابقة، ولاسيما ما أقره الأمر رقم 03/01 المعدَل والمتمم من تحفيزات لترقية الاستثمار في الجزائر، وكذا محتوى القانون التوجيهي الذي تضمن أدوات لدعم هذا القطاع، ذلك إلى جانب ما جاءت به إستراتيجية ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من توصيات لصالح القطاع.

كما ترجِع تلك الزيادة في تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حركية الصناعات التقليدية التي عَرفت هي الأخرى ارتفاعاً قدْره 51670 مؤسسة خلال نفس الفترة؛ غير أن تطور ميدان هذه الصناعات لم يرقى بعد إلى زخم السبعينيات، خاصة بعد انكسار شبكة التموين في الثمانينات.

وعلى عكس وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والصناعات الحرفية، نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام قد عرفت وتيرة إنشائها ثباتاً مصحوباً بتدهور في تعدادها الذي وصل إلى قُرابة 666 مؤسسة سنة 2007، بما يُمثّل نسبة 0.16% من إجمالي مؤسسات القطاع، ذلك رغم الزيادة الطفيفة التي عرفتها سنة 2005 بـ 874 مؤسسة؛ ويُلاحَظ هنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تتعرض ديموغرافيتها – في هذه المرحلة من الخوصصة – لظاهرتين تؤثران بطريقة عكسية على تعدادها العام، حيث [32] ص(8):

- أدت عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى إلى إنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها، تتمتع بالاستقلالية التامة وهي قابلة للخوصصة والشراكة.
- ساهمت عملية الخوصصة بأشكالها المختلفة (جزئية أو كلية) في تخفيض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بسبب تغيير طبيعة الملكية.

في حقيقة الأمر، أن دراسة نسيج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومحاولة التعرّف على التطور الحقيقي في تعداد مؤسساته، يستدعي منا الأخذ بعين الاعتبار التطور الحاصل في عدد السكان، لذلك سنقوم بحساب مؤشر الكثافة الذي يبين عدد هذه المؤسسات لكل ألف (1000) ساكن كما هو موضَح في الجدول الموالي.

الجدول رقم 5: تطور كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2007) ▪ [31] ص(7)، ▪▪ [33]

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	معدل النمو01/07 (%)
▪ عدد المؤسسات	245348	261853	288587	312959	342788	376767	410959	67.15
▪▪ حجم السكان(10^3)	30836	31357	31848	32364	32906	33481	34096	10.57
مؤشر كثافة المؤسسات(PME/pt)	7.95	8.35	9.06	9.67	10.41	11.25	12.05	56.75
عدد المؤسسات لكل 1000 ساكن	795	835	906	967	1041	1125	1205	139240

من واقع المعطيات المُسجَّلة أعلاه يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورت خلال الفترة (2001-2007) بمعدل 56.75% بدلاً من 67.15%، مما يعني ارتفاع تعدادها بحوالي 139240 مؤسسة بدلاً من 165601 مؤسسة، وذلك لكون أن نمو السكان قد تطور بـ10.57%؛ كما أنه من خلال الجدول وبالاعتماد على مؤشر النمو الحقيقي يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أصبحت تنمو بوتيرة معقولة، خاصة وأن عدد المؤسسات الإضافية وصلت خلال سنة 2007 إلى 1205 مؤسسة، أي بمعدل مؤسسة واحدة لكل 1000 ساكن، وهذا بعد أن كان عددها لا يتجاوز 795 مؤسسة سنة 2001.

لكن هذا لا ينفي أن تلك المؤسسات لم تصل بعد إلى المستويات المطلوبة، حيث لا تزال تعاني من ارتفاع في معدل وفياتها الذي بلغ حسب إحصاءات سنة 2007، 1.08% بما يعادل 3176 مؤسسة انسحبت من نشاطها ولم تقوى على تحمُّل المنافسة بشقيها الأجنبي والمحلي [17] ص(10)؛ ذلك فضلا عن أن المؤسسات الصامدة منها تشهد نمواً سنويا بطيئاً يتراوح بين 16 ألف و34 ألف مؤسسة سنوياً، وهو يُعتبر معدل ضعيف نسبيا وبعيداً عن المعدل العالمي الذي ينص على ضرورة خلق 70 ألف مؤسسة سنويا على الأقل [20] ص(4)، الأمر الذي يجعل تعداد مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة محدوداً مقارنة بمثيلاتها في الدول

المتقدّمة، فعلى سبيل المثال وحسب إحصاءات أواخر سنة 2003، توجد في اليابان ستة ملايين (6.000.000) مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وفي فرنسا هناك مليونين وستمائة ألف(2.600.000) مؤسسة صغيرة ومتوسطة [34] ص(1)، أما الجزائر فهي بعيدة كل البعد بـ410959 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، خاصة بالنسبة لأكثر من 34 مليون نسمة؛ هذا مع العلم أن الوزارة قد وضعت في هذا الصدد مخطط طموح يهدف للوصول إلى أكثر من 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بحلول عام 2010 [35].

والجدير بالذكر، أن هذه المقارنة تبقى نسبية لا تتسم بالدقة، وذلك راجع للاختلاف في التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى- كما أشرنا إلى ذلك سابقاً- وكذا عدم تكافؤ الظروف التي عاشتها هذه المؤسسات في الدول المتقدّمة مع الظروف التي تتخبط فيها مؤسساتنا، كما تبقى المؤشرات المتاحة غير كافية لإعطاء صورة مكتملة تعكس جميع الجوانب المتعلِقة ببنية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وديناميكية تطورها، وهذا في ظل غياب معطيات دقيقة ومُحّيَنة عن هذا القطاع من ناحية، وتزايد الأنشطة التي تُمارَس في السوق السوداء من ناحية أخرى؛ الأمر الذي يؤدي إلى عدم وضوح الرؤية المستقبلية لتطور هذه المؤسسات، وعدم التمكن من تحديد نجاح أو فشل السياسات والاستراتيجيات المتبَعة في تنميتها.

2.1. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، المتقدّمة منها والنامية، وذلك باعتبارها أرضية واسعة ومتجددة للتدريب المهني والإداري وحتى المالي، ومنطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، الأمر الذي يجعلها أحد أهم روافد العملية التنموية؛ فمثلا ساهمت تلك المؤسسات في الاتحاد الأوروبي والبالغ عددها 23 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في توظيف حوالي 75 مليون عامل، كما ساهمت بحوالي 65% من الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي حسب إحصاءات سنة 2006 [36] ص(52).

وللوقوف على الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، سنلجأ لتحليل بعض المؤشرات التي جرت العادة استخدامها لهذا الخصوص، والمتمثّلة في مساهمة تلك المشروعات في كل من القيمة المضافة، الناتج الداخلي الخام وفي التجارة الخارجية، إضافة إلى مساهمتها في التشغيل.

1.2.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

إن اهتمام السلطات الوطنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن نابعاً عن قناعة ذاتية أو إعادة نظر في نمط السياسة الاقتصادية السابقة فحسب، وإنما لكون هذه المؤسسات تُعتبر الوسيلة الأكثر فاعلية في تعزيز سياسات مكافحة البطالة والحد من الفقر وامتصاص الضغط الاجتماعي الذي يواجِه مختلف الحكومات،

وذلك لانخفاض تكلفة فرص العمل المتولِدة عنها، والتي حسب الدراسات تقّل بثلاث مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة [37] ص(42)؛ هذا إلى جانب قدرتها على المساهمة في تثمين عنصر العمل، وإعادة إدماج العمال المسرحين من المؤسسات العمومية، خاصة في ظل عملية الخصخصة التي تشهدها الجزائر في إطار التعديلات الهيكلية، وكذا النمو السريع للسكان والقوى العاملة.

وللتعرّف على حجم المساهمة التي تُقدمها مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة في مجال توفير وإحداث مناصب للشغل، نقوم باستعراض الجدول الموالي:

الجدول رقم 6: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل حسب الطابع القانوني خلال الفترة (2002-2007) [38]

الوحدة: منصب شغل

السنوات / الطابع القانوني	2002	2003	2004	2005	2006	2007	التطور 02/07
خاصة	538055	550386	592 758	888829	978002	1064983	526928
عمومية	121504	74764	71 826	76 283	61 661	57 146	-64358
صناعات تقليدية	71523	79850	173 920	192 744	213 044	233 270	161747
المجموع	731082	705000	838504	1157856	1252707	1355399	624317

كما يمكن توضيح مدلولية الأرقام المجدوَلة بصورة أدق من خلال الشكل التالي:

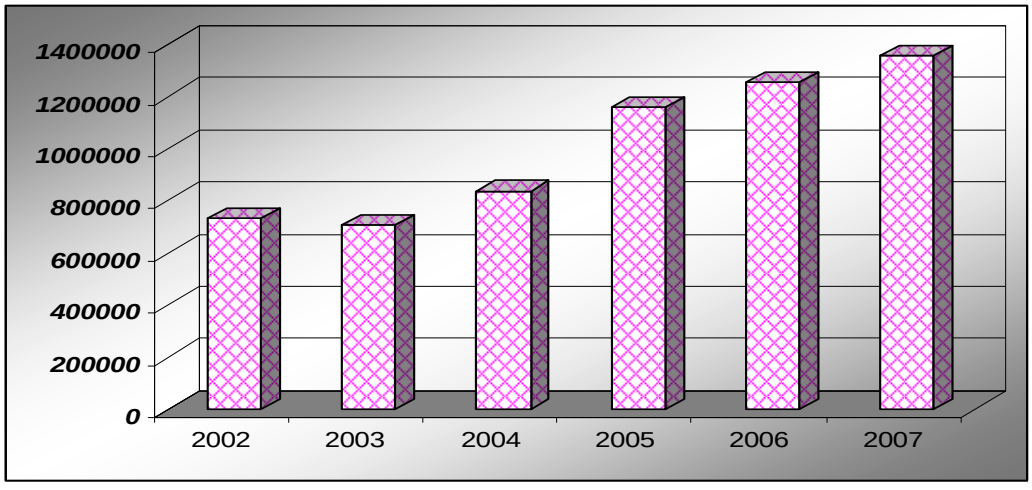

الشكل رقم2: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2002-2007) [38]

من ملاحظة الشكل البياني والجدول أعلاه نسجل نقطتان هامتان:

- **أولاهما** هي النقلة الكبيرة لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكالها في عالم الشغل، حيث ساهمت هذه المؤسسات سنة 2007 في تشغيل حوالي ضِعف ما تم توظيفه عام 2002، وذلك بمقدار تطور قيمته 624317 منصب شغل خلال 6 سنوات، أي بمعدل إنشاء حوالي 104052 منصب عمل خلال كل سنة. وإذا نظرنا إلى هذه المناصب وفقاً للمعيار القانوني، فإننا نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هي الأكثر فعالية وديناميكية في تحقيقها وإنشاءها، حيث تجاوزت نسبة مساهمتها في التشغيل سنة2007، 78% (أخذاً بعين الاعتبار رؤساء المؤسسات المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء)، أما الصناعات التقليدية فمساهمتها معتبرة، إذ تصل إلى 17.2%، في حين نجد أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ضعيفة وفي تناقص مستمِر، إذ أصبحت تساهم بـ 4.2%، وهذا ما يتوافق بطبيعة الحال مع سياسة الإصلاحات الاقتصادية المنتهَجة من قِبل السلطات في ظل اقتصاد السوق.

أما إذا نظرنا على مستوى التركيب القطاعي لتلك المناصب فنجد أن عدد العمال يتركز في كل من قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يستحوذ تقريباً على ثلث اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 31.52%، وكذا قطاع التجارة الذي يساهم في توظيف 11.87% من إجمالي اليد العاملة لعام 2002، في حين يتركز عدد العمال في قطاع الصناعات النسيجية بنسبة قليلة تُمثل 2.06 % من إجمالي العمالة الموظفة لنفس السنة [39] ص(111)؛ وهذا يعني أن نسبة اليد العاملة تشهد تدهور في القطاعات الإنتاجية على عكس قطاع الخدمات.

- أما **ثاني** نقطة تثير الاهتمام من ملاحظة الجدول والشكل البياني السابقين، فهي الانخفاض المسجَّل في مستوى العمالة المصرح بها من سنة 2002 إلى غاية 2003 بنسبة 3.56%، هذا بالرغم من زيادة عدد المؤسسات خلال نفس الفترة بنسبة 10.2%، وهو ما يُعبِّر على إحدى الحقيقتين، إما انخفاض حقيقي في عدد العمال، وهذا ما يناقض مبدأ التوظيف، وإما انخفاض وهمي نتيجة:

- عدم التوثيق الرسمي لكافة العاملين بالمؤسسة، حيث في معظم الأحيان يتم التوظيف دون وجود ارتباطات تعاقدية بين الطرفين وبدون إبلاغ الهيئات الحكومية المعنية بهذا الأمر، وذلك بغية التهرب من بعض الأعباء مثل الضرائب والتأمين؛ فقد قُدّر عدد العمال غير المصرح بهم لهيئات الضمان الاجتماعي وفقاً لتصريحات المركزية النقابية، بمليون و500 ألف عامل [40] ص(4).
- الاعتماد على العمالة غير الأجرية (أفراد الأسرة والأقارب)، وكذا العمالة المؤقتة والموسمية، حيث بلغت نسبة هذه العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة 36% من إجمالي مناصب الشغل المحدَثة خلال سنة 2007، وذلك بما يعادل 20592 عامل مؤقت [17] ص(6).

الأمر الذي يعني بشكل عام، أن الاسترشاد بإحصائيات السجلات الرسمية لا يعكس بدقة الحجم الفعلي للمساهمة الإجمالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وتخفيض نسبة البطالة، بل يقلصه.

حيث وفقا لتلك الإحصائيات فإن القطاع يوظف حوالي 15.77% من إجمالي العمالة الوطنية المُقدَّرة بـ 85942423 عامل سنة 2007 [41]، وهي نسبة جِد ضئيلة إذا قورنت مع تلك المحقَّقة في الاقتصاديات المتقدِّمة، مثل اليابان التي تُقدَّر فيها هذه النسبة بـ84.4%، وألمانيا بـ 80% أما في الو.م.ا فتصل إلى 58% -ذلك على الرغم مما تنطوي عليه عملية المقارنة على المستوى الدولي من عيوب منهجية- *هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى أن مساهمة تلك المؤسسات يقابلها إشكال مطروح، وهو أنها تُوفِر مناصب شغل غير دائمة، كما أنها مناصب هشة ولا تستجيب إلى حاجيات السوق الحقيقية.

ويمكن إرجاع ذلك إلى أن السلطات العمومية تُركز على الدور الذي يلعبه هذا القطاع في توفير مناصب الشغل أكثر من تركيزها على المحفزات الحقيقية لإنشاء المؤسسة، أي أن هذه المؤسسات تُنشأ بهدف حل أزمة البطالة التي تعرفها البلاد وليس بناءًا على الضرورة الاقتصادية التي يفرضها النشاط والتوسع الذي تشهده المؤسسات الصناعية الكبرى؛ لكن من المعلوم أن خلق مناصب عمل جديدة على أهميته لا يمثل نهاية المطاف، ذلك أن استمرارية هذه المناصب مرهونة بنجاح واستمرارية المؤسسات التي تخلقها [42] ص(262)، ومن ثَم فإن قيام مشروعات صغيرة ومتوسطة في ظل أرضية غير مناسبة يُعتبر إهدار لاستثمارات جديدة وتعميق لمشكلة البطالة وليس حلها *.

2.2.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي والقيمة المضافة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً ورياديا في خلق الثروة ودعم النمو الاقتصادي للعديد من الدول، وذلك من خلال مساهمتها الفعّالة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولاسيما في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة؛ وحتى نتمكن من إبراز هذا الدور على مستوى مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة سنعمد إلى تحليل الإحصاءات المتوفرة للفترة (2002-2007).

1.2.2.1. المساهمة في الناتج الداخلي الخام

للوقوف بصورة أكثر وضوحاً على مستوى مساهمة مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام للفترة (2002-2007) ، نورد الجدول التالي:

---

* العيوب المنهجية في المقارنة الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنتج أساساً من التباين في تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى.

*إن أسباب ودوافع مشكلة البطالة ومحدودية فرص العمل في السوق الجزائرية كثيرة ومتعددة بالدرجة التي تصعُب مواجهتها عن طريق تنمية الصناعات الصغيرة فقط، بل لا بد من محاور مواجهة متعددة ومتنوعة تُشكل بينها إستراتيجية عامة أو خطة تُوجه لحل مشكلة البطالة ككل وليس لأحد مظاهرها فقط.

الجدول رقم 7: تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة (2002-2007) [43]

الوحدة: مليار دج

السنوات	2002		2003		2004		2005		2006		2007	
الطابع القانوني	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
قطاع عام	933.9	26.5	1016.2	26.5	1102.2	25.6	1170.06	24.9	1271.8	24.1	1398.9	23.2
قطاع خاص	2591.7	73.5	2824.7	73.5	3211.0	74.4	3531.96	75.1	4014.4	75.9	4626.1	76.8
المجموع	**3525.6**	**100**	**3840.9**	**100**	**4314.2**	**100**	**4702.02**	**100**	**5286.2**	**100**	**6025.0**	**100**

يتضح من الجدول أعلاه، أن المؤسسات العمومية عرفت مساهمتها في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات تراجعاً وصل إلى حدود نسبة 23.2% سنة 2007، بعد أن كانت تساهم بنسبة 26.5% من مجموع الناتج الداخلي الخام لسنة 2002، مسجلة بذلك انخفاض بنسبة 3.3%؛ في حين أن القطاع الخاص أصبح يساهم بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة بصورة محسوسة وبنسب عالية في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، حيث وصلت مساهمته سنة 2007 إلى4626.1 مليار دج بما يعادل نسبة 76.8% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وهذا بعد أن كانت تُقدَّر بنسبة 73.5% سنة2002، محقّقاً بذلك تطوراً مقداره 2034.4 مليار دج. ويعود هذا التطور إلى التحسن والارتفاع في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تنشط على مستوى الساحة، وذلك كنتيجة حتمية للإصلاحات الاقتصادية والجهود المبذولة لتطوير وترقية القطاع الخاص.

في واقع الأمر، أن الحجم الحقيقي لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام، يبقى غير واضح وغير مكتمَل في ظل عدم الأخذ بعين الاعتبار قطاع المحروقات، وذلك لما يمثله هذا القطاع من أهمية ووزن كبير في الاقتصاد الوطني، فقد سَجل حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2007 مساهمة هامة في الناتج الداخلي الخام بلغت حوالي 5 099.5 مليار دج بما يعادل نسبة 45.83%، ليساهم بذلك في تراجع نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من 76.8% إلى حدود 44.1%، وارتفاع مساهمة المؤسسات العمومية من 23.2% إلى 55.9% من إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال نفس السنة [43].

2.2.2.1. المساهمة في خلق القيمة المضافة

القيمة المضافة لوحدة اقتصادية (فرع، مؤسسة، قطاع)، هي إجمالي الإنتاج لتلك الوحدة الاقتصادية مطروحاً منه قيمة المدخلات المستخدَمة في الإنتاج خلال فترة زمنية محدودة [44] ص(64) ؛ وعلى مستوى

الاقتصاد الوطني ووفقاً للنظام المحاسبي الجزائري فإنها تشير إلى إجمالي الإنتاج المحلي الخام مطروحاً منه الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسوم الجمركية على الواردات [45] ص(61).

وبهذا الشكل فإن القيمة المضافة تُعتبر من بين المؤشرات ذات الدلالة في التحليل، لذا فإن دراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين هذه القيمة على المستوى الوطني ستكون مفيدة إلى حدٍ بعيد في معرفة المكانة والوزن الحقيقي لتلك المؤسسات في الاقتصاد الجزائري. وفي هذا السياق يوضح لنا الجدول الموالي حصة القطاع الخاص الذي يملك أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في خلق القيمة المضافة، مقارنة بما يحققه القطاع العمومي.

الجدول رقم 8: المساهمة في خلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة (2002-2007) [43]

الوحدة: مليار دج

السنوات / الطابع القانوني	2002		2003		2004		2005		2006		2007	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
قطاع عام	478.6	22.1	536.03	22.2	596.8	21.6	647.9	21.2	704.05	20.4	749.9	19.2
قطاع خاص	1689.2	77.9	1887.19	77.8	2169.8	78.4	2414.3	78.8	2740.06	79.6	3153.7	80.8
المجموع	2167.8	100	2423.22	100	2466.6	100	3062.2	100	3444.11	100	3903.6	100

إن القراءة الأولية للمعطيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات وحسب ما يبينه الجدول أعلاه، تشير وبصفة واضحة إلى أن القطاع الخاص قد تمكّن بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة من المساهمة بصورة محسوسة وبنسبة متزايدة في إنتاج القيمة المضافة، حيث انتقلت مساهمته من 1689.2 مليار دج سنة 2002 أي بنسبة 77.9% من القيمة المضافة الإجمالية للقطاع، إلى أكثر من3153.7 مليار دج سنة 2007، وذلك بما يمثل نسبة 80.8% من القيمة المضافة الكلية خارج قطاع المحروقات؛ أما مع احتساب قطاع المحروقات الذي تمكن خلال سنة 2007 من تحقيق قيمة مضافة قُدّرت بـ 4089.3 مليار دج، وذلك بما يعادل نسبة 51.1% من مجموع القيمة المضافة المحقّقة على المستوى الوطني، فإن النسبة تنخفض إلى حدود 42.6 %.

وبالمقابل فإن مساهمة المؤسسات التابعة للقطاع العام في خلق القيمة المضافة سجلت تراجعاً من سنة لأخرى، حيث وصلت إلى حدود 19.2% بما يعادل 749.9 مليار دج من إجمالي القيمة المضافة المحقّقة خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2007 ، لكن باعتبار قطاع المحروقات تَعرف تلك النسبة زيادة معتبرة

حيث ترتفع إلى أكثر من 57.4 %.

وتشير الشواهد الإحصائية المتوفَرة إلى أن مصدر نجاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في خلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات يعود إلى أربعة نشاطات أساسية ملخَصة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 9: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حسب قطاعات النشاط خلال سنة 2007 [43]

الوحدة: مليار دج

قطاع النشاط	القيمة	النسبة (%)
التجارة	776.82	24.63
الفلاحة	701.03	22.22
النقل والمواصلات	657.35	20.84
البناء والأشغال العمومية	593.09	18.80
باقي النشاطات الاقتصادية	425.47	13.5
المجموع	3153.76	100

نسجِّل من تحليل الجدول السابق، أن النشاطات الأربع والتي تخص كل من قطاع الخدمات (التجارة، البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات) وقطاع الفلاحة تساهم في المجمَل بنسبة 86.5% من مجموع القيمة المضافة التي تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خارج قطاع المحروقات، وهي تضم تشكيلة مؤسسية مقدَّرة بـ 180902 مؤسسة أي ما يعادل 61.54% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة البالغة 293946 مؤسسة؛ في حين لا تساهم بقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المتواجِدة على مستوى ثمانية عشر نشاط اقتصادي والتي تَبلُغ 113044 مؤسسة بما يمثل 38.45% من إجمالي عدد المؤسسات الخاصة، إلا بنسبة 13.5% من القيمة المضافة الإجمالية لهذا القطاع.

ذلك مع الإشارة إلى أن مساهمة قطاع المحروقات (المؤسسات العمومية) المُقدَّرة بـ 3843.1 مليار دج أي48.08% من مجموع القيمة المضافة المحقَقة على المستوى الوطني خلال سنة 2007، تتعدى مساهمة كل من قطاع التجارة وقطاع البناء والأشغال العمومية التي تُقدر بـ 1369.91 مليار دج بما يمثل أكثر من 43.4% من مجموع القيمة المضافة. وبعبارة أخرى، فإن مساهمة ستة(6) مؤسسات عمومية تنتمي إلى قطاع المحروقات* تظاهي القيمة التي تساهم بها حوالي 151014 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة تنتمي إلى قطاع التجارة والبناء والأشغال العمومية.

* تتمثل هذه المؤسسات في: ENGTP,ENIP,NAFTAL, NAFTEC, HYPROC SHIPPING COMPANY, SONATRACH

كما يتضح من الترتيب السابق لمساهمة مختلف فروع النشاط الاقتصادي في القيمة المضافة، أنه لا توجد علاقة بين الحضور المكثّف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل نشاط معين ومساهمتها في إنشاء القيمة المضافة داخل ذلك النشاط، حيث على الرغم من أن النشاط الفلاحي يحتوي على 1.15% من إجمالي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أي3401 مؤسسة)، غير أنه يساهم بنسبة 22.22% من مجموع القيمة المضافة للقطاع الخاص سنة 2007، في حين نجد أن قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يتضمن 34.1% من مجموع عدد المؤسسات الخاصة (أي 100250 مؤسسة) لا يساهم إلا بنسبة 18.8% من إجمالي القيمة المضافة المحقّقة سنة 2007.

وعليه فإن الإشكالية التي تُطرح بالنسبة لمؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة الخاصة تبقى مرتبطة أولاً بضرورة توسيع قاعدة تواجدها داخل المجال الاقتصادي عن طريق انجاز استثمارات جديدة ومكثّفة على مستوى جميع فروع النشاطات الاقتصادية؛ وثانياً ضرورة الرفع من أدائها بمعنى الزيادة في القيمة المضافة المنشأة، ويتجلى ذلك بتحسين ظروف نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وترشيد التسيير اليومي لها [30] ص(220) .

وكنتيجة لما سبق، يمكن القول أنه بالرغم من التطور المُحدَث على مستوى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام، إلا أن مساهمتها تبقى محدودة في ظل بقاء قطاع المحروقات محتكراً بنسبة كبيرة من قِبل المؤسسات العمومية، الأمر الذي يفرض المزيد من التحرير لهذا القطاع، لاسيما إذا علمنا أن مساهمة حوالي 544 مؤسسة خاصة تنشط في قطاع المحروقات، بلغت حسب إحصاءات2007، 246.16 مليار دج بما يمثل 7.24% من القيمة المضافة الإجمالية للقطاع [17] ص(10)؛ ذلك مع إرساء ثقافة القيمة المضافة كحتمية حياتية لكافة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يشكل ضماناً للتطور المستقبلي للقطاع الخاص، ولتنويع القاعدة الاقتصادية للبلاد بعيداً عن الاعتماد على قطاع النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني.

3.2.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

لمعرفة المكانة التي يحتلها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية الجزائرية، نقوم بتحليل مساهمته في كل من الصادرات والواردات.

1.3.2.1. المساهمة في ترقية الصادرات

يُعد التصدير أحد الوسائل الهامة لضبط ميزان مدفوعات الدول وتوفير النقد الأجنبي [15] ص(27-28)، وقد أثبتت التجارب الدولية في هذا المجال نجاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها الكبيرة على

المساهمة بفاعلية في تنمية وزيادة حجم الصادرات، وذلك من خلال قيامها بالإنتاج المباشر أو غير المباشر على اعتبارها مشاريع مغذية للمشاريع الكبيرة، مما يؤدي إلى خفْض تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية [11] ص(16)، بالإضافة إلى اعتمادها على المواد الأولية المحلية وهو ما يعني محدودية وارداتها من الخارج الأمر الذي يساهم في التأثير الايجابي على ميزان المدفوعات.

وللتدليل على ما سبق، فإن إسهام الصناعات الصغيرة في الصادرات الألمانية لسنة 2000 وصل إلى حدود66% من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية، في حين قُدِّرت مساهمتها في اليابان بحوالي 30%، هذا بالإضافة إلى إنتاج سلع وسيطية بنسبة 20% من صادرات الصناعات الكبرى [46] ص(23-24).

أما بالنسبة لمؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، فرغم المجهودات والإجراءات التي اتخذتها السلطات لبناء اقتصاد غير نفطي،[▪] عن طريق تنمية وتفعيل علاقة المؤسسة الجزائرية بالتصدير وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات [47] ص(46-50)، إلا أن النتائج بقيت دون مستوى الآمال؛ فبمراجعة إحصاءات 2007 نجد أن مساهمة 400 مؤسسة صغيرة ومتوسطة والتي تُمثِل 90% من عدد المؤسسات المصدِرة خارج المحروقات [48] ص(5)، لم تتعد حصتها في أحسن الحالات 1.3 مليار دولار أمريكي من إجمالي الصادرات الجزائرية المقدَّرة بـ 59.5 مليار دولار، وذلك كما يظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم 10: تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2004-2007) [49]

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات / نوع الصادرات	2004		2005		2006		2007	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
الصادرات النفطية	31.302	97.57	43.488	97.96	53.429	97.83	58.216	97.81
الصادرات غير النفطية	0.781	2.43	0.907	2.04	1.184	2.16	1.312	2.19
إجمالي الصادرات	32.083	100	44.395	100	54.613	100	59.528	100

▪ قامت السلطات الاقتصادية العمومية بعدد من الإجراءات لبناء اقتصاد خارج النفط أهمها: إنشاء نظام لتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية(CAGEX)، تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير أو أثناء العملية التصديرية، إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات (FSPE) بمقتضى قانون المالية لسنة 1996، كما قامت بإنشاء الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية(PROMEX) في أكتوبر1996، والمجلس الأعلى لتنمية الصادرات الذي تنحصر مهمته في القيام برسم الإستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية ومتابعة تنفيذها، وكذا إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك حيث تقوم المؤسسات المصدرة بتخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها اتجاه البلد المصدرة إليه.

يبين الجدول أعلاه الوزن الذي تمثله المنتَجات المصدَّرة النفطية وغير النفطية في هيكل الصادرات الوطنية خلال الفترة (2004-2007)، والمتمعِن في تطور هذا الهيكل وفق ما توضحه الإحصائيات السابقة، يَستخلص أن الصادرات النفطية كانت ولا تزال تسيطر بما يفوق 97 % من إجمالي الصادرات الوطنية، أما نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات فهي تُعتبر حِد ضعيفة ودون المستوى، وذلك بمعدل يقّل عن 3 % من مجموع الصادرات الوطنية، وهذا ما يعني عدم قدرة مؤسساتنا الوطنية على اختلاف أنواعها على إيصال منتجاتها للأسواق الدولية من ناحية، وعدم رقي المنتوج الوطني للمنافسة على مستوى هذه الأسواق من ناحية أخرى.

وتتمثل أهم المنتجات المصدّرة من قِبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المواد النصف مصنعة التي تستحوذ على حصة الأسد بحوالي 55.98%من مجموع المنتَوجات المصدَّرة خارج قطاع المحروقات لسنة 2007، متبوعة بالمواد الخام 7.26%، والتجهيزات الصناعية 1.76%، إضافة إلى المنتجات الغذائية 1.72%، والمنتجات الاستهلاكية غير الغذائية 1.29% [17] ص(47).

وفي حقيقة الأمر، أن الأرقام السابقة المُعبرة عن المستوى المتدني لمساهمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير لا تُعد مفاجِئة، وذلك في ظل البنية الهشة التي تتمتّع بها هذه المؤسسات، لاسيما فقدانها لفئة المشروعات المتوسطة وتركزها بشكل أساسي في نشاطات اقتصادية تُعتبر أقَل فعّالية في خلق القيمة المضافة من قطاع المحروقات؛ ذلك إلى جانب عوامل أخرى مثل:

- عدم إدراج معظم هذه المؤسسات للتصدير ضمن لائحة أهدافها، والاكتفاء بضمان وفرض وجودها في الأسواق المحلية؛
- الافتقار إلى قاعدة معلوماتية خاصة بأسواق التصدير الممكِنة، وخدمات التأمين وأيضا خدمات استيراد المواد الخام لأغراض الإنتاج التصديري، وذلك نظراً لغياب هيئات متخصِّصة تقوم برصد المعلومات المتعلِقة بالأسواق الخارجية ودعم الصادرات ونشرها؛
- نقص الخبرة الكافية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لممارسة النشاط التصديري، فغالباً لا يوجد الإدراك الكافي لأهمية آليات التسويق سواء المحلي أو الدولي وكيفية التعامل مع قنوات التوزيع غير المباشرة، مما يعيق اختراق منتجات هذه المشروعات لأسواق الصادرات [47] ص(40) ؛
- الارتفاع النسبي في أسعار المدخلات الإنتاجية مما يُفقِد هذه المشروعات القدرة على التصدير وعلى المنافسة أمام منتجات العديد من الدول [50] ص(11).

كل هذه العوامل وغيرها ساهمت في إضعاف دور مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير، وهو الأمر الذي يقتضي ضرورة الإسراع في معالجتها، وذلك بما يسمح بدعم القدرات التصديرية لتلك المؤسسات للتأثير الايجابي على الميزان التجاري ومن ثَم على ميزان المدفوعات.

2.3.2.1. المساهمة في الاستيراد

على عكس وضعية الصادرات، فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليات الاستيراد تبقى مرتفعة؛ حيث بلغت حسب إحصائيات2007 ما قيمته 390 20 مليون دولار من إجمالي الواردات الكلية المقدَرة بـ 27439 مليون دولار، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 11: المساهمة في الواردات حسب القطاعات القانونية خلال الفترة (2004-2007) [49]

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات / الطابع القانوني	2004		2005		2006		2007		معدل التطور 04/07	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
القطاع الخاص	13 459	74	15298	76.3	16 221	77.2	20 390	74.3	6931	51.5
القطاع العمومي	4 740	26	4746	23.7	4 784	22.8	7049	25.7	2309	48.7
المجموع	18199	100	20.044	100	21 005	100	27 439	100	9240	50.7

من خلال الأرقام المجدوَلة أعلاه، نلاحِظ أن الواردات الجزائرية عَرفت خلال الأربع سنوات الماضية ارتفاعاً قُدّر بـ 50.7%، وذلك بانتقال قيمتها الإجمالية من 18199مليون دولار سنة 2004 إلى 27439 مليون دولار لعام 2007؛ كما نلاحِظ هيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة طوال الفترة المدروسة على عملية الاستيراد مقارنة بمؤسسات القطاع العام، حيث تمكّن الخواص من إستيراد ما قدرُه 20390 مليون دولار أمريكي سنة 2007، أي ما يعادل 74.3 % من مجموع الواردات على المستوى الوطني، بينما بلغت قيمة الواردات المسجَّلة من طرف المتعاملين التابعين للقطاع العام 7049مليون دولار أمريكي، أي 25.7 % من قيمة الواردات الكلية.

وتتوزع المواد المستورَدة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2007 على كل من المنتجات الخامة بـ85.6% من إجمالي واردات هذه المؤسسات، الطاقة وزيوت التشحيم بـ 82.47%، السلع النصف مصنعة82.45%، منتوجات التجهيز الفلاحي78.93%، مواد الإنتاج الصناعية71 %، بالإضافة إلى المواد الاستهلاكية غير الغذائية 70.23% والمنتجات الغذائية 69.21%.

ويعود هذا التنوع في المواد المستورَدة وتلك الهيمنة في عملية الاستيراد إلى تزايد عدد المستوردين الخواص وذلك نتيجة للتحرير الاقتصادي الذي عرفته السوق الجزائرية، حيث وصلت نسبتهم حسب إحصاءات2007 إلى أكثر من 93 % من مجموع المستوردين على المستوى الوطني والمقدَرين بـ23341 مستورد [17] ص(48)؛ إلى جانب أن الأرباح المحقَّقة في قطاع الاستيراد تبقى حِد مرتفعة وسهلة التحصيل مقارنة مع بقية النشاطات الاقتصادية.

من خلال ما تقدم يتضح أن توازن الميزان التجاري الجزائري لا يزال مرتبطاً بشكل كبير بتطور مستويات أسعار البترول في الأسواق الدولية، كما أننا لازلنا نعتمد بصورة كبيرة ومطلقة على الواردات التي تزداد نسبياً كل سنة؛ حيث تؤكد الأرقام في هذا الصدد أن المبادلات الخارجية الجزائرية حَققت خلال عام 2007 انخفاض في فائض الميزان التجاري قُدِّر بـ3.25 % وهو ما يعادل 1078مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2006، وذلك نتيجة للتطور المهم الذي عرفته وارادت الدولة خلال سنتي 2006 و2007 والمقدَّر بـ 27.88% مقارنة بالنمو المسجل على مستوى الصادرات الوطنية بنسبة 8.98 % فقط خلال نفس الفترة [17] ص(44).

الأمر الذي يعني أن التجارة الخارجية الجزائرية ما تزال مستمِرة في الخضوع لتأثيرات السياسة الاقتصادية للسبعينات، التي كانت لها انعكاسات مزمنة وهامة في العلاقات التجارية للجزائر، وعلى رأسها تقليص حصة الصادرات خارج نطاق المحروقات واعتبار المحروقات ليس كمحرك للتنمية الوطنية فقط، ولكن أيضا كمصدر لوسائل الدفع الخارجي وركيزة القدرة الشرائية للدينار.

3.1. معوقات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

إن الممارسات العملية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تؤكد على أن هذا القطاع لم يَبلُغ بعد المكانة المناسِبة له ولم يرقى إلى المستوى المطلوب، حيث لا يزال قطاعاً هشاً محاطاً بسياج من المشاكل والمعوقات التي تحول دون نمو قدراته وإسهامه الفعّال في عملية التنمية.

ومن خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة في هذا الخصوص، وبالنظر إلى أن تطور المؤسسة لا يتم في معزل عن تطور واقع البيئة التي تنشط بها، يمكن تصنيف طبيعة المشاكل التي تتعرض لها مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة إلى مشاكل داخلية وأخرى خارجية؛ ذلك مع مراعاة أن هذه المشكلات متداخِلة مع بعضها البعض، وتزداد درجة حِدتها وخطورتها عادة بالنسبة للمؤسسات التي ما تزال في مرحلة الإنشاء ولم تبلُغ بعد مرحلة الاستقرار.

1.3.1. معوقات البيئة الداخلية

تشير المعوقات الداخلية إلى تلك العوامل التي تكون في داخل إطار المنشأة نفسها، وتنعكس على حركيتها ومستوى أدائها في الأمدين القصير والطويل؛ وتتشابه هذه المعوقات بشكل عام مع المعوقات الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في باقي الدول ولاسيما النامية منها، ولا تخص فقط مؤسساتنا الصغيرة. ويمكن تلخيص أهمها في:

1.1.3.1. المشاكل الإدارية والتنظيمية

يُعتبر ضُعف الخبرات الإدارية من أهم الصعوبات التي تعيق تنمية واستمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب سيادة نمط الإدارة الفردية أو العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية، وتتميّز بمركزية اتخاذ القرار، حيث يضطلع فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد بكافة المهام والمسؤوليات حتى تلك التي تحتاج إلى خبرات خاصة، الأمر الذي يحُد بطريقة أو بأخرى من قدرة المالك على إدارة مختلف الأنشطة بصورة سليمة ومتكاملة؛ فضلاً عن عدم الاستفادة من مزايا التخصّص وتقسيم العمل في زيادة إنتاجية المؤسسة [51] ص(38).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من غياب الأسس التنظيمية للعمل والعاملين، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى فوضى العمل وخلق العديد من المشاكل كعدم الربط بين السلطات والمسؤوليات، وكذا عدم الفصل بين الإدارة والملكية.

2.1.3.1. ضعف كفاءة اليد العاملة

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصوراً واضحاً في الأيدي العاملة، وعلى الأخص في العمالة المؤهَلة والمدرَبة فنياً وإدارياً والقادرة على الحصول على المعلومات بسهولة واكتساب المعرفة لتطوير تقنية الإنتاج والتجديد والإبداع [52] ص(35)؛ ويعود هذا القصور لأسباب كثيرة، أهمها عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذا القطاع، فحسب دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "UNESCO"صُنفت الجزائر في المرتبة 118 على المستوى العالمي من حيث الكفاءة التعليمية؛ وكذا تفضيل العمالة الماهرة العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل والفرص الأكبر للترقي [51] ص(37)؛ ذلك فضلا عن ضُعف اهتمام هذه المؤسسات بتنمية وتطوير المهارات الفنية والإدارية للعاملين بها من خلال المؤسسات التدريبية المتواجِدة خارج نطاقها، والاكتفاء بالمهارات المكتسبة من تكرار العمل اليومي، وهذا يرجع أساساً لانخفاض الوعي بأهمية هذا التطوير في استمرار قدرتها على المنافسة في السوق.

3.1.3.1. نقص الآلات والمعدات الحديثة

يواجِه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة في تدبير احتياجاته من المواد والمعدات الحديثة وخصوصاً المستورَدة بالكميات والجودة والأسعار المناسِبة، وذلك بسبب ارتفاع تكاليفها النسبية عن الآلات التقليدية، واحتياجاتها لعمالة متخصِّصة ومدرَبة على تشغيل مِثل هذه التقنيات؛ إلى جانب افتقار معظم مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة خاصة الفتية منها للخبرة في مجال تقنيات الاستيراد وعدم معرفتها بالشركات المُنتِجة لتلك الآلات، حيث أنها كانت في السابق تلجأ للتموين من المؤسسات العمومية التي كانت تحتكر

التجارة الخارجية [53] ص(84)؛ ذلك فضلا عن مشكلة تدبير النقد الأجنبي اللازم للاستيراد.

الأمر الذي يدفع بأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاعتماد على آلات ومعدات قديمة مضى على تشغيلها وقت طويل نسبياً وأغلبها في حاجة إلى إحلال وتجديد شامل، مما ينجم عنه زيادة التكاليف وعدم انتظام الإنتاج وانخفاض الجودة، بسبب كثرة الأعطال وصعوبة تدبير قطع الغيار وعمل الإصلاحات المطلوبة، وبالتالي ضُعف القدرة التنافسية لتلك المؤسسات [30] ص(66-67).

4.1.3.1. قصور الجهود التسويقية

تَعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضُعفاً كبيراً في القدرات التسويقية، مما يقلص من فرص دخول منتجاتها إلى الأسواق التصديرية ويجعل نشاطها التسويقي ينحصر في النطاق الجغرافي لموقع الإنتاج. ويعود ذلك الضُعف بالدرجة الأولى إلى:

- عدم تحمُّل ميزانيات معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتكاليف التسويقية من بحوث وحملات ترويجية وكذا لنفقات النقل والتغليف، مما يؤثر سلباً على حجم مبيعاتها؛ فمثلا ما تنتجه الجزائر من تمور دقلة نور يُقارب 400.000 طن، ولكن ما يُصدَّر لا يتجاوز 16000 طن بسبب رداءة نوعية التغليف [54] ص(7)؛
- انخفاض الوعي التسويقي لدى معظم مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى أن بعضهم لا يفرق بين مجالي التسويق والبيع؛
- نقص الكفاءات والمهارات التسويقية التي تُمكّن من توفير المعلومات عن السوق المحلي والخارجي، مما يُفقِد هذه المنشآت أدوات تقييم الأداء والتعرّف على مستوى كفاءتها الإنتاجية مقارنة بنظرائها في السوق [55] ص(118).

وبالإضافة إلى المشاكل المشار إليها آنفا، فإن لجوء هذه المؤسسات إلى التقليد ومحاكاة المنشآت القائمة، مع غياب التخطيط المستقبلي وافتقارها لدراسات جدوى اقتصادية دقيقة، تُعتبر هي الأخرى من المعوقات الداخلية التي تؤثر في نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.3.1. معوقات البيئة الخارجية

المعوقات الخارجية هي مجموعة المشاكل التي لا تملك المؤسسة القدرة على التدخل فيها ولا على تغييرها، لكونها تَحدُث بفعل عوامل تقع خارج نطاقها. ومن أهم هذه المشاكل:

1.2.3.1. المشاكل المرتبطة بالعقار

يُعَد العقار المخصَّص لتوطين المؤسسة من أكثر العوامل إعاقة للاستثمار ببلادنا، وهذا باعتراف الجميع، حكومة ومستثمرين -وطنيين وأجانب-، وذلك بسبب:

- القيود البيروقراطية المهيمنة على الهيئات المشرفة على التسيير العقاري؛
- طول مدة منح العقار، فحسب دراسة للبنك الدولي قام بها على عينة تتكون من 562 مؤسسة، فإن 38% من هذه المؤسسات استغرقت مدة حصولها على العقار5 سنوات [56] ص(32)، وهو أجل طويل يجعل الكثير من المستثمرين يعزفون عن مواصلة مشاريعهم؛
- محدودية الأراضي المخصَّصة للنشاط الصناعي ووضعيتها المتدهورة، إذ نجد الكثير من الأراضي مازالت بوراً أو استُغِلت لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع [57] ص(2)، ذلك إلى جانب الحالة المزرية التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية، فقد كشفت دراسة أعدتها وزارة الصناعة أنه:"...يوجد 500 فضاء صناعي يتربع على مساحة إجمالية تفوق 22 ألف هكتار، تعاني من الإهمال، فضلا عن 30 %إلى 50% من الأراضي المصنَّفة في خانة العقار الصناعي والمُقدَّرة بحوالي 30 ألف هكتار على المستوى المحلي، هي أراضي غير مستغَلة" [58] ؛
- تتسم الكثير من الأراضي الصناعية بالغموض القانوني، حيث أن معظم شاغليها لا يملكون عقد ملكيتها، فالربع فقط من المتعاملين المقيمين والمسيرين للمساحات السابقة (22 ألف هكتار) لديهم سندات ملكية أصلية، أما النسبة الباقية فإنهم يتمتعون بقرارات مؤقتة أو عقود إدارية بسيطة، الأمر الذي يطرح إشكالاً كبيراً لهذه المؤسسات، خاصة في إطار تعاملها مع البنوك التي تفرض وجود مثل هذه العقود لمنح القروض؛
- غياب سوق عقاري شفاف وديناميكي، حيث يتميز السوق العقاري في الجزائر بالازدواجية، فهناك سوق عقاري خاص وآخر عمومي، مع وجود تفاوتات هامة في الأسعار، مما يشجع على المضاربة والتوزيع غير الشفاف للأراضي؛
- غياب سلطة لاتخاذ القرار في مسألة العقار، فالعقارات الصناعية في الجزائر لا تزال رهينة للعديد من الجهات الإدارية والهيئات المكلَّفة، وكذا النصوص القانونية التي تتزايد باستمرار[▪]، الأمر الذي يجعل

[▪] من بين تلك النصوص نذكر:

-المرسوم التشريعي رقم 93- 12 المؤرَخ في 5 أكتوبر1993 والمتضمن ترقية الاستثمار.

-المرسوم التنفيذي رقم 94-322 المؤرَخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلِق بالتنازل عن الأملاك الوطنية الموجودة في المناطق الخاصة في إطار ترقية الاستثمار.

- الأمر رقم 06-11 المؤرخ في 30 أوت 2006، الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية.

- المراسيم التنفيذية الصادرة بالجريدة الرسمية في 23 أفريل 2007، المتعلقة بتنظيم سوق العقارات الاقتصادية، من خلال إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، وتنظيم لجنة المساعدة على اختيار الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار.

مجال العقار مجال جِد معقد؛

- الضُعف في التخطيط العمراني وفي تخصيص المناطق اللازمة لإقامة وتشغيل الصناعات الصغيرة.

2.2.3.1. صعوبة الحصول على التمويل

تجد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة صعوبات بالغة في تأمين رأس المال اللازم لتمويل نشاطاتها خاصة في مرحلة الانطلاق، الأمر الذي يدفعها للجوء إلى المؤسسات المالية وبالأخص للبنوك التجارية التي تُعتبر المصدر المعتاد للحصول على وسائل التمويل؛ ولكن رغم الإجراءات المتخذة من طرف الهيئات المكلّفة في هذا المجال، إلا أنه عملياً لم يتيسر لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تدبير احتياجاته التمويلية من البنوك، وذلك نتيجة لجملة من الأسباب في مقدمتها ارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بقروض هذه المؤسسات نظراً لعدم تَوفُر أصحابها على الضمانات الكافية التي تضمن استرداد القروض المقدَّمة من طرف البنك.

وتنعكس مشكلة التمويل على معاملات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضطر إلى الشراء بالأجل من بعض التجار وبأسعار مرتفعة نسبياً، وكذا اللجوء إلى الوسطاء في أسواق المواد الخام للحصول على احتياجاتها بأسعار مغالى فيها، مما يُقلل من معدل ربحية النشاط مقارنة بالمعدل المناظر لو توافرت الموارد التمويلية [51] ص(36). وسنتطرق من خلال هذا الموضوع إلى مشكل تمويل هذه المؤسسات بالتفصيل.

3.2.3.1. جمود المحيط الإداري

على الرغم من أن المعوقات الإدارية تُعتبر أمراً تواجهه كل الأعمال الخاصة والمشاريع الاستثمارية في الجزائر، إلا أن تلك المعوقات تُعَد ذات آثار عكسية بشكل خاص على الحركية الاستثمارية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لكون هذه المؤسسات غير مؤهَلة بدرجة كبيرة للتعامل مع اللوائح التنظيمية المعقدة والشبكات البيروقراطية [59] ص(18). وتتمثل أهم العوائق التي تفرزها الإدارة الجزائرية في هذا المجال في:

- صعوبة الحصول على التراخيص، فمسار المستثمِر بالجزائر يشبه شوط المحارب، إذ أن عليه تخطي على الأقل 30 مرحلة قبل الحصول على ترخيص بإقامة المشروع، تضاف إليها فترة أخرى مرتبطة بإجراءات تكوين المؤسسة تمتد من 3 إلى 4 سنوات [60] ص(5)؛ أما بالنسبة للآجال المتوسطة لانطلاق مشروع في الجزائر فتُقدَّر بـ 5 سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة [61] ص(188)، في حين أن هذه المدة لا تتجاوز في ألمانيا كأقصى حد 24 أسبوعا، أما في السويد فإنها تُقدَّر بين أسبوعين وسبعة أسابيع. وإن دل هذا الأمر على شيء، فإنما يدل على تسلل أمراض

البيروقراطية إلى الكثير من مؤسساتنا الوطنية واستخدام المنصب الإداري لتحقيق مكاسب خاصة، ويشمل ذلك الرشوة والابتزاز التي أصبحت الشغل الشاغل ومحل طلب لبعض الموظفين والمسؤولين مقابل أدائهم أو تسريعهم لتلك الإجراءات؛

- تداخل الصلاحيات بين الهيئات المتعددة التي يتعامل معها المستثمِر، وكذا قلة التنسيق بينها؛
- عدم استيعاب الإدارة الجزائرية لخصوصية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب الذهنيات التي لم تتهيأ بعد للتغيير ولفهم متطلبات واحتياجات هذا القطاع؛
- كثرة الوثائق المطلوبة وإجراءات التوثيق الجِد معقدة، فعلى سبيل المثال قد يتعدى عدد الوثائق المطلوبة لإجراء قيد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في السجل التجاري 18 وثيقة [19] ص(60)؛
- تنافي الممارسات العملية مع التشريعات والقوانين، إذ يعكس الواقع الجزائري اتجاهين يعيشهما المجتمع، فمن جهة النصوص القانونية والخطاب الرسمي يشجع على الاستثمار الخاص وذلك بالعمل على وضع تسهيلات وتحفيزات لجلب المستثمرين، في حين نجد أن الميدان العملي يصطدم بالعديد من الصعوبات التي تعطل تنفيذ هذه المشاريع وتثني عزيمة المستثمِر، الأمر الذي يُفرغ النصوص التشريعية من محتواها الحقيقي، ويؤثر سلبا على الجهاز الاستثماري والإنتاجي الوطني.

4.2.3.1. ضعف قواعد البيانات والمعلومات

كما هو الحال في جميع القطاعات الاقتصادية، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حاجة مطردة إلى المعلومات والبيانات التي تمكّنها من اتخاذ قرارات الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، حيث أن المعلومة في العصر الحالي باتت وسيلة هامة لضمان الاستمرارية والقدرة التنافسية لأي نشاط إنتاجي [52] ص(35). لكن ومع ذلك فإن النظام المعلوماتي في الجزائر لا يزال يتسم بقاعدة بيانات غير متجدِدة، مع وجود تضارب شديد بين الإحصاءات المصرَح بها من طرف مختلف الجهات المنتِجة للمعلومات، الأمر الذي ينعكس سلباً على إعداد خطط دقيقة لخدمة وتنمية مصالح هذه المنشآت.

وعلاوة على هذا، توجد مشاكل أخرى تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تَقِل أهمية عن سابقاتها من بينها:

- مشاكل البنية التحتية، حيث لا تزال شبكة الطرقات ضعيفة مع وجود الكثير من المناطق شبه معزولة خاصة في الجنوب [62] ص(153)، نتيجة ضُعف أوجه التنسيق بين مختلف المؤسسات والهيئات العمومية لإنجاز أشغال المنفعة العامة؛ ذلك فضلا عن مشكلة انقطاع التيار الكهربائي التي تحدث بصفة متكرّرة أثناء العمل بسبب الضغط على شبكات الكهرباء، وكذا قصور أعمال الصيانة والتجديد للمحطات والشبكات.

- البطء والتعقيد في الإجراءات المتخذة من قِبل إدارة الجمارك، مما يجعل الكثير من السلع المستورَدة
- حبيسة في الموانئ لمدة طويلة، وهو ما ينعكس سلباً على مردودية هذه المؤسسات وبالخصوص تلك المستوردة لمواد غير متوفَرة في السوق المحلية [63] ص(792)؛ ضف إلى ذلك الأعباء الجبائية التي تثقل كاهلها.
- ضُعف ثقافة العمل الحر لدى الشباب وتفضيله لاختيار الوظيفة الحكومية على مخاطر هذا العمل، ذلك إلى جانب قصور مؤسسات تطوير الخدمات كحاضنات الأعمال التي تُوفِر البيئة النموذجية لهذه المشروعات.
- الضغوطات التنافسية الحادة التي يفرزها النظام العالمي الجديد بتكتلاته الاقتصادية واتفاقياته الإقليمية والثنائية، والتي تساهم في خروج العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من السوق، خاصة تلك التي لا تتحكم في التكلفة والجودة.

وبشكل عام وكنتيجة لما سبق، يمكن القول أن كل هذه العراقيل والمشاكل سواء الداخلية أو الخارجية، سوف تزداد في ظل قصور الحماية الجمركية والسعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وإذا لم يتم العمل على إيجاد الحلول المناسِبة لها، فإنها ستؤثر بشكل كبير على أداء ونمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ستدفع من دون شك بنشاط الكثير من مؤسساته للتحول إلى قطاع غير رسمي [62] ص(153)، له نفس احتياجات الطلب والعرض في السوق، ولكن يمارس أعماله في الخفاء ولا يعبأ بالمستلزمات والمتطلبات التي يتحملها القطاع الرسمي، الأمر الذي سيجعل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الرسمية في وضع غير تفضيلي، وسيعمل كعقبة إضافية تحُد من إمكانيات إقامة روابط مع المشروعات الأكبر، كما أنه يُفوت على المجتمع الجزائري فرص الاستفادة من التغيرات الإيجابية التي تحدث من حوله.

يُستخلص من هذا العرض أنه على الرغم من عدم اتفاق الباحثون على تعريف موحَد وشامل يحدِّد بدقة ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك توافق أساسي في الآراء على أهميتها المتعاظِمة ودورها المحوري في تحقيق الأهداف الإنمائية، لاسيما من خلال ما تمتّع به من خصائص ومميزات.

وبإسقاط هذا الدور على مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، نجد أن مجريات الواقع تؤكد على أن قطاع هذه المؤسسات لا يزال يلعب دوراً هامشياً، ولا يحقّق المساهمة المتوقّعة منه كقطاع فعّال ومحفِز في دفع عجلة التنمية، حيث يساهم في التصدير بحوالي 3% من إجمالي الصادرات الوطنية، وبـ 44.1% في الناتج الداخلي الخام، وبتوظيف 15.77% من إجمالي العمالة الوطنية؛ ذلك على الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلتها الجزائر، في سبيل دعمه وتطويره، خاصة مع بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، وانتقال الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد السوق.

وتعود محدودية أداء هذا القطاع وعدم قدرته على أخذ دوره الكامل في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، إلى هشاشة بنيته وهيكله، إلى جانب اصطدامه بعدد من المعوقات والمشاكل الداخلية والخارجية، والتي تُشكل مجتمِعة ضغوطات حقيقة من شأنها لا أن تُعرقل نمو هذه المؤسسات فحسب، بل تقضي على وجودها، خاصة في ظل مفرزات العولمة والانفتاح الاقتصادي.

وعليه، فإن المراجعة الدقيقة لكافة المعوقات التي تحد من فعّالية صناعاتنا الصغيرة والمتوسطة، وبالأخص تلك المتعلِقة بالجانب التمويلي- باعتبار أن التمويل يُمثل نقطة التحكم في انطلاق أو توقُف أي مشروع-، أضحت ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، وذلك بما يمَكّن من رسم السياسات ووضع البرامج الكفيلة بمعالجة هذه السلبيات، وجعل القطاع يلعب الدور التنموي المنوط به على أكمل وجه ممكن.

الفصل 2
تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكله في الاقتصاديات المعاصرة

احتلت مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الاقتصاديات المعاصرة، ومرد ذلك إلى أن العملية التمويلية تُشكل حجر الأساس في قيام ونجاح أي مشروع استثماري، فهي الشريان الحيوي والقلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتنمية النشاطات المتزايدة، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً محورياً ومتعاظماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حدٍ سواء؛ وتحت هذه الاعتبارات حرصت العديد من دول العالم على إيجاد مصادر تمويل تتناسب مع طبيعة وخصائص تلك المؤسسات، إلى جانب توفير مناخ مالي ملائم لها من خلال تبني مجموعة من الآليات والبرامج المساعدة على تخطي المشاكل التمويلية التي تعيقها، وذلك بما يؤمِّن استمراريتها ويعزّز قدرتها التنافسية.

وتأسيساً على ما تقدم بيانه سنحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على الجانب التمويلي كجانب مهم في حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، من خلال توضيح مفهومه، والتعرّف على مختلف المصادر والقنوات التمويلية المتاحة لهذه المشروعات، وكذا على المشاكل والصعوبات التي تواجهها في الحصول على التمويل الذي يلبي احتياجاتها، هذا إلى جانب الوقوف على أهم التجارب العالمية الناجحة في مجال تمويل تلك المشروعات وتجاوز معوقاتها، وذلك بالقدْر الذي يمكننا من الاستفادة منها لدعم وتنمية مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة. لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: المصادر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: التجارب الناجحة لبعض الدول في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.2. المصادر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تُعتبر وظيفة التمويل بما تتضمنه من بحث عن مصادر الأموال والاختيار بينها عملية هامة جداً وبالغة التعقيد بالنسبة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالنظر لتعدد وتنوع مصادر التمويل من جهة [64] ص(6)، والتعقيدات والتطورات التقنية الحديثة التي يعرفها المحيط المالي من جهة أخرى. وللإحاطة بشكل أوسع بهذا الموضوع سيتم من خلال هذا المبحث تحليل المتطلبات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصولاً إلى أهم المصادر التمويلية الملبية لتلك المتطلبات وكيفية المفاضَلة بينها.

1.1.2. الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها من التكوينات الرأسمالية لكي تنمو وتواصل حياتها إلى الحصول على الأموال من مصادر مختلفة، غير أن حاجتها لتلك الأموال تختلف باختلاف المرحلة التي تمر بها، فاحتياجات المؤسسة عند الانطلاق تختلف عن تلك الاحتياجات التي تظهر بعد الانطلاق. ولكن قبل أن نتعرف على طبيعة تلك الاحتياجات وَجب علينا بداية أن نحدد تعريف ومفهوم للتمويل.

1.1.1.2. تعريف التمويل

لقد عَرف مفهوم التمويل خلال العقدين الأخيرين تطوراً ملحوظاً كنتيجة لارتفاع حدة المنافسة، وزيادة التدخل الحكومي المباشر وغير المباشر في النشاط الاقتصادي، وكذا التقدم التكنولوجي، وزيادة المسؤولية الاجتماعية لدى أرباب الأعمال [65] ص(20)؛ فقد كانت النظرة التقليدية للتمويل محصورة في الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع، وهي نظرة تُركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على الأموال من عدة مصادر متاحة. إلا أنه مع تطور التقنيات الحديثة للإدارة المالية للمؤسسة كان لابد وأن يكون هذا التعريف متماشياً معها، وأن يتضمن عدة منطلقات، كتكلفة الأموال ومصدرها وكيفية استعمالها وتسييرها وكذا محاولة ترشيد تلك الأموال. وعلى هذا الأساس فقد تعددت وتباينت وجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف للتمويل، نذكر منها:

- عُرِّف التمويل على أنه عملية تجميع لمبالغ مالية وجعلِها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمِرة [66] ص(190).
- وعرّف أيضا بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك [67] ص(31).
- كما عُرِّف على أنه مختلف الأنشطة التي تتضمن مختلف الأعمال التي تقوم بها المؤسسات للحصول على النقدية اللازمة للوفاء بالتزامات الغير في مواعيد استحقاقها [68] ص(17).

- أما حسب dougallet gutman فعُرِّف على أنه الفعالية المتعلِقة بتخطيط وتجهيز الأموال ورقابتها وإدارتها في المنشأة [69].

وبالاستفادة من هذه التعاريف، يمكن استخلاص أن التمويل يتمثل في كافة الوظائف الإدارية والقرارات والعمليات المتعلِقة بتمكين المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة (الأموال السائلة لا المعنوية أو العينية) من المصادر المختلفة بالكمية والتكلفة الملائمة وفي الوقت المناسب، مع استخدامها استخداماً اقتصادياً أمثل بما يحقّق للمؤسسة أغراضها وأهدافها.

2.1.1.2. المتطلبات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترتبط الاحتياجات التمويلية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بشكل عام بدورة حياتها التي عادة ما تكون متضمِنة لمراحل متعددة، لكل مرحلة منها مدى زمني وسمات مميزة. وتتمثل تلك المراحل في:

1.2.1.1.2. مرحلـــة الانطلاق(الفترة التجريبية)

تجمع مرحلة الانطلاق بمعناها الواسع ما بين مرحلة ما قبل الإنشاء أو قرب الانطلاق أين لا يكون للمؤسسة كيان قانوني، ومرحلة الانطلاق وبداية النشاط أين تدخل المؤسسة بمنتجاتها لأول مرة إلى السوق؛ وتتميز هذه المرحلة بتكاليف ونفقات كثيرة تتحملها المنشأة، كما تتميز بالعديد من المخاطر التي تنعكس عادة في النمو البطيء للمبيعات والأرباح، إلى جانب ارتفاع احتمال تعرضها للخسارة. والشيء المهم بالنسبة للمؤسسة في هذه الفترة من حياتها، هو تثبيت أقدامها في دنيا الأعمال وفرض نفسها في السوق [70] ص(233)، ويتحقق ذلك من خلال قدرتها على تحقيق إيرادات كافية لتقديم سلع وخدمات ناجحة إلى الأسواق، وهو ما يمثل تحدياً مالياً كبيراً للمؤسسة.

لذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج قبل الدخول في هذه المرحلة المكلِفة من حياتها، إلى تغطية المشتريات الاستثمارية التي تُشكل الأصول الثابتة للمشروع، كالآلات والتجهيزات والأراضي والمباني والأثاث ووسائل الإنتاج المختلفة؛ ويتطلب ذلك تمويل ذو أجل زمني طويل أو متوسط، تزيد مدة استحقاقه في الغالب عن السنتين [71] ص(7).

2.2.1.1.2. مرحلة النمو والتطور

تبدأ المؤسسة في هذه المرحلة بتحقيق معدلات النمو المرغوبة، من خلال ارتفاع المبيعات وكذا الأرباح، نظراً لقبول منتجاتها من قِبل المستهلكين، وهذا بعد أن تكون قد نجحت مبدئياً وسلكت طريقها إلى السوق.

وتسعى المؤسسة هنا إلى إطالة هذه الفترة بقدر الإمكان، لتظهر بذلك حاجتها إلى زيادة الأموال لتمويل النمو في المبيعات وتنشيط الدورة الإنتاجية للمؤسسة، بتغطية المصاريف التشغيلية التي تمكّن المشروع من الحصول على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج الأخرى، بالإضافة إلى دفع الأجور والرواتب والمصاريف الإدارية المختلفة اللازمة لدورة إنتاجية كاملة؛ ولا يتطلب تمويل تلك الاحتياجات، تمويل ذو فترات طويلة وإنما في حدود أجل سنة واحدة أو أقل.

3.2.1.1.2. مرحلة النضج

بعد مرحلة النمو تصل المؤسسة إلى مرحلة النضج والاستقرار، وتتميز المؤسسة في بداية هذه الفترة بتحقيق نسبة عالية من الأرباح وزيادة التدفقات النقدية [72] ص(691)، كما تستمِر مبيعاتها في الارتفاع إلا أنه بمعدلات متناقصة، خاصة في أواخر المرحلة أين تأخذ هوامش الربح في الهبوط معلنة بذلك أنه ليس من المحتمَل الزيادة في المبيعات، حيث تستقر هذه الأخيرة عند مستوى إحلال السلعة لانتهاء عمرها الافتراضي. الأمر الذي يفرض على المؤسسة طرح منتجات جديدة تكون بديلة للمنتجات السابقة، أو تطوير المنتجات الحالية لمجابهة منافسة المشاريع الأخرى [70] ص(235)؛ وهذا يُترجَم مالياً بزيادة الحاجة للتمويل ذو الآجال الطويلة أو المتوسطة، من أجل:

- تجديد أو اقتناء آلات ذات تكنولوجيا عالية؛
- طرح منتجات بديلة، تنافسية للسوق؛
- تأهيل الهيكل الإداري، وذلك كله لتفادي الدخول في مرحلة الانحدار [65] ص(699).

4.2.1.1.2. مرحلة التدهور والانحدار

هي المرحلة الأخيرة من دورة حياة المؤسسة، ووصول المؤسسة إلى هذه المرحلة يترتب عنه عدة مشاكل تؤثر على أدائها، وقد تهدد في بعض الأحيان حتى وجودها واستمرارها في السوق؛ حيث تتراجع في هذه الفترة مبيعات المؤسسة ويصبح معدل نموها قريباً من الصفر، كما أن منحنى الأرباح يبدأ في الانحدار الشديد، وذلك نتيجة لوجود منتجات أفضل بسبب دخول تكنولوجيا جديدة أو تغير اتجاهات السوق.

ومعظم المؤسسات لا تترك نفسها لتصل إلى هذه المرحلة، فتقوم في نهاية مرحلة النضج بطرح سلعة جديدة لتتزامن مرحلة نموها بمرحلة نضج السلعة القديمة، وهذا من شأنه الحفاظ على أرباح المؤسسة ووجودها في السوق.

مما سبق نستنتج أن حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأموال، هي حاجة حيوية وملحة، تمليها متطلبات العمل الميداني ومقتضيات المحيط الذي تتعامل فيه، كما أنها حاجة مستمِرة وليست ظرفية، لذلك يجب

توفير تلك الأموال بأي طريقة من مختلف مصادر التمويل المتاحة، والتي يمكن تصنيفها وفقاً لمنشئها إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية؛ هذا مع العلم أن تلك المصادر تتخذ تصنيفات عديدة تختلف من باحث لآخر حسب الهدف المنتظَر من التصنيف، فهناك من يعتمد على معيار الملكية، وبذلك يفرّق بين الأموال الخاصة والديون [73] ص(116)، وهناك من يقسّم هذه المصادر إلى تقليدية وحديثة، والبعض الآخر يصنفها إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل، وذلك اعتماداً على معيار المدة الزمنية لاستخدامها.

2.1.2. مصادر التمويل الداخلية

بداية يمكن تعريف التمويل الداخلي على أنه مجموعة الموارد المالية التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، وذلك سواء عن طريق الأموال الناجمة عن دورة استغلالها أو عن طريق الأموال الشخصية لصاحب المشروع. وعليه فإن مصادر التمويل الداخلي تنحصر في العناصر التالية:

1.2.1.2. المدخرات الشخصية

تعتمد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة غالباً في تمويل جزء كبير من نشاطاتها واحتياجاتها كمرحلة أولى على المدخرات الشخصية لصاحب المشروع، وهي ما تسمى بأموال البداية أو البذور الأولى؛ فحسب الإحصاءات فإن نحو 59-98 % من مجموع عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول الإفريقية تَستخدِم مصادرها الخاصة لتمويل أنشطتها [74] ص(5).

ويَرجِع اعتماد أصحاب المؤسسات على هذا النوع من التمويل لكونه مصدر تمويل متاح يؤدي إلى زيادة رأس مال المؤسسة ودون فائدة تدفع عنه، وكذلك لعدم قدرتهم أو لعدم رغبتهم في اللجوء للغير والدخول في التزامات مالية قد يرون وجود صعوبة في مواجهتها، وذلك بسبب محدودية إمكانياتهم المالية، ومحدودية أرباحهم، وتأثرهم بشكل كبير بالظروف الاقتصادية وتقلباتها [14] ص(92).

ولكن على الرغم من مزايا المدخرات الشخصية كمصدر تمويلي منخفض أو منعدم التكلفة، إلا أن هناك جملة من المشاكل والقيود التي تحيط بهذا المصدر، وهي قيود تتعلق في الأساس بطبيعة تلك الثروات أو المدخرات التي تكون غالباً موجودة في شكل عقارات أو أراضي مشتركة في ملكيتها مع الآخرين أو أصول، والتي يَصعُب تحويلها إلى سيولة في الوقت المناسب دون تكبُد خسائر [75] ص(35). هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى تتعلق تلك القيود بحجم المدخرات التي عادة ما تكون صغيرة جداً ومحدودة وغير قادرة على سد كل الاحتياجات المالية المصاحِبة لمراحل التطور المختلفة للمؤسسة. وهنا يمكن تصور حجم المشكلات التمويلية التي تواجه هذه المؤسسة إذا تعرضت لمشاكل سيولة بسبب عدم قدرتها على بيع منتجاتها في فترة مناسِبة، أو إذا فوجئت بارتفاع شديد في أسعار المواد الأولية التي تحتاجها؛ كما يمكن تصور حجم المشكلة

عندما يكون الهدف هو زيادة رأس مال المؤسسة، فهذه المدخرات تتجمع ببطء شديد على مدى الزمن، وبمعدلات منخفضة في معظم الحالات، ورفع معدلاتها يستلزم ارتفاع ملموس في المداخيل الحقيقية، أو مزيد من ممارسة ضغط الاستهلاك الخاص، وكلاهما صعب المنال أو التحقيق في الدول النامية [76] ص(217).

2.2.1.2. التمويل الذاتي

يُعرَّف التمويل الذاتي على أنه عملية تمويل المؤسسة لنفسها بنفسها، وذلك عن طريق الأموال المتولِدة عن أداء نشاطاتها الجارية [77] ص(140)، والتي تبقى تحت تصرفها بصفة دائمة أو لمدة طويلة نسبياً؛ وهذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة الصافية الغير موزعة، يضاف إليها عنصرين هامين يُعتبران مورداً داخليا للمؤسسة، وهما الإهتلاكات والمؤونات [69].

1.2.2.1.2. مصادر التمويل الذاتي

من خلال التعريف المتعلِق بالتمويل الذاتي يتضح أنه يمكن للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمويل نشاطاتها ذاتياً من خلال ثلاث أنواع من المصادر تتمثل في: *

- الأرباح المحتجَزة

هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية أو السنوات السابقة ولم يُدفع في شكل توزيعات، والذي يظهر في الميزانية العامة للشركة ضمن عناصر الأموال الخاصة [78] ص(55). حيث أن المؤسسة بدلاً من توزيع كل الفائض المحقَق على المساهمين، تقوم بالاحتفاظ به على شكل احتياطات، وتحدِّد نتيجة الدورة بالفرق بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم للميزانية، وبعد إخضاع النتيجة للضريبة على الأرباح يُصبح الباقي مُلكاً للمؤسسة ويخضع للسياسة المتبَعة من طرف مسيرها.

وتتمثل عناصر الأرباح المحتجَزة في كل من:

- الاحتياطات القانونية (الإجبارية): وهي الحد الأدنى من الاحتياطي الذي لابد للشركة من تكوينه (حددها المشرع وفقاً للمادة 721 من القانون التجاري الجزائري بـ 5 % من صافي الأرباح ولا تكون هذه الاحتياطات إجبارية إذا بلغت 10% من الأموال الخاصة (رأس مال الشركة))، وتُستخدم في تغطية خسائر الشركة و في زيادة رأس المال .

* تجدر الإشارة إلى أن شرحنا لهذه المصادر سيقتصر على ما هو معمول به في إطار المخطط المحاسبي الوطني(PCN)، مع العلم أن هذا المخطط سيتغير بداية من 1جانفي 2010 إلى النظام المحاسبي المالي(SCF).

- الاحتياطات النظامية: يتم إنشاؤها طبقا للنظام الأساسي للشركة، وذلك بتعيين أو تخصّيص نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة ينص عليها النظام الأساسي للشركة؛ ولا يمكن للشركة العُدول عن تكوينها أو استخدامها في غير الأغراض المخصَّصة لها إلا بقرار من الجمعية العامة.
- الاحتياطات الأخرى: وهي احتياطات غير إلزامية تتشكل بمحض إرادة المساهمين أو الشركاء، وذلك بالقَدْر الذي يحقق دوام ازدهار الشركة.
- الأرباح المرحَّلة: ويقصد بها المبلغ المتبقي بعد عملية توزيع الأرباح السنوية، والذي يقترح مجلس الإدارة ترحيله إلى السنة التالية، ويُستخدم هذا الفائض كاحتياطي لمواجهة أي انخفاض في الأرباح المحقّقة في السنوات المقبلة، التي قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على إجراء توزيعات مناسِبة على حملة الأسهم.

- مخصصات الاهتلاكات

الإهتلاك هو عبارة عن التدني التدريجي المستمِر في قيمة أصل من الأصول الثابتة، الناتج عن استعمال واستخدام هذه الأصول أو عن أثار أخرى، كعامل النفاد والتطور التكنولوجي، وعامل مرور الزمن [79] ص(21).

ويلعب الإهتلاك في المؤسسة دوراً مالياً مهماً، يتمثل في عملية إعادة تكوين الأموال المستثمَرة في الأصول الثابتة، بهدف إعادة تجريدها في نهاية حياتها الإنتاجية وحجز مبالغها السنوية، لذلك تبقى تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي إلى يوم صرفها [69].

- المؤونات

تُعرَّف على أنها مبالغ مالية تُرصَّد من قِبَل المؤسسات لمواجهة أي انخفاض غير عادي في قيمة الأصل أو أية خسائر محتمَلة أو أكيدة الوقوع، وهذا سواء كانت النتيجة إيجابية أو سلبية، وذلك حفاظاً على توازن المؤسسة. وبالتالي فإن الأعباء والخسائر المحتمَلة قد تقع فعلاً خلال دورة الاستغلال ومنها تواجِه المؤسسة هذه الخسارة، وقد لا تقع فتبقى الأموال المخَصَّصة لها تحت تصرف المؤسسة، وفي نهاية الدورة المالية تُنقَل إلى الاحتياطات وهذا بعد طرح نسبة الضريبة منها، وتدخل ضمن التمويل الذاتي لها [69].

إذن الهدف من تكوين المؤونات، هو استرجاع القيمة الحقيقية لعناصر الأصول غير الإهتلاكية الناقصة؛ ونشير إلى أنه يُشترط لتكوين هذه المؤونات أن تكون أسباب انخفاض قيمة الأصل المعني قد نشأت خلال نفس السنة، وأن يكون وقوع هذا النقص محتملاً ومُقدّراً بشكل موضوعي.

2.2.2.1.2. تقييم التمويل الذاتي

ينطوي التمويل الذاتي بالنسبة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على العديد من المزايا والعيوب نوجزها كالأتي:

- المميزات:

من أهم المزايا التي يتيحها التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- التمويل الذاتي يزيد من الأموال الخاصة في المؤسسة دون أن يخلق أعباء مالية، كتسديد فوائد القروض وغيرها.
- تمثل أموال الإهتلاك الجانب الأكبر من التمويل الذاتي وهي أموالا معفية من الضريبة، مما يسمح بتخفيض الوعاء الضريبي للمؤسسة بقيمة الإهتلاك المسموح خصمَه ضريبياً.
- الأرباح المحتجَزة تُقلل من درجة الخطر، وهذا لكونها تزيد من سيولة المؤسسة وتُقلل تكلفة الديون، كما أنها تُدعم قدرة المؤسسة الاقتراضية.
- يعطي التمويل الذاتي للمؤسسة نوع من الحرية في اختيار نوعية الاستثمار، وكذا درجة كافية من الاستقلالية في إدارة أعمالها دون التقيد بالشروط المختلفة التي يُطلب تنفيذها مقابل الحصول على أموال من مصادر خارجية.

- العيوب:

رغم المزايا التي يتمتع بها التمويل الذاتي إلا أنه لا يخلو من العيوب والتي من أهمها:

- قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الأموال المدخَرة بواسطة المؤسسة كتلك المتحصَل عليها من الغير، مما يؤدي إلى إضعاف العائد.
- الاعتماد الكلي على التمويل الذاتي المحدود قد يؤدي بالمؤسسة إلى التوسع البطيء، وإلى تنفيذ استثمارات أقل أهمية ومردودية.

وعلى هذا الأساس فإن التمويل الذاتي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة يُعتبر مصدر تمويل مضمون، يوفِر الأمان، الاستقلالية واللامخاطرة [80] ص(192)، إلا أنه في الغالب مصدر محدود، فالاحتياطات والأرباح المتراكِمة عادة غير متاحة في السنوات الأولى للمشروع.

3.1.2. مصادر التمويل الخارجية

في ظل عدم كفاية مصادر التمويل الداخلية، تلجأ المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر وإمكانات خارجية تمكّنها من سد فجوة التمويل وتساعدها في تنمية نشاطاتها المتزايدة، و يمكن إجمال تلك المصادر في:

1.3.1.2. الاقتراض من الأهل والأصدقاء

في حالات كثيرة لا يستطيع صاحب المؤسسة تدبير الأموال اللازمة لبداية أو لتوسيع استثماره بمفرده، فيلجأ إلى الاقتراض من بعض الأصدقاء والأقارب لسد عجزه المالي، وذلك مقابل فائدة أو نسبة ربح معينة؛

ولكن هذا النوع من الاقتراض تتخلله جملة من العيوب والمشاكل التي تؤثر على نشاط المؤسسة الصغيرة واستقلاليتها، يمكن حصرها فيما يلي [75] ص(35-36):

- الحصول على الأموال من الأصدقاء والأقارب يُقيم علاقات مالية ذات طابع شخصي، من شأنها التضارب مع استقلالية المؤسسة، و مع العمل التجاري على حدٍ سواء.
- يرتبط بهذا التمويل مشاكل تتعلق بالمعاملات المالية بين أفراد العائلة الواحدة أو بين الأصدقاء، حينما يلجأ أحدهم إلى طلب مشاركة الآخرين معه في مشروع ما، ومن هذه المشاكل كيف تتم تلك المشاركة؟ مثلا هل على أساس الأمانة إلى حين، أو قروض مصحوبة بوعود مقطوعة لدفع عوائد عليها كلما تيسر الأمر، أو على أساس دفع أرباح بصفة إلزامية كل فترة من الزمن بغض النظر عن نتائج الأعمال.
- عادة ما يصاحب المشاركة في التمويل من أحد أفراد العائلة أو من الأصدقاء مناقشات قد تكون غير موضوعية أو غير ناضجة بالنسبة لأهمية المشروع أو كيفية المشاركة في إدارته أو ملكيته، مما يؤثر في كفاءة المشروع.
- أيضا من المشاكل المتعلِقة بهذا التمويل، الالتزام الأدبي بتشغيل بعض أفراد العائلة أو أقارب الأصدقاء في المشروع، مما قد يمثل عبئاً حقيقياً في حالة عدم كفاءة هؤلاء، ومِثل هذا العبء يمكن أن يُترجَم في شكل تكلفة ضمنية للتمويل، وقد تتسبب في حالة زيادتها في فشل المشروع.

2.3.1.2. الاقتراض من السوق غير الرسمي

يمكن تعريف التمويل غير الرسمي بأنه تمويل يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة [81] ص(363)، ويتخذ ذلك التمويل شكل قروض صغيرة تُمنح لفترات قصيرة أو قصيرة جداً، وبأسعار فائدة قد لا تبدو مرتفعة كثيراً مقارنة بالأسعار الجارية في السوق الرسمي، ولكنها معدلات تُحسَب على الأيام أو الأشهر، بنفس المعدلات السائدة في السوق الرسمي عن السنة الكاملة.

وتلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مانحي هذه القروض أو كما يعرفهم البعض " بتجار النقود" بسبب عدم كفاية مواردها الذاتية أو تلك المستمَدة من الأقارب والأصدقاء، أو حينما تنخفض السيولة النقدية لديها [82] ص(80). ويحتل هذا المصدر التمويلي أي سوق الإقراض غير الرسمي، من حيث الأهمية في تمويل تلك المؤسسات ولاسيما في الدول النامية، المرتبة الثانية وأحياناً الأولى مقارنة بالسوق الرسمي، وذلك ما يتضح من خلال الإحصائيات التالية [83] ص(129):

- في جمهورية كوريا مثّل الإقراض غير الرسمي 70% من جملة القروض التي منحتها البنوك، وموّل نسبة 26% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وفي النيجر، يُمثل الائتمان غير الرسمي 84% من جملة القروض للمؤسسات الريفية، وقد بلغ في بعض البلدان كباكستان 95 %.

لكن على الرغم من الأهمية الواقعية التي يحتلها السوق غير الرسمي كمصدر تمويلي والتي لا تحظى باهتمام المسؤولين في السياسة النقدية والائتمانية في معظم الدول النامية، إلا أنه لا ينبغي الخلط بينها وبين التقويم الاقتصادي وما يرتبط به من جوانب اجتماعية وأخلاقية للعمليات التمويلية لهذه السوق. وهنا يمكن تسجيل بعض الملاحظات على هذا النوع من التمويل [76] ص(219-221):

- المعدل السنوي للفائدة في السوق غير الرسمي مرتفع بشكل كبير جداً، وذلك لكونها كما سبق وأن اشرنا، أسعار فائدة تُحسَب على الأيام أو الأشهر، بنفس المعدلات السائدة في السوق الرسمية عن السنة الكاملة.
- تجار النقود ليس لديهم ما يسمَى بفترة سماح قبل أن يبدأ المقترض بالسداد، كما أنهم يتشددون كثيراً فيما يتعلق بالضمانات المالية لتأمين عمليات الاقتراض، ولا يترددون في الاستيلاء على تلك الضمانات في حالة إعسار المقترض.
- المعاملات المالية في سوق الإقراض غير الرسمي لا تتم بين طرفين متكافئين، وإنما بين طرف يمتلك النقود ولديه معلومات دقيقة جداً عن المقترض، وطرف آخر بحاجة ماسة إلى النقود وليس له دراية أو خبرة الطرف الأول، ولا يجد مصدراً تمويلياً بديلا يلجأ إليه.

وبالتالي فإن الاقتراض من السوق غير الرسمي يشكل عبئاً ثقيلاً على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولاشك أن هذا العبء سيصبح أثقل بكثير لو تحول سوق الإقراض غير الرسمي الذي يُعتبر بشكل عام سوق غير تنافسي -حيث يعمل فيه عدد قليل من تجار النقود- إلى سوق احتكاري، وذلك في ظل غياب النشاط التمويلي الرسمي من البنوك.

3.3.1.2. التمويل عن طريق البنوك

تُعتبر البنوك شريان الاقتصاد والمحرك الرئيسي لعجلة التنمية في كثير من الأحيان، وهذا لدورها الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية، وتمويل القطاعات الاقتصادية على اختلاف أشكالها، ولاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد يمكننا التمييز بين نوعين من قنوات التمويل البنكي التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اللجوء إليهما:

1.3.3.1.2. البنوك التجارية

تمثل البنوك التجارية الشكل التقليدي للتمويل، وهي تلعب دوراً كبيراً في تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما في ظل ضُعف أو عدم تواجد الأسواق المالية كما هو الحال في العديد من الدول النامية، ويتضح ذلك الدور من خلال ما تُقدمه من القروض اللازمة لهذه المشروعات لاستخدامها في غرض معين خلال فترة زمنية متفق عليها، وذلك لقاء أن يتعهد صاحب المشروع بسداد تلك

الأموال وفوائدها والعمولات المستحقّة عليها في تواريخ مستقبلية محددة، وبتقديم ضمانات تُمكّن المصرف من استرداد أمواله في حالة توقفه عن السداد.

وفي هذا السياق نشير إلى أن الضمانات تُعتبر آخر الاعتبارات التي يلجأ إليها البنك كمكمِل للتحقّق من سلامة القرض، وذلك بعد دراسته لشخصية الزبون وسمعته وكذلك الغرض من القرض والمبلغ المطلوب؛ إلا أن وجود تلك الضمانات أمر ضروري لكونها تعطي أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين [84] ص(11). ويمكن أن نميّز بين نوعين من الضمانات:

- ضمانات شخصية، وهي عبارة عن تعهد من قِبل شخص بتسديد دين المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق [84] ص(11)؛ وتتمثل الضمانات الشخصية في كل من الكفالـة، الضمـان الاحتياطي، ورسالة النية.
- ضمانات حقيقية، هي عبارة عن ضمانات ملموسة يمكن حجزُها في حالة عدم تسديد المدين لدينه؛ وترتكز الضمانات الحقيقة على: رهن المنقولات المعنوية(رهن الأوراق التجارية، أسهم وحصص الشركات، رهن الدين)، والرهن الحيازي(الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز، والرهن للمحل التجاري)، والرهن العقاري.

أما بالنسبة للقروض التي تقدمها البنوك لتلك المشروعات، فإنها تأخذ وتبعاً للنشاط المراد تمويله أشكالاً عديدة تتمثل في:

- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال

وهي تلك القروض التي تتماشى مع حركة الصندوق الخاص بالمؤسسة، وتؤَمِّن الأموال اللازمة للنشاطات التي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا. وتتمثل أهمها في تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، القروض الموسمية وقروض الربط، القروض بالتسبيقات، والقروض بالتوقيع(الضمان الاحتياطي، الكفالة والقبول).

- قروض الاستثمار

قروض الاستثمار هي تلك القروض الموجَّهة لتمويل الأصول الثابتة للميزانية، وعليه فإن طبيعة هذه القروض من حيث المدة، الشروط، الضمانات، الأخطار، العائد،...تختلف عن تلك الموجَّهة للاستغلال [85] ص(252). وهي تنقسم في الغالب إلى الاعتماد الايجاري، وإلى قروض الاستثمار التقليدية ممثّلة في القروض متوسطة الأجل، والقروض طويلة الأجل.

- القروض الموجهة للتجارة الخارجية

تتمثل أهم التقنيات التمويلية الموجَّهة للاستيراد والتصدير في قرض المشتري وقرض المورد، قروض التمويل الأولي، والفوترة(factoring) وكذا القروض الموجَّهة لترقية الصادرات [86] ص(418).

وتتوقف درجة اعتماد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض البنكي التقليدي كمصدر تمويلي، على المركز الائتماني لها من جهة، وعلى شروط الاقتراض التي يطلبها البنك من جهة ثانية؛ حيث يتأثر المركز الائتماني للمؤسسة بملاءتها المالية، وبأرصدتها لدى البنك الذي تتعامل معه، وكذا بعلاقاتها السابقة معه.

وعلى الرغم من أن القروض تخلق في كثير من الأحيان مشاكل وأعباء كبيرة للمؤسسات ولاسيما الصغيرة منها، إلا أنها تتيح بعض المزايا التي تُشجع المؤسسة على استخدامها، وأهمها أن تكلفة الاقتراض أو معدل الفائدة لا تتغير بتغير مستوى الأرباح [87] ص(573-574).

2.3.3.1.2. البنوك الإسلامية

تُعتبر أساليب التمويل الإسلامية بمثابة تقنيات تمويلية بديلة للنظام المعمول به في البنوك الكلاسيكية المبني أساساً على سعر الفائدة، والذي لا يتلاءم في كثير من الأحيان مع وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما في بداية تطور نشاطاتها.

والتمويل الإسلامي هو عبارة عن " تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح، من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها، لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية" [88] ص(12). وتُعتبر البنوك التي تأخذ بهذا النوع من التمويل مؤسسات مالية تقوم بأعمال مصرفية، كما تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها، ولكن وفق ما جاءت به أحكام الشريعة الإسلامية؛ وبالتالي فهي ليست مقرضة ولا مقترضة، ولا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءاً، وإنما تقدم التمويل وفقاً لصيغ مشروعة تندرج أهمها في الأنواع التالية:

- المشاركة

تقوم المشاركة على أساس تقديم المصرف الإسلامي التمويل الذي تطلبه المؤسسة دون اشتراط فائدة ثابتة كما هو الحال في التمويل بالمصارف التقليدية، وإنما يشارك المصرف المؤسسة في الناتج المتوقّع ربحاً كان أو خسارة، وذلك في ضوء قواعد وأسس توزيعية متفق عليها بين المصرف والمؤسسة.

- المضاربة

هي عقد شراكة في الربح بين صاحب رأس المال وصاحب العمل، حسب ما ينص الاتفاق بينهما؛ وفي حالة الخسارة يخسر صاحب المال ماله وصاحب الجهد جهده ووقته [89] ص(52).

- المرابحة

تعني عملية المرابحة "أن يطلب العميل من البنك شراء سلعة تُحدَد جميع أوصافها، وبعد ذلك يقوم البنك بشراء هذه السلعة ويتملكها، ثم يقوم ببيعها مرابحة لطالب الشراء بالأمر بالنسبة التي يتفق معه عليها، والتي تُفسر الزيادة على رأس المال؛ ويكون تسديد المبلغ فورياً أو على أقساط حسب ما اتفقا عليه" [90] ص(13).

- السَلَم

هو عبارة عن عقد بيع يتم بموجبه تسليم ثمن حاضر مقابل بضاعة آجلة موصوفة بدقة ومعلومة المقدار كيلا أو وزنا أو عدا، وفائدته توفير قدْر من التمويل للبائع أو المنتِج حتى يقوم بتسليم البضاعة بعد فترة من الزمن يُتفق عليها [91] ص(3).

- الاستصناع

يُقصد به قيام المصرف بتصنيع ما يرغبه العميل من وحدات إنتاجية أو عقارية (عن طريق المُصنِّعين)، ثم تقسيط المبلغ على دفعات مع الحصول على ربحية.

- الإجارة

هو عقد من عقود البيع، إلا أنه بيع منفعة أو خدمة وليس سلعة مثل العقود الأخرى، وعقد الإجارة يتضمن تحديد مواصفات العين المؤجَّرة، وتمكين المستأجِر منها وتعهُد مالكها بصيانتها، ولا يُشترط على المستأجِر ضمان العين المؤجَّرة إلا في حالتي التعدي والتقصير، وذلك بمدة وأجرة يتفق عليها طرفا العقد [91] ص(3).

- المزارعة

المزارعة هي معاقدة على الزرع بين صاحب الأرض والمُزارع لتوزيع الحاصل بينهما بالحصص المُتفَق عليها وقت العقد.

يتضح مما تقدم أن البدائل المتاحة في التمويل الإسلامي كثيرة ومتنوعة، وهي ترتبط ارتباطاً مباشراً وبصورة لا تنفك عن النشاط الحقيقي، ولها القدرة على تمويل جميع المشاريع التنموية قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى، فضلا عن اهتمامها بمَن هم أكثر حاجة للتمويل والأقل ملاءة نقدية، مما يجعل منها عقداً اجتماعيا تضامنيا يستطيع أن يلبي مطالب واحتياجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

4.3.1.2. التمويل الايجاري

هو تقنية تمويلية أمريكية ظهرت في الخمسينات ثم انتشرت في أوروبا وباقي الدول، يقوم بموجَبها البنك أو المؤسسات المالية المتخصِّصة بحيازة أصول مادية من الآلات والمعدات استجابة لطلب المؤسسة المستأجِرة، ويضعها تحت تصرفها على سبيل الإيجار لقاء دفعها لقسط دوري يُتفق عليه مسبقاً، وفي نهاية فترة العقد يكون للمؤسسة الحق في إمكانية شراء الآلات وتملُكِها أو التنازل عنها [92] ص(41).

وللتأجير التمويلي عدة مزايا ملائمة لنشاطات المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة، وأهمها الحفاظ على الهيكلة المالية للمؤسسة، حيث بإمكانها حيازة الأصول اللازمة دون الحاجة إلى تجميد سيولتها مما يتيح لها الفرصة لاستخدامها في مجالات أخرى [93] ص(11). ولكن بالرغم من هذا، إلا أن تكلفة الاستئجار تكون عادة أعلى من تكلفة الاقتراض المباشر لشراء أصل ما، وهو ما يشكل عائقاً كبيراً وعاملا أكثر سلبية بالنسبة للمؤسسة المستأجِرة؛ كما أن هنالك صعوبات فنية وتشريعية تواجه تطبيق التمويل الإيجاري في عدد من الدول التي لم تضع لِحد الآن الإطار التشريعي الملائم لعمل هذه التقنية التمويلية.

5.3.1.2. شركات رأس المال المخاطر

بدأ نشاط شركات رأس المال المخاطر في خمسينات القرن الماضي في الو.م.ا، وذلك استجابة للاحتياجات التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة وللثورة الجديدة في مجال صناعات الكمبيوتر والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات، وانتشرت هذه الشركات بعد ذلك في الدول الأخرى بهدف مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري.

ويُعرَّف رأس المال المخاطر على أنه كل تمويل لابتكار جديد، أو لتأسيس أو تُوسع مؤسسة من دون التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد [94] ص(105). وبذلك فإن رأس المال المخاطر هو أحد وسائل الدعم المالي للمؤسسات غير القادرة على تدبير الأموال سواء من أسهم عادية أو من أسواق الدين بسبب المخاطر العالية المرتبطة بها، ولكنها ذات عوائد مرتفعة. وتتعامل شركات رأس المال المخاطر مع تلك المؤسسات بصيغة المشاركة، ومن ثَم فهي تعتمد على دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، وربحيته وكفاءة إدارته، كبديل عن أسلوب البنوك التقليدية في تركيزها على الضمانات.

وبالتالي فإن هذا النوع من التمويل يحقق عدة مزايا للمشروعات التي يساهم فيها، فهو يؤدي إلى زيادة الموارد المالية للمشروع دون أن يفرض عليه التزاما بإعادة المال إلى أصحابه طالما أن المشروع مستمِر في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، وهذا باعتبار أن تلك الأموال مساهمات وليست قروضا؛ كما يساهم في توفير المعونة الفنية والإدارية للمشروع.

إلا أن هذا النوع من التمويل لا يتيسر إلا لعدد قليل من المشروعات الصغيرة التي تنمو بخطى سريعة،

كما أنه قد يمثِل عبئا عليها من حيث الحقوق المتولدة للمستثمرين المغامرين بالمشاركة (كالمشاركة في قرارات المؤسسة والتدخل في توجيه مساره)، ومن حيث المبالغ المرتفِعة التي تطلبها شركات رأس المال المخاطر في حالة بيع المؤسسة لاسترداد حصص المخاطرين [95] ص(77).

6.3.1.2. التمويل عن طريق السوق المالي

تشكل الأسواق المالية مصدراً رئيسيا للأموال التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى المتوسط والطويل، ويتم ذلك من خلال إصدار تلك المؤسسات لأدوات استثمارية ممثّلة في الأوراق المالية ليتم تداولها في البورصة. وبهذه الطريقة، تستطيع المؤسسة إلى جانب حصولها على التمويل اللازم لتنمية وتطوير أعمالها، تحقيق أرباحا رأسمالية نتيجة بيع أسهما، ولاسيما إذا كان ذلك بأسعار مرتفعة.

ولكن هناك بعض المشكلات التي قد تواجه الشركة في هذه الحالة، وهي ارتفاع تكلفة إصدار الأسهم، كما أن النجاح يعتمد على مدى الطلب على الأسهم، ولذلك فإن طرح الأسهم في السوق المالي هو اختيار مقصور على المؤسسات الناجحة، والتي حققت أرباحاً على مدى عدة سنوات [96] ص(82).

7.3.1.2. مصادر أخرى

توجد مصادر تمويل خارجية أخرى يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اللجوء إليها، وتتمثل في الائتمان التجاري، وقروض الهيئات والمؤسسات المتخصِّصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.7.3.1.2. الائتمان التجاري

يُعتبر التمويل التجاري أحد أنواع التمويل قصير الأجل، الذي تتحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج.

ويلعب الائتمان التجاري دور بالغ الأهمية في تمويل الكثير من المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية، أو تعاني من عدم كفاية رأس مالها العامل في تمويل احتياجاتها التجارية [97] ص(388). وتعتمد المؤسسات على هذا المصدر التمويلي أكثر من اعتمادها على الائتمان المصرفي نتيجة لسهولة الحصول عليه، إذ أنه لا يتطلب إجراءات معقدة كما في حالة الاقتراض، إلى جانب أن استخدامه لا يترتب عليه أية أعباء إضافية لكونه شراء لأجل.

2.7.3.1.2. قروض الهيئات والمؤسسات المتخصِّصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد مؤسسات وهيئات متخصِّصة في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قد تكون حكومية

أو شبه حكومية أو غير حكومية، هدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة؛ لذا فإنها تقوم بمنح المشروعات قروض شبه مجانية بأسعار فائدة بسيطة وبدون ضمانات، وذلك تحت شروط خاصة كاشتراطها حمْل صاحب المشروع لشهادة أكاديمية في مجال اختصاص المشروع، أو أن يكون لديه خبرة في مجال عمل معين،...الخ. وعلى الرغم من أهمية هذه المؤسسات والهيئات فإن مساهمتها محدودة وتحكُمُها إجراءات بيروقراطية كبيرة، خاصة في بلدان العالم الثالث.

4.1.2. الهيكـل التمـويلي الأمثــل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الهدف من التعرّف على مختلف مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة هو لإمكانية المفاضَلة والاختيار بينها بأفضل الشروط، وذلك للحصول على هيكل التمويل الأمثل. لكن قبل التعرّف على مفهوم هذا الهيكل ومحدداته، يبدو من الأهمية إزالة اللُبس عن مفهومين شائعي الاستعمال، هما هيكل رأس المال والهيكل المالي.

1.4.1.2. مفهــوم الهيكــل المالـــي

يُقصد بالهيكل التمويلي أو المالي، تشكيلة مصادر التمويل التي اختارتها المنشأة بهدف تغطية استثماراتها، حيث تتضمن هذه التشكيلة كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل [98] ص(5). أما بالنسبة لهيكل رأس المال فهو يشتمل على مصادر التمويل طويلة الأجل فقط، ومن ثَم فإنه يُعتبر جزءاً من الهيكل التمويلي [99] ص(495).

وتأسيساً على ما سبق، فإن الهيكل المالي الأمثل هو الهيكل التمويلي الذي يحقّق الموازنة بين العائد والخطر بشكل يُعظّم من قيمة المنشأة؛ لذلك يجب أن يتوفر هذا الهيكل على مجموعة من المتطلبات والسمات أهمها:

- الربحية: على الهيكل المالي أن يحقّق النفع والفائدة للمؤسسة، وذلك من خلال الالتزام بأقل تكلفة ممكنة في ظل أقصى استخدام ممكن للرفع المالي(الاقتراض).
- المرونة: ويقصد بها قدرة الهيكل التمويلي للمؤسسة على التكيف وتعديل مصادر التمويل بأقل تكلفة ممكنة تبعا للاحتياجات التي تنشأ عن الظروف المتغيرة.
- القدرة على الوفاء بالدين: إذ لا ينبغي للمؤسسة أن يتجاوز إقراضها الحد الذي يجعلها تقع في مخاطر مالية ويحُد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- الرقابة: وذلك بأن يتضمن الهيكل المالي أقل مخاطرة ممكنة لتجنب فقدان السيطرة على إدارة المؤسسة

- الملائمة: بمعنى أن تكون تشكيلة مصادر التمويل ملائمة للمجال الذي ستُستخدَم فيه، فإذا كان الغرض هو تمويل رأس المال العامل مثلا، فليس من الحكمة حينئذٍ أن يكون تمويله بقرض طويل الأجل. وفي هذا السياق يجب الالتزام بالقواعد التالية [100] ص(257-258):
  - لابد من تمويل الأصول الثابتة عن طريق المصادر الدائمة؛
  - يجب الاقتصار على المصادر المؤقتة لتمويل الحاجات الموسمية أو الحاجات قصيرة الآجل؛
  - ينبغي الاعتماد على المصادر الدائمة لتوفير مبلغ يعادل على الأقل الحد الأدنى لقيمة الأصول الثابتة.

2.4.1.2. محـــددات الهيكـل المالـي الأمثـل

تُعتبر عملية اختيار المزيج التمويلي الذي يحقّق الميزات السابقة أمراً معقداً وبالغ الأهمية بالنسبة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إذ يحتاج هذا الاختيار إلى دقة متناهية بالفحص والدراسة تتم على ضوء العديد من الاعتبارات، أهمها:

- حجم الشركة

يؤثر حجم الشركة بصورة كبيرة على إمكانية إتاحة الأموال من المصادر المختلفة، فالشركات الصغيرة قد تجد صعوبات كبيرة في الحصول على القروض طويلة الأجل، وحتى إذا تمكنت من الحصول عليها فسوف تتحمل تكاليف سعر فائدته. ونتيجة لذلك ستؤدي الشروط المقيِّدة في اتفاقيات القروض في حالة هذه الشركات إلى جعل هيكلها المالي غير مرن، وكذلك لن تستطيع إدارة العمل بحرية وبدون تدخل خارجي، وعليه يجب أن تنتفع الشركة بأفضل استخدام لحجمها عند التخطيط للهيكل المالي [78] ص(259).

- تكلفة الأموال

المقصود بتكلفة الأموال هي أقَل عائد ممكن يتوقعه أصحاب المصدر المالي، ويتوقف هذا العائد على درجة المخاطر التي يفترضها أولئك المُلاك، وبالتالي فإن لكل مصدر تمويلي تكلفة خاصة به، وعلى المؤسسة البحث عن تعظيم حصة المصدر ذو العائد الاستثماري المرتفع والتكلفة المنخفضة من أجل تقليل تكلفة تمويلها الإجمالية.

- هيكل الأصول

يؤثر هيكل الأصول على مصادر التمويل بصور عديدة، فالمنشآت التي تتميز بأن أصولها الثابتة تعيش لفترة طويلة وخاصة في حالة أن الطلب المتوقّع على منتجاتها مؤكد إلى حدٍ كبير، تَستخدم القروض طويلة الأجل المكفولة بضمانات معينة بكثافة، أما تلك التي تتكون أغلبية أصولها من ذمم ومخزون والتي

تتوقف قيمتها على استمرار تحقيق الشركة للأرباح، تعتمد وبصفة أساسية على القروض قصيرة الأجل، وإن كانت تستخدِم أيضا القروض طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة [101] ص(153).

- نمو واستقرار المبيعات

تستطيع المؤسسة التي تتمتع بنمو واستقرار في المبيعات أن تَستخدم درجة عالية من الرفع المالي وهي مطمئِنة، فالغالب أنه لن يواجهها صعوبات في مقابلة التزاماتها، ذلك أنها تتحمل تكلفة ثابتة أعلى من المؤسسات التي تتّسم بعدم استقرار مبيعاتها.

- اتجاهات رجال الإدارة

إن اتجاهات رجال الإدارة التي لها تأثير مباشر على اختيار وسائل التمويل هي تلك المرتبطة بأحد الأمرين: الأول هو التحكم والسيطرة على إدارة المؤسسة، والثاني هو تجنب الخطر [101] ص(153).

- موقف المقرضين ووكالات تصنيف الائتمان

يؤثر هذا العامل بشكل كبير على قرارات الهيكل التمويلي، ففي كثير من الأحوال تُناقش الشركات مقرضيها ووكالات الائتمان وتستطلع آرائهم حول الهيكل المالي المقترح للشركة، وتعطي أهمية كبيرة لهذه الآراء عند تكوين هياكلها المالية [102] ص(406).

وبالإضافة إلى العوامل السابقة، هنالك عوامل أخرى تُباشر تأثيراتها على القرارات الخاصة بتشكيل الهيكل المالي للمؤسسات، مِثل: المنافسة، التدفق النقدي، حجم المديونية والموقف الضريبي للشركة...الخ.

2.2. مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من المفروض أنّه كلمّا تعددت المصادر التمويلية للمؤسسة كلما تيسرت شروط الحصول عليها؛ لكن المُلاحَظ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه بالرغم من تعدد هذه المصادر وما تشكّله من أهمية في نجاحها واستمرارها، إلا أن فرص الوصول إليها تبقى ضعيفة، حيث أثبتت الدراسات وتحليل واقع تلك المؤسسات أنها تعاني من مشاكل تمويلية عديدة متداخِلة من حيث أسبابها ونتائجها، وهذا على مستوى جميع أنحاء العالم، غير أن هذه المشاكل تتعاظم في الدول النامية والعربية بشكل خاص، نظرًا لطبيعة حال القطاع المالي فيها، الذي يرتكز بصفة أساسية على البنوك، والذي يتسم بشيء من الضحالة والقصور وعدم الانتشار والافتقار للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة؛ فضلاً عن ضُعف قدرات ومهارات صغار المستثمِرين.

1.2.2. مشاكل متعلقة بالتمويل المصرفي

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومعوقات عديدة عندما ترغب في الحصول على تمويل لنشاطاتها من القطاع المالي المنظَّم ولاسيما من البنوك التجارية، ويمكن إيجاز أهم هذه الصعوبات في:

1.1.2.2. المبالغة في المطالبة بالضمانات

تستند البنوك في اتخاذ قرارات الإقراض على مدى تَوفُر الضمانات للمقترضين، دون الأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة ونوعية أعمالها، وتطلب البنوك مقابل تمويلها ضمانات شخصية وعينية عالية حيث يمثل متوسط مستوى الضمانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 151% من قيمة التمويل؛ وتختلف هذه النسبة بحسب حجم ونوع الشركة، فالمؤسسات الصغيرة في سوريا مثلا يُطلب منها ضمانات بحوالي 230% من قيمة التمويل مقابل 182% للمؤسسات المتوسطة و160% للمؤسسات الكبيرة [103] ص(10)، أما في الجزائر فتطلب ضمانات قيمتها 150% من قيمة التمويل للمؤسسات الخاصة، مقابل 50% للمؤسسات العمومية [104] ص(45).

وبالقياس إلى أن غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل الممنوح، فإن هذا يعنى ضآلة فرص حصولها على التمويل اللازم لها.

2.1.2.2. ارتفاع أسعار الفائدة على القروض

يُعتبر نظام سعر الفائدة القائم على أن رأس المال عنصر نادر، وعلى من يريد استخدامه أن يدفع ثمنه أو تكلفة استخدامه مقدّما، معوقاً أساسياً لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث تُعتبر معدلات الفائدة على القروض والعمولات التي تتقاضاها البنوك عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها، مرتفعة بالقَدْر الذي يغطي التكاليف الثابتة لتقييم القروض والإشراف عليها من قِبل مؤسسات التمويل [105] ص(337). فمثلاً يصل سعر الفائدة التي تتقاضاه البنوك التجارية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مصر12% رغم أن سعر الفائدة للمؤسسات الكبيرة يتراوح بين 1%-5% [103] ص(10).

3.1.2.2. محدودية حجم ونوع التمويل

غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة وغير كافية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع نقص شديد في التمويل طويل الأجل، وفرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح و مدة السداد، بغض النظر عما إذا كان هذا النمط يتناسب أو لا مع طبيعة هذه المشروعات.

ويُلاحَظ في هذا السياق أن آليات النظام التقليدي في البلدان النامية تُحابي الأغنياء على حساب الفقراء،

فالفئات التي لها القدرة الحركية الاستثمارية وتملك الخبرة والمؤهلات لا يُمنح لها التمويل حتى بوجود ضمانات، على عكس الفئات الثرية التي تتحصل على القروض بالحجم المطلوب؛ وبالتالي أصبحت مهمة البنوك في هذه البلدان محصورة على مساعدة الأغنياء والمشروعات القائمة على النمو والتوسع لا غير [106] ص(5-6).

4.1.2.2. طول مدة الإجراءات

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية من البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات تمويلها بعد إيداعها على مستوى البنوك، بالإضافة إلى إضاعة جزء ليس هينا من وقتها في توفير الوثائق المطلوبة للحصول على التمويل اللازم لها. فالمشروع مطالب بتقديم مستندات متعددة، والالتزام بمعايير محاسبية وائتمانية وشخصية [105] ص(337)، وهي إجراءات تبدو ضرورية في وجهة نظر البنوك لضمان استرجاع القروض، غير أن هذا التأخير تترتب عنه عدة معوقات من بينها تغير أسعار التجهيزات وأسعار الصرف.

وفي نظرنا يمكن إرجاع المشاكل التمويلية السابقة إلى عدة عوامل وأسباب منها:

- افتقار البنوك إلى الخبرة التمويلية المتعلِقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تُعتبر التكاليف الثابتة للبنوك (فيما يتعلق بالتقييم والإشراف على قروض المشروعات الصغيرة) مرتفِعة بالنسبة لقيمة القروض؛ إضافة إلى عجز وغياب الشخص الكفء في ميدان دراسة الطلبات المقدَّمة من طرف أصحاب تلك المشروعات، وهو ما يجعل هناك تباطؤ في الرد على تلك الطلبات.
- غياب آليات لتغطية المخاطر المتصلِة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل (مخاطر الصرف، تقلب نسب الفوائد...) [19] ص(54)، الأمر الذي يؤدي بالبنوك إلى الحذر الكبير في التعامل مع تلك المؤسسات.
- هشاشة العلاقة بين البنك والمؤسسة الصغيرة، وعدم وجود رغبة حقيقية من طرف البنوك في تمويل هذه المشاريع سواء عند نشأتها أو عند توسّعها أو من خلال نشاطها الإنتاجي، معلّلة ذلك بارتفاع المخاطر الائتمانية المرتبطة بإقراضها، نتيجة للعوامل التالية:
  - ✓ عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات الملائمة للحصول على التمويل اللازم؛
  - ✓ اعتماد نسبة عالية من المنشآت الصغيرة في تعاملها على القطاع غير الرسمي، مع عدم وجود سجلات رسمية لها؛
  - ✓ ارتفاع تكاليف الخدمة أو المعاملة المصرفية في تمويل المشروع الصغير بسبب المبلغ الصغير للقرض، مما يؤدي إلى التأثير على مستويات أرباح البنك؛
  - ✓ محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لذا فإنها تضع من الشروط و المبادئ ما يعرّض تلك المؤسسات لمشاكل مالية ويحول دون تمويلها؛ وهو ما أكده تقرير البنك العالمي لسنة 2002، الذي أشار في تطرقه للأنظمة المصرفية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن المؤسسات المالية لم تمد المشروعات الصغيرة في البلدان النامية بأكثر من 1% من احتياجاتها [107] ص(546)، وأنها تفضّل بالدرجة الأولى المشروعات الكبرى؛ وربما يَرجِع ذلك لطبيعة العلاقات الخاصة بينها سواء من حيث الملكية أو الإدارة المشتركة وغيرها من الارتباطات [2] ص(6)، أما المشاريع الصغيرة والحرفية فتبقى بعيدة عن متطلبات التعامل الرسمي.

- مشكلة اختلاف المعلومات في سوق الائتمان، وندرة البيانات عن عوائد الاقتراض والاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- افتقاد أصحاب المشروعات الصغيرة إلى الخبرة التنظيمية والإدارية، وهو ما يُضعف في منظور البنك من قدرتها على الاستدانة، ويقوي احتمالات وقوعها في مشاكل وربّما الفشل الكامل.

2.2.2. مشاكل تمويلية متعلقة بالمؤسسة

من أهم المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ضُعف القدرة على التمويل الذاتي نتيجة محدودية المدخرات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بحاجاتها التمويلية، والتي تظهر أثارها بشكل جلي من خلال انخفاض معدلات الأرباح مقارنة مع المؤسسات الأخرى المشابهة في السوق، وهو ما يؤثر على مستوى النقدية والسيولة في المؤسسة؛ وكذا كثرة الديون المتراكِمة؛ ذلك إلى جانب تعرضها إلى مشاكل تأخير السداد وخسارة الديون المعدومة في حالة البيع على الحساب.

وفي حقيقة الأمر أن هذه المشاكل في غالب الأحيان ترتبط بأسباب داخلية متعلِقة في الأساس بالإدارة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دون أن تكون لإمكاناتها المالية أي يد فيها، فمن المعلوم أن هذه المؤسسات لم تُصبح صغيرة لعوامل تقنية أو اقتصادية يفرضها واقع البلدان النامية فحسب، بل هي صغيرة أساساً نظراً لمحدودية رأس مالها المستثمَر.

ومن أهم الأسباب الداخلية للمشاكل السابقة نجد:

- عدم الاهتمام بالتخطيط المالي: مما يؤدي إلى العجز في معرفة احتياجات المشروع والمصادر الملبية لها؛ فينبغي على الأقل أن تكون هناك خطة مالية مفصلة لمدة سنة فيما يتعلق بالحصول على مصادر الأموال، وأن تكون هناك خطة مالية إجمالية متوسطة الأجل لمدة خمس سنوات [108] ص(231).

- السياسات المالية الخاطئة: وهي عديدة ونذكر منها:

✓ التساهل في تحديد فترات المديونية للزبائن، والتوسع الزائد عن الحد للبيع الآجل، بهدف زيادة حجم المبيعات والأرباح، غير أن هذا الإجراء يجب أن يكون مخطَّطاً وفقاً للإمكانيات المالية للمؤسسة، وكذا

قدرة العملاء على الدفع، حيث أن التأخير أو العجز في التسديد سيؤدي إلى نتائج عكسية على المؤسسة [5] ص(186)؛

- ✓ ضُعف الرقابة على السيولة النقدية الواردة والصادرة، مما يَنتُج عنه تدفقات نقدية سائبة؛
- ✓ عدم الفصل بين الذمة المالية لصاحب المشروع والذمة المالية الخاصة بالمشروع، وهو ما يسمح لصاحب المشروع بالتعويض عن العجز في ميزانيته الخاصة بالسحب من ميزانية المشروع، مما يؤدي إلى إحداث إرباك مالي للمشروع؛
- ✓ إهمال معظم المشروعات الصغيرة لعنصر الأرباح المحتجَزة التي تنص عليها القواعد المحاسبية والمالية، مما يُضعف من احتياطياتها المالية ويقلل من مصادر التمويل الذاتية المتاحة للمشروع؛
- ✓ عدم الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة لديها، واللجوء إلى الاستدانة دون أن تؤدي تلك الزيادة في رأس المال إلى التأثير إيجابا على معدلات الربحية؛ فكما هو معلوم أن حجم رأس المال العامل يعتمد (مع ثبات العوامل الأخرى) على دورانه، أي على طول المدة بين شراء المواد الخام وتحقيق عائد الإنتاج بعد بيعه؛ وكلما كانت هذه المدة قصيرة، كلما زادت سرعة دوران رأس المال العامل (والتي تعتمد على طبيعة النشاط الإنتاجي والمدة الزمنية لبيع الإنتاج)، وكلما كان أيضا البيع سريعا. بالطبع إن عدم توفر رأس المال قد يكون عقبة في الإنتاج، ولكن الأهم من ذلك هو أن رأس المال المتاح لدى المؤسسة لابد أن يُستغل استغلالاً فعالاً قبل التفكير في توسيعه باللجوء إلى القروض المصرفية التي تتطلب دفع سعر الفائدة بالإضافة إلى الحاجة للضمانات.

- ضُعف الوعي المحاسبي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة: إما لعدم معرفتهم بقواعد وأصول المحاسبة، أو لعدم خبرتهم في هذا المجال، مما يؤدي بهم إلى اللجوء إلى مكاتب المحاسبة الخارجية، وهو ما يؤدي إلى تكبيد المشروع نفقات إضافية [71] ص(11).

3.2.2. مشاكل تمويلية أخرى

بالإضافة إلى المشاكل التمويلية المترتِبة عن شروط التمويل المصرفي وقصور الإدارة المالية للمؤسسة، فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تواجه معوقات أخرى ناجمة عن المحيط المالي الذي تنشط فيه، تساهم في الحد من فرص نفاذها لمصادر التمويل، وذلك بما يعمّق من مشاكل تمويلها. ويمكن حصر تلك المعوقات في ثلاث نقاط أساسية:

- عدم وجود هيئات مالية متخصِّصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأنه في حالة وجودها تكون ذات قدرات مالية محدودة، ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال للمشروعات الصغيرة [108] ص(410).

- غياب أو ضُعف فعالية السوق المالي كقناة تمويلية محتضِنة لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، بالإضافة إلى شروط القيد القاسية لقبول المؤسسات، مما يحد من إمكانية دخول المؤسسات الصغيرة لهذه السوق، ويفوت عليها فرص الاستفادة والمفاضَلة بين البدائل التمويلية التي تتيحها. وفي هذا السياق بينت العديد من الدراسات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوربية أن إمكانيات وفرص التمويل المتاحة للمؤسسات المسعرة، تفوق بكثير تلك المتاحة للمؤسسات غير المسعرة [32] ص(2-3).

- عدم تناسب السياسات الجمركية والضريبية مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لا تراعي الجهات الحكومية المسؤولة عن تطبيق هذه القوانين بعض الاعتبارات والأولويات المتعلِقة بأوضاع هذه المشروعات، وتُعاملها نفس معاملة المشروعات الكبرى ذات الإمكانات المالية الكبيرة. ذلك إلى جانب حرمانها من بعض الامتيازات التي تخص حداً معيناً من رأس المال الثابت، والتي غالباً ما تكون على شكل إعفاءات جمركية أو ضريبية؛ الأمر الذي يُترجَم مالياً بزيادة أعباء إضافية تُثقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزيد من تكاليفها الكلية، بما يؤثر سلباً على معدلات أرباحها.

3.2. التجارب الناجحة لبعض الدول في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إيمانا بأهمية الدور الذي تمارسه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اتجهت دول عديدة إلى وضع سياسات وآليات لتذليل العقبات التي تعترض نمو هذه المشروعات، ولاسيما العقبات التمويلية؛ ومن بين تجارب تلك الدول ارتأينا عرض أربعة تجارب ناجحة*، ذات ملامح خاصة ولدول من عالمين اقتصاديين مختلفين -متقدم ومتخلف-، وذلك بغية نقل إيجابياتها إلى مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، واقتباس كل ما يمكن الاستفادة منه من هذه التجارب عند وضع البرامج والسياسات المتعلِقة بتطوير الجانب المالي لهذه الصناعات، وهذا بالطبع بعد تكييفها مع واقعنا الاقتصادي والاجتماعي. وتتمثل تلك التجارب في كل من التجربة اليابانية، الأمريكية، الهندية، والتجربة البنغلاديشية.

ومن أهم النقاط التي استُند عليها في اختيار هذه التجارب:

- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مشاركتها وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الدولة.
- طبيعة الأجهزة والسياسات غير التقليدية المتبناة من طرف الدولة في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة، وكيفية تذليلها للعقبات التمويلية.

* نعني بالتجارب الناجحة تلك التجارب التي ساهمت بشكل كبير في التخفيف من مشكلة التمويل لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دون أن نعني بها العلاج النهائي للمشكلة.

1.3.2. تجارب الدول المتقدمة

تُعتبر التجربة اليابانية، والتجربة الأمريكية من التجارب الرائدة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويسمح لنا استعراض مِثل هذه التجارب، بمعرفة ما يتم في تمويل هذه المشروعات على نطاق العالم، كما يوضح لنا الآليات المُبتكَرة التي ساهمت في جعل تمويل تلك المؤسسات يتم بشكل ميسر وبشروط أقل تعقيداً.

1.1.3.2. التجـربة اليابانيـــــة

اعتمدت اليابان في بناء نهضتها الصناعية باعتبارها ثاني قوة اقتصادية عالمية بعد الو.م.ا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدرجة الأولى، حيث تُشكل هذه الصناعات قاعدة أساسية في تنميتها الاقتصادية، وذلك من خلال استحواذها على أكثر من 99 % من مجموع المؤسسات في اليابان، وهو ما يعادل 5.070.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتشغيل حوالي 79% من اليد العاملة؛ إلى جانب خلق ما مقداره 51 % من القيمة المضافة والمساهمة بـ 78 % من مجموع الصادرات [109] ص(4).

وقد اعتمدت السلطات اليابانية في تشجيع وتطوير هذه المنشآت، على خطة شاملة واضحة المعالم ارتكزت على [5] ص(162):

- مكتب أو وكالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (Small and Medium Enterprise Agency) التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (METI)، والتي أنشئت عام 1948، وهي تُعتبر الجهة المسؤولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان، حيث تقوم بتقديم المساعدات الحكومية المجانية لتلك الصناعات من خلال خبراء مختصين في المجالات التقنية والإدارية والتنظيمية.
- الدعم بشكل مكثّف للجانب التمويلي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بصفته المحرك الأساسي لاستثماراتها ونشاطاتها، ويتم ذلك سواء من خلال التقديم المباشر لرأس المال من قِبل الهيئات والمؤسسات التمويلية، أو من خلال البرامج التمويلية التي اتخذتها الحكومة اليابانية في هذا المجال.

ويمكن التطرق إلى هذه النقطة بشيء من التفصيل على النحو التالي:

1.1.1.3.2. الهيئات والمؤسسات التمويلية

قامت الحكومة اليابانية بإنشاء العديد من الهيئات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل أهمها في:

- البنوك التجارية

وهي تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل هذه البنوك [110] ص(245-248):

- البنوك المحلية les banques municipales:عددها 12 بنكا، وتضم 2212 وكالة محلية، وتتخصّص في العمليات قصيرة الأجل.
- البنوك الجهوية les banques régionales :عددها 64 بنك بمجموع 7143 وكالة، وتتخصّص هي الأخرى في القروض القصيرة الأجل وحتى المتوسطة الأجل.
- بنوك الإقراض طويل الأجل: عددها محدّد ولا يتجاوز الثلاثة بنوك بمجموع 65 وكالة فرعية، تتخصّص في مَنح القروض الطويلة الأجل.

وبالإضافة إلى ذلك نجد البنوك المتخصِّصة في تسيير أموال التروست (Trust) * ويوجد منها سبعة بنوك بمجموع 271 وكالة فرعية.

- هيئات التمويل الحكومية

هنالك هيئات تمويلية حكومية كثيرة، لديها عدة فروع منتشِرة في مناطق مختلفة من اليابان ويمكن حصرها في 3 بنوك و9 شركات تمويل. غير أن المتخصِّصة منها في مَنح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشمل كل من [111] ص(160-161):

- جمعية التمويل الأهلية National Life finance Corporation**:** تضم هذه الجمعية 151 فرع، مهمته إمداد المشروعات الصغيرة جداً بما يلزمها من القروض.
- جمعية تمويل الصناعات الصغيرة Small Business Finance Corporation: تتكون من 53 فرع، وتقوم بمنح الصناعات الصغيرة قروض تجهيز وتسيير طويلة الأجل.
- البنك المركزي للتجارة والصناعة Shoko Chukin Bank: وهو بنك نصفه حكومي ونصفه الآخر مؤسسة خاصة، يتكون من 88 فرع، وقد أنشئ عام 1936 خصيصاً لغرض تسهيل تمويل التنظيمات المكلّفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إلى جانب ذلك نجد شركة تمويل عمليات تحسين وتهيئة المحيط، التي أنشئت عام1967 بهدف مَنح قروض للمؤسسات المعنية بتطوير المحيط كالمطاعم والمصابغ...الخ [95] ص(122).

---

* يعود تعبير **التروست** في أصله القانوني إلى الحديث عن النظام الذي يُدير بمقتضاه شخص موضِع ثقة أموالاً لحساب غيره؛ أما الاستعمال الاقتصادي لهذا الاصطلاح فيُعبّر عن نوع من الاتحاد الاحتكاري بين عدد من المشروعات بهدف تكوين مشروع واحد كبير، وذلك للحد من المنافسة، أو بغرض تخفيض النفقات ورفع معدلات الأرباح.

- مؤسسات الإقراض الخاصة

هي مؤسسات تمويلية خاصة متخصِّصة أساساً في تمويل القطاع الخاص، ونجد من أهمها [112] ص(358):

- بنوك الادخار والقروض المتبادلة sogo banks: يوجد منها 68 بنك يَضم 4401 وكالة، وتتخصّص هذه البنوك في إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي، لكن هذا لا يمنع من تعاملها مع المؤسسات الكبيرة، بشرط أن لا تتعدى قيمة ما تقرضها إياه 20% من إجمالي القروض الممنوحة من قِبل البنك.
- بنوك الإقراض Shinkin Banks: هذه البنوك غير مخوَّلة قانوناً بمنح أية قروض لأي نوع من المؤسسات ما عدا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تضم 455 بنك بمجموع 7529 وكالة فرعية.
- تعاونيات الإقراض: أنشئت هذه التعاونيات في إطار قانون 1949 المتعلِق بالجمعيات التعاونية، وذلك تحت مسمَى" الجمعيات التعاونية لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ونظراً لعدم تَحولِها إلى بنوك من نوع Shinkin بموجب قانون1951 أصبحت تُسمى بتعاونيات الإقراض، وهي عبارة عن هيئات متخصِّصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العضوة في التعاونية، أما المؤسسات الغير عضوة فإن الودائع التي تقبلها منها والقروض التي تمنحها إياها لا يمكن أن تتجاوز 20 % من أصولها، ويوجد أكثر من439 تعاونية في هذا المجال بمجموع 2896 وكالة فرعية.

يمكن أيضا أن نُدرج مع المؤسسات السابقة، شركات التأمين على الحياة، والجمعيات التعاونية الفلاحية، وشركات التأمين الأخرى(غير التأمين على الحياة)، التي تُعتبر هي الأخرى هيئات خاصة تقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.1.1.3.2. البرامج التمويلية

يمكن إجمال البرامج والإجراءات التي اتخذتها الحكومة اليابانية في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

- نظام ضمان القروض المقدَّمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بدأ تطبيق هذا النظام عام 1973، ومن خلاله أصبحت عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمليه سهلة وميسرة، وهو نظام تقوم به Credit Guarantee Corporation التي تَمتلك 52 فرع منتشِرة في أنحاء متفرِقة من أرجاء الإمبراطورية اليابانية. ويتضمن هذا البرنامج حداً أقصى للتمويل قدْره 3.5 مليون ين ياباني، وتُحدَّد مدة القرض بنحو أربع سنوات في حالة القروض التي تخصَّص لشراء الآلات والمعدات، وثلاث

سنوات للقروض المخصَّصة لغرض التشغيل، ذلك مع إعفاء المؤسسات الصغيرة من تقديم أية ضمانات عند الاقتراض، وتخفيض أسعار الفائدة بحيث لا تتجاوز 7% [53] ص(43).

- نظام التأمين ضد الديون المعسرة للحماية من الإفلاس

وقد أنشئ هذا البرنامج في عام 1978، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية؛ ويمكن للمشروع الصغير الانضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمته بقسط تأميني يُدفع شهرياً، تقوم بموجبه هيئة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة اليابانية (JASMEC) * بسداد الديون المؤمَّنة للمشروع الصغير المتعثر قبل المشروعات الصغيرة الأخرى التي يتعامل معها، وذلك حتى لا يكون إفلاس المشروع سبباً في إفلاس مشروعات أخرى [113].

- نظام تأمين شراء وتأجير المعدات اللازمة للإنتاج

أنشئ هذا النظام عام 1966، لمقابلة احتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة، ويتم تنفيذه بواسطة وكالة تأجير الآلات والماكينات الموجودة في كل منطقة، حيث تتولى هذه الوكالة شراء الماكينات وتأجيرها لأصحاب المؤسسات الصغيرة؛ و يتم تمويل هذه الوكالة بمعرفة الحكومات المحلية والحكومة المركزية [51] ص(43) .

كما اتخذت الحكومة اليابانية إجراءات عديدة تتعلق بإعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من كثير من أنواع الضرائب التي تُعتبر عائقاً أمام انتشار وتطور هذه المؤسسات، كالإعفاء من ضريبة العمل ومن ضريبة العقارات، وتخفيض الضريبة على الدخل وعلى الأرباح غير الموزعة، إلى جانب وضع نُظم ضريبية تُشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المنشآت الصغيرة من جهة، وعلى إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية من جهة ثانية [114] ص(5).

2.1.3.2. التجربة الأمريكية

تضم الو.م.ا عدد كبير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فحسب إحصائيات 2001، فإن 89% من مجموع المؤسسات الأمريكية تصنَّف ضمن المنشآت التي تشغِّل أقل من 20 عاملا؛ وتُعتبر تلك المنشآت دعامة الاقتصاد الأمريكي، حيث تساهم في توفير أكثر 1150000 منصب شغل، وذلك مقابل 150000 منصب شغل تُوفره المؤسسات الكبيرة، كما تساهم بحوالي 43 % من الناتج القومي الأمريكي [115] ص(91).

* Japan Small and Medium Enterprise Corporation.

وقد كان اهتمام الو.م.ا بالمشروعات الصغيرة، وحل مشكلاتها ولاسيما تلك المرتبطة بالتمويل مبكراً جداً مقارنة ببقية دول العالم، وذلك منذ مطلع الخمسينات في إطار سياسة قومية تستهدف دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دوراً أكبر في التنمية الاقتصادية. وتتمثل أهم القنوات التمويلية التي وُفرت لتلك المؤسسات في:

1.2.1.3.2. الوكالة الفيدرالية لمساعدة المشروعات الصغيرة(SBA)

أنشئت الوكالة الفيدرالية لمساعدة المشروعات الصغيرة في إطار القانون الخاص الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1953، والمؤكِدة فيه على دورها في الحفاظ على تكافؤ الفرص عن طريق حماية مصالح المشروعات الصغيرة. وتملك الوكالة 69 فرعاً في الأراضي الأمريكية، تعمل من خلالها على تحقيق جملة من الأهداف الرامية إلى توفير بيئة اقتصادية صحية لنمو هذه المشروعات؛ وتتمثل تلك الأهداف في [116] ص(76):

- تحقيق الاتصال بين المؤسسات الصغيرة والجهات الحكومية الأخرى؛
- توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمساعَدة في البحث على المصادر التمويلية الأخرى؛
- المساعَدة في تحقيق التعاقدات الحكومية؛
- عقد ملتقيات، وورش عمل في الموضوعات التي تهم المؤسسات الصغيرة؛
- توفير جميع المعلومات الضرورية للمشروعات الصغيرة، وبخاصة عن احتياجاتها من المدخلات الوسيطة والمستلزمات، وحجم العرض والطلب والأسعار والمواصفات وغيرها.

وقد ساهمت الوكالة إلى غاية 2003، في دعم وتمويل حوالي 20 مليون منشأة صغيرة، كما ساهمت في انتقال عدد من المشروعات الصغيرة إلى شركات كبرى مثلما حدث لشركات آبل وإنتل وفيدرال إكسبريس، وكومباك وأمريكا أون لاين.

ويتم التمويل من طرف الوكالة للمشروعات الصغيرة عبر طرق مختلفة، لعل أبرزها [117]:

- ضمان القروض

نتيجة لصعوبة حصول المشروع الصغير على القرض دون ضمان، لأن احتمالات الخسارة تكون مرتفِعة، تقوم الوكالة بدور الكفيل أو الضامن للقرض الذي يحصل عليه هذا المشروع من طرف البنك، وبالتالي تُصبح مسؤولة عن رد القرض في حالة الإفلاس. ويتم الضمان بـ 75% للقروض التي لا تتعدى المليون دولار، وتصل إلى 85% للقروض الأقل من 150 ألف دولار.

وبناءاً على هذه الطريقة التي تمثل 90% من التمويلات للمشروعات الصغيرة، أقامت الوكالة 219 ألف شركة بقيمة تصل إلى 45 مليار دولار، وتعرّض 1.5% منها فقط للإفلاس.

- التمويل المباشر

وذلك عن طريق مَنح قروض مباشرة للمشروعات الصغيرة، خاصة تلك التي تديرها النساء وتبلُغ قيمتها 20 ألف دولار، كما يتم التمويل المباشر للمشروعات التي تقع في مناطق تعاني من مشكلات اقتصادية أو كوارث طبيعية.

ولضمان أحسن استغلال للتمويل المتاح من طرفها قامت الوكالة الفيدرالية" SBA " بوضع برامج تأهيلية لقادة المشروعات، تعمل على تقديم المساعدة لهم في الإدارة والتنظيم والتسويق والتمويل، وإرشادهم عن كيفية تنظم دراسات الجدوى الاقتصادية، وكذا عن كيفية رفع القدرة التنافسية للمشروع وتحسين الفرص المتاحة أمامه في الأسواق. ولتنفيذ تلك البرامج أنشأت الوكالة (57) مركزاً لتنمية المشروعات الصغيرة، بالتعاون مع الجامعات والقطاع الخاص والحكومات المحلية، فضلا عن تأسيس (950) مركزاً فرعياً في الجامعات والغرف التجارية. وتبلغ تكلفة هذا البرنامج 60 مليون دولار سنويا، يُمول نصفه من قِبل الوكالة، أما النصف الآخر فتموله الشركات والجامعات؛ ويستفيد من خدمات هذا البرنامج أكثر من أربعة مليون رجل أعمال سنوياً [117].

2.2.1.3.2. مكاتب الائتمان

تَعتمد الو.م.ا على وجود مكاتب الائتمان بشكل أساسي في دعم التمويل للمشروعات الصغيرة؛ ومكتب الائتمان هو بمثابة بنك لحفظ البيانات المتعلِقة بالتاريخ الائتماني للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومدى التزامهم بسداد مدفوعات كافة الديون سواء الحالية أو السابقة [118] ص(2). ويعمل هذا المكتب وفقاً لنظام السجل الائتماني (Credit Scoring)، أو ما يُعرَف بمعيار فيكوFICO المنشئ خلال الخمسينيات من القرن العشرين، من طرف الرياضيان فير وإسحاق (Fair,Isaac)؛ والذي هو عبارة عن أسلوب إحصائي تقني، يقوم على التنبؤ بالمخاطر التي قد تنجم عن مَنح القروض استناداً إلى خصائص كمية مسجَّلة في قاعدة بيانية، وتظهر الصلات بين المخاطر والخصائص في صورة مجموعات من القوانين أو المعادلات الرياضية التي تتنبأ بتلك المخاطر بوضوح وترصُدها كاحتمال [119] ص(4).

وعلى هذا الأساس، فإن مكاتب الائتمان هي منظمات لضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة؛ وتعمل تلك المكاتب من خلال تصنيفها على تحقيق جملة من الأهداف منها:

- انسياب المعلومات بين المؤسسات المقترضة والجهات المقرضة، وتقليل عدم التماثل في المعلومات؛
- تُساعد على قياس مستوى مخاطر الإقراض وعلى تحديد سعر القروض والضمانات المطلوبة لتسديد هذه القروض، وبالتالي التقليل من تكاليف المستثمِر (المقرض) في جمع المعلومات وتحليلها ومتابعة المخاطر الائتمانية والمركز المالي للمقترض؛

- تحسين المكانة التفاوضية للمقترض مما يُسَهل عليه عملية الحصول على القروض عند الحاجة؛
- السرعة في الحصول على البيانات بما يتيح لطالب الائتمان القيام بمشتريات فورية على نطاق واسع؛
- إتاحة المزيد من الحماية لخصوصية المقترض من خلال توفير أسس منظِمة للإقراض بدون الحاجة إلى إجراءات مستندية طويلة ومتداخِلة [111] ص(107).

ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال توفير تقارير الائتمان للمقرضين، وبصفة أساسية البنوك والشركات الكبيرة التي تقدم الائتمان لعملائها؛ ولا يقتصر نشاط هذه المكاتب على تقييم الائتمان بل تُقدم أيضا خدمات مالية متكاملة لِحدٍ كبير للأفراد وقطاع الأعمال.

ويوجد ثلاثة مكاتب ائتمان رئيسية بأمريكا الشمالية بالإضافة إلى العديد من المكاتب الصغيرة؛ والمكاتب الثلاث الكبيرة هي Equifax (أسست عام 1899) وExperian (أسست عام 1932) و Trans Union (أسست عام 1960)، ويتركز اهتمام هذه المكاتب على العميل الفرد، بينما تُركز منشآت أخرى مثل Dunn و Bradstreet على قطاع الأعمال بصفة أساسية، وبالنسبة للأعمال الصغيرة والمتوسطة، يُعتبر العميل الفرد ضمن قطاع الأعمال؛ ويلجأ المقرضون في العادة إلى أكثر من واحدة من تلك المكاتب لاتخاذ قرارات الإقراض.

3.2.1.3.2. بيت التمويل الأمريكي Lariba

هو منشأة صغيرة نسبياً تُركز على تمويل المعدات والسيارات والمنازل، ويتم هذا التمويل على أساس قاعدة الربح والخسارة دون احتسابه لمعدلات الفائدة. وفي الواقع أن نظام " Lariba " أو لاربا يتبع المبادئ الإسلامية في عملية التمويل، وذلك من خلال [111] ص(92):

- أن النقود ليست سلعة وإنما وسيلة قياس، وهي تنمو فقط عند استخدامها في النشاط الاقتصادي.
- ينبغي أن تتداول الثروة داخل المجتمع من خلال استثمارها حتى تساهم في التنمية من أجل خلق فرص عمل وتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي.
- التمويل بنظام " لاريبا" له دور اجتماعي، حيث يتطلب معرفة البنك أو المؤسسة المالية بأوجه صرف الائتمان المطلوب، وهكذا تُستخدم النقود في توليد أنشطة اقتصادية في المجتمع؛ وبالتالي فإن نظام لاريبا ليس مجرد إقراض للنقود، وإنما تمويل فعلي لأصول ملموسة.

ويكون منهج الإقراض في بيت التمويل الأمريكي لاريبا، من خلال المشروع المشترك أو من خلال مشروع مشترك قائم على التأجير ثم الشراء.

4.2.1.3.2. شركات رأس المال المخاطر

تُعتبر الو .م .ا من الدول الرائدة في مهنة رأس المال المخاطر، وقد احتلت حسب إحصاءات 1999 الترتيب الأول على مستوى العالم في مجال هذه المهنة، وذلك بحصة قدرها 54 % [94] ص(116).

وتتميز شركات رأس المال المخاطر في الو.م.ا بأنها المصدر الرئيسي الأول لتمويل المؤسسات الجديدة، حيث أن 70 % من رؤوس أموال تلك المؤسسات تعود لشركات رأس المال المخاطر، مقابل 6% للمؤسسين (تمويل ذاتي)، والباقي يخص مؤسسات مالية أو عموم المستثمِرين [110] ص(212).

كما تتميز شركات رأس المال المخاطر بالتخصّص في مجالات عمل معينة وتُمول الشركات الناشئة فيها، وتختار عادة القطاعات التي تمتاز بفرص نمو مرتفعة كقطاع التكنولوجيا؛ فقد بينت دراسة شملت نحو 500 شركة أمريكية تم تمويلها برأس مال مخاطر، أن نصف تلك الشركات على الأقل عمرها لا يتجاوز أربع سنوات، وأن نحو 80% منها تعمل في القطاع التكنولوجي، كما لوحظ أن معدل النمو السنوي المتوسط لمبيعات المشروعات المدعومة برأسمال المخاطر قد بلغ 41 % مقابل 2% للمشروعات الناشئة الأخرى [110] ص(213-214).

3.1.3.2. الدروس المستفادة من تجارب الدول المتقدمة

يشير استقراء تجارب الدول المتقدّمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أن هنالك الكثير الذي يمكن أن نتعلمه منها، ذلك بالرغم من اختلاف الخصائص للمستثمِرين والمشروعات الصغيرة بين الدول.

1.3.1.3.2. التجربة اليابانية

من خلال الإطلاع على التجربة اليابانية في مجال تمويل المنشآت الصغيرة، يتضح أن اهتمام ورعاية الدولة كانا موجودان منذ البداية في دعم هذه المنشآت، ذلك بالرغم من أنها لا تمتلك أسهما في رأس مالها؛ كما يتضح وجود تنوع في الأشكال والهيئات التي تهتم بسد الاحتياجات التمويلية للمنشآت الصغيرة، حيث توجد جهات تمويل حكومية وأخرى خاصة، وكذا جهات تمويل مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص، بالإضافة إلى نظام ضمان القروض ونظام التأمين ضد الديون المعسّرة.

2.3.1.3.2. التجربة الأمريكية

إن المتأمِل في التجربة الأمريكية سيجدها تتميز بالعديد من الدروس المهمة للدول التي تسعى لجعل هذا القطاع هو المحرك الأساسي لاقتصادياتها، فرغم أننا أمام أكبر اقتصاد رأسمالي في العالم، إلا أن ذلك لم

يمنع الدولة من حماية هذه المشروعات ومساندتها حتى تتخطى كل العقبات التمويلية، وذلك بتخصّيص وكالة فيدرالية لمساعدة المشروعات، استطاعت من خلالها توفير بيئة اقتصادية صحية لنمو هذه المشروعات.

كما أن ما يميّز تجربة الو.م.أ هو وجود مصادر تمويلية تتلائم واحتياجات المنشآت الصغيرة، كشركات رأسمال المخاطر والتمويل الإسلامي ممثّلا في بيت لاريبا، ذلك إلى جانب وجود نظام راسخ لضمان الائتمان والتمويل يمتد لأكثر من مائة عام (1899)عبر العديد من مكاتب الائتمان التي تتولى توفير معلومات كاملة ومُحدَثة عن العملاء، وهو ما ساهم في استفادة المستثمِرين الصغار خاصة الذين اثبتوا جدارتهم الائتمانية من القروض المطلوبة لمشاريعهم، بينما استفادت البيئة الاقتصادية ككل من تدفق المعلومات الائتمانية بما حدَّ من تعثُّر المشروعات.

2.3.2. تجارب الدول النامية

تشير التقارير والدراسات الخاصة بتجارب البلدان النامية في مواجهة مشاكل تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه باستثناء تجربة الهند والتجربة البنغلاديشية لم تختلف تجارب تلك البلدان في جوهرها وإن اختلفت بعض الشيء في تفاصيلها من خلال الممارسات العملية [75] ص(58)؛ لذلك سنكتفي بدراسة هاتين التجربتين.

1.2.3.2. التجـربة الهنديـــــة

تُعد التجربة الهندية من أنجع تجارب دول العالم الثالث ومثالاً يُحتذى به في تطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث يُعتبر قطاع هذه المؤسسات الخط الثاني بعد المؤسسات الصناعية الكبيرة في إستراتيجية التنمية في البلاد، وذلك بضمه لأكثر من 3.2 مليون وحدة صناعية، بما يمثل 95% من المشروعات العاملة في القطاع الصناعي. ويساهم قطاع تلك الصناعات في توظيف حوالي 18 مليون عامل ينتجون ما يعادل 40% من الناتج الصناعي الهندي، كما يساهم بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي في الهند، وبنسبة 45%من الصادرات الصناعية المباشرة وغير المباشرة [71] ص(17).

والمُلاحَظ بالنسبة لهذا النجاح أنه لم يأتِ من فراغ، بل استنَد إلى مجموعة من العوامل التاريخية والطبيعية، وفي مقدِمتها تناسب هذه الصناعات مع البيئة الاقتصادية في الهند التي تتميّز بكثافة سكانية عالية جداً، مع الافتقار إلى الموارد المالية؛ وبفهم الحكومة الهندية لهذه التركيبة وإدراكها لعجزها على احتواء العمالة المتزايدة عملت على تشجيع المبادرات الفردية لسكانها ودعم المؤسسات الصغيرة في جميع الجوانب، خاصة من خلال إنجاز جهاز خاص بهذا القطاع يسمى "إدارة الصناعات الصغيرة والريفية"، حيث على الرغم من أنه جهاز حكومي إلا أنه يتبنى وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغيرة، ويعالج مشاكلهم من خلال إعادة صياغة القوانين لصالح تلك الصناعات، وتقديم الدعم المادي والفني لها [120].

وفي إطار مواجهة مشكل التمويل الذي تعاني منه الصناعات الصغيرة الهندية، وتوسيع القاعدة التمويلية لها، قامت الحكومة المركزية في الهند بإتباع جملة من الإجراءات والتدابير تمثلت فيما يلي:

1.1.2.3.2. إنشاء وزيادة عدد المؤسسات التمويلية

وذلك من أجل توسيع رقعة التغطية الائتمانية وتسهيل الحصول على القروض اللازمة من أي مكان في الهند. وتتمثل تلك المؤسسات في:

- البنوك

نجد من أهمها، البنوك التجارية التي تُعتبر المصدر الرئيسي لإقراض الصناعات الصغيرة، ونذكر منها على سبيل المثال:

- بنك الهند القومي: لعب هذا البنك دوراً حيوياً في تنمية قطاع الصناعات الصغيرة، وذلك منذ عام 1956، حيث بلغ عدد المؤسسات التي قام بتمويلها إلى غاية 2002، 800 ألف مؤسسة في جميع أنحاء الدولة، ويقوم البنك بتوفير التمويل للمؤسسات في شكل قروض أو مشاركة في رأس المال لمقابلة الاحتياجات التجارية، وتبلغ قيمة القرض بين 500 ألف إلى 2 مليون روبية، ويتم دفع قيمة القرض خلال 3 سنوات على أقساط شهرية أو ربع سنوية طبقاً للاتفاق بين البنك والمؤسسة [121] ص(185).
- بنك اندهرا : يحتل قطاع الصناعات الصغيرة الأولوية في معاملات بنك اندهرا، ويقوم البنك بعدد من الخدمات التي تشمل المساعدات التمويلية من أجل التحديث التكنولوجي للمؤسسات، كما يقوم بتوفير عدة أشكال من الدعم التمويلي مِثل القروض ذات الأجل المحدَّد، والموجَهة لرأس المال العامل، هذا بالإضافة إلى تأمين القروض، والقروض المُركّبة التي تبلغ في بعض الحالات 2.5 مليون روبية [116] ص(94).

وإلى جانب ما سبق، نجد بنك الهند للتنمية الصناعية الذي يمكن للمؤسسة أن تتحصل من خلاله على قروض ميسرة بمعدل فائدة قدْره 5%، بالإضافة إلى البنوك التعاونية، البنوك الإقليمية وبنك الادخار الهندي....

- الجهاز القومي للصناعات الصغيرة

وهو جهاز يعتمد في تقديم خدماته على نظام التمويل التأجيري عن طريق توفير المعدات والآلات (محلية كانت أو مستورَدة) لهذه المشروعات.

2.1.2.3.2. توفير الدعم والحماية التشريعية

يُعتبر الإطار التشريعي ذو أهمية كبيرة في توفير بيئة مالية صالحة لعمل المؤسسات الصغيرة، وقد قامت الحكومة بالعديد من المبادرات في هذا المجال، وذلك من خلال [121] ص(186-214):

- وضع قوانين وتشريعات خاصة بضمان دفع المديونيات لصالح المؤسسات الصغيرة، كان أهمها قانون المدفوعات المتأخرة لعام 1993؛
- إنشاء 8 محاكم خاصة للبت في القضايا الخاصة بالديون؛
- سن قوانين متعلِقة بالضرائب تعمل على تحديد ضرائب المبيعات وعدم المغالاة بها، مع إعفاء الصناعات الصغيرة من الضرائب المحلية والضرائب المقرَرة على المشتريات من مستلزمات الإنتاج، وكذا إعفائها من الرسوم الجمركية للنشاط التصديري أو جزء من النشاط الموجَّه للتصدير؛
- تحديد مجموعة من السلع يقتصر إنتاجها على الصناعات الصغيرة والمتوسطة ولا يجوز لأي قطاع آخر إنتاجها، كما تتولى الحكومة حماية 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها هذه الصناعات، من منافسة الكيانات الأكبر منها [122] ص(176)؛ ذلك مع تطبيق أسعار تفضيلية في عقود الشراء الحكومية المبرَمة مع المنشآت الصغيرة بفارق سعر 15% عن السعر الذي تباع به [53] ص(84).

وإلى جانب ذلك قامت الحكومة بوضع احتياطي بالبنك المركزي الهندي لضمان قروض هذه الصناعات ومواجهة الخسائر المحتمَلة عن نشاطاتها؛ كما عملت على وضع خطط أخرى لرفع مستوى الخبرة الفنية والمهارية لأصحابها [111] ص(95)، تمثلت في:

- تَحمُّل الحكومة لـ 50 % من تكلفة المعرفة الفنية التي تحصل عليها الصناعات الصغيرة من مراكز الأبحاث والتطوير المعترَف بها، كما تتحمّل نفقات تدريب العاملين الجدد؛
- إنشاء منظمة مركزية للمؤسسات الصناعية الصغيرة، من مهامها تقديم الاستشارات والآراء مجاناً للمنتجين، والتكوين المهني لأصحاب المشروعات الصغرى؛
- إنشاء صندوق لدعم التطوير التكنولوجي للمشروعات الصغيرة رُصدت له 50 مليون دولار، يهدف إلى تقديم الدعم المالي الذي من شأنه رفع الكفاءة التقنية لتلك المشاريع وتحسين مستوى العمالة، مما يزيد من قدرتها على المنافسة [123].

2.2.3.2. التجربة البنغلاديشية

رغم اعتبار بنغلاديش من أكثر الدول فقراً في العالم، إلا أن لها تجربة متميزة في التمويل، تتمثل في تجربة بنك الفقراء (بنك جرامين)، الذي نال على إثرها مؤسس البنك عدة جوائز كان آخرها جائزة "نوبل للسلام لعام 2006"، وهي تجربة تَستحق بالفعل الدراسة كما تَستحق كل التقدير.

ويتضح حجم هذه التجربة إذا علمنا أن عدد المقترضين من المصرف بلغ إلى غاية 31 ديسمبر2007 أكثر من 7.41 مليون مقترض، مقسَمين على 2481 فرعاً يعمل في أكثر من 75359 قرية؛ وبلغت جملة القروض التي قدمها منذ أن بدأ نشاطه 35680 بليون تكا (اسم عملة دولة بنغلاديش)، وأن نسبة سداد القروض هي 98.02% [124]. وقد كان من شأن هذه القروض أن حركت معدلات تنمية المشروعات الصغيرة والحرفية والذي انعكس بطبيعة الحال على الاقتصاد البنغلاديشي.

1.2.2.3.2. نشأة وأهداف البنك

- ظروف نشأته

تأسس بنك جرامين في بداية عام1976 على يد الدكتور محمد يونس، على إثر مشروع بحث قام به ومساعدوه بهدف استكشاف إمكانية تصميم نظام مصرفي يصلُح لتزويد الفقراء بالقروض من دون ضمانات، وتم ذلك في إطار المشكلات الاقتصادية التي عرفتها بنغلاديش بعد استقلالها عام 1971، والتي أدت إلى حدوث مجاعة.

وكانت أعمال البنك محدودة في بلدة جوبرا، إلى غاية عام1979 ، حين تم وبدعم من البنك المركزي والبنوك التجارية توسيع أعمال البنك إلى مناطق أخرى، وفي سبتمبر من عام 1983 تم تحويل البنك إلى مؤسسة مستقِلة ساهمت الحكومة فيه بنسبة 10% من رأس المال المدفوع، بينما كانت الـ90 % مملوكة للفقراء من المقترضين [125] ص(16-17). ويشكل هذا البنك اليوم جزءاً من تجمُع للنشاطات الاقتصادية تدعى "The Gramen Family of Organisations " مهمته إنعاش إمكانية وصول الفقراء إلى أسواق السلع الداخلية والخارجية.

- أهداف البنك

يمكن تلخيص أهم أهداف بنك جرامين في ثلاث نقاط التالية:

- مكافحة استغلال أصحاب الأموال للفقراء؛

- إدارة حلقة الفقر المفرَغة القائمة على: دخل قليل←مدخرات قليلة ← استثمار قليل ← دخل قليل، لتصبح نسقاً متصاعداً من: دخل منخفض ← ائتمان←استثمار ← دخل أكبر ←ائتمان أكبر ← مزيد من الاستثمار ← فمزيد من الدخل؛
- مساعدة النساء في الانخراط في العمل.

ولتحقيق تلك الأهداف سلك المصرف طريقاً ذا معلمين أساسيين:

- مشاركة أو مساعدة الفقراء كي يساعدوا أنفسهم؛
- تطبيق مبدأ شفقة بلا صدقات، وذلك بتوفير العمل للقادرين من الفقراء بدلاً عن الإحسان والصدقة.

2.2.2.3.2. آلية عمل البنك

يعمل البنك بنظام تمويل المجموعات التي تتكون من 5 أفراد من نفس الجنس من الفقراء وكل 6 مجموعات تُكوّن مركز واحد (30 عضوا) ، ويتم انتخاب رئيسًا وسكرتيرا للمركز بالتناوب سنويا، وتعمل المراكز على مراقبة أداء الأعضاء من ناحية استخدام القرض، الحضور، التسديد الأسبوعي للقرض، وكذا تحديد أية عقبات قد تنشأ. وكل فرد له الحق في اختيار مجموعته، والتي تكون مسؤولة عن فشل أي فرد منها في السداد في الوقت المحدَّد (أسبوعا).

ويتم تدريب العاملين بالبنك تدريباً مكثفاً للإشراف المباشر على جميع القروض، مما يضمن سياسات إقراض متسِقة ومعدلات عالية من الالتزام؛ كما يتم تدريب أعضاء المجموعات لمدة أسبوع إلى أسبوعين على قوانين البنك وشعاراته الستة عشر، التي تدور في تحسين مستوى المعيشة، والالتزام بالاجتماعات؛ حيث في اجتماع الأسبوع الأول للمجموعة يتم الإسهام في صندوق الادخار الجماعي بـ 35 تاكا، ثم يصبح الإسهام بعد ذلك بمعدل 2 تكا في الأسبوع.

بعد ثلاث إلى أربعة اجتماعات يمكن للمجموعة أن تتقدم بطلب أو طلبين للتمويل بحجم أقصى قدْره 3000 تاكا للقرض الأول؛ ورئيس وسكرتير المجموعة هما الأخيران في ترتيب المجموعة بالنسبة لأخذ القروض؛ ولا يُسمح للمجموعة بالتقدم بطلب قرض ثاني إذا لم يتم سداد القرض الأول، أو إذا كانت هنالك متأخرات. تُمنح القروض بغرض الاستثمار في المشروعات المُدرة للدخل كالتجارة وتربية الحيوانات بسعر فائدة 16% في السنة، ويكون القرض لمدة 52 أسبوعا، حيث يتم السداد أسبوعيا في اجتماع المجموعة بمنزل أحد الأعضاء، وتُحاسَب المجموعة لعدم سداد أي فرد من أفرادها.

3.2.2.3.2. أنواع القروض في المصرف

تتمثل في [126] ص(9):

- القرض العام

وهو النوع الأساسي من القروض في المصرف ويحصل عليه كل أعضاء المصرف، والحد الأقصى له 10 آلاف تكا، ويُستخدم في جميع أغراض الاستثمار الفردي.

- القرض الموسمي

الغرض منه هو دعم الزراعات الموسمية، وله نوعان: فردي والحد الأقصى له 3 آلاف تكا تُسترجَع في موسم الحصاد أو خلال ستة أشهر، وجماعي يبلغ حده الأقصى10 آلاف تكا للمجموعة و135 ألف تكا للمركز.

- قرض الأسرة

وتحصل الأسرة عليه عن طريق المرأة وهي المسؤولة عنه قانوناً، ويسدَد على أقساط أسبوعية خلال سنة واحدة، والحد الأقصى له 30 ألف تكا، لكنه يتراوح في الأغلب بين 10 و 15 ألف تكا، ويشترط فيه أن تكون المرأة قد سبق لها الاقتراض أربع مرات.

- قروض صناديق الادخار

توجد صناديق ادخار مختلفة يتم من خلالها الحصول على القروض وأهمها [126] ص(8):

- صندوق الادخار الجماعي: وهو صندوق ادخار إجباري يُلزَم به كل عضو من أعضاء المجموعة، ويبدأ السداد فيه من أسبوع التدريب الذي يسبق اعتماد المجموعة، ويستمر مع سداد الأقساط الأسبوعية بمقدار 2 تكا في الأسبوع؛ وتتجمع تلك المدخرات في حساب خاص تُدير رصيده المجموعة بمبدأ الإجماع؛ ويضاف إلى المدخرات ما يسمَى بضريبة المجموعة وهي نسبة 5 % من القروض الفردية، والغرامات التي تفرض على أحد أعضاء المجموعة لتأخره في الدفع. ويحق لكل عضو في المجموعة أن يقترض من الصندوق لأي غرض استهلاكي أو استثماري، بشرط أن تكون هناك موافقة من باقي الأعضاء؛ وإذا بلغت قيمة مدخرات الفرد في الصندوق 100 تكا يُشترَى له بها سهم واحد من أسهم البنك، يَستحق عليه نسبة من الأرباح السنوية للبنك.
- صندوق الطوارئ: وهو نوع من الغطاء التأميني لحالات التخلف عن السداد والوفاة والعجز وغيرها من الحوادث، وتتكون موارد الصندوق من الرسم الإجباري الذي يدفعه المستفيد بنسبة 5 ‰ من القروض التي تزيد عن ألف تكا. ويحدَّد مبلغ القرض الذي يحصل عليه العضو من الصندوق بعدد مرات حصوله على القروض من البنك، فالعضو الذي حصل على قرض واحد تستطيع أسرته

الحصول على 500 تكا من الصندوق، بينما من اقترض سبعة قروض كحد أقصى تحصل أسرته على مبلغ 5000 تكا.

- صندوق المدخرات الخاصة: وهو صندوق ادخار اختياري على مستوى المركز، يساهم فيه العضو بمبلغ من 1 إلى 5 تكا أسبوعيًا حسبما يقرر أعضاء المركز، وذلك في حالة رغبة الأعضاء في عمل استثمار مشترك. ويَمد البنك الصندوق بقرض لا يتعدى 10 أمثال المدخرات، ويقوم الأعضاء بسداد أنصبة متساوية من تلك القروض .

وبهذه الآلية يكون أهم إنجاز حققه المصرف على الإطلاق، هو تمكنه من عمل نموذج لنظام مصرفي ناجح قادر على توفير الائتمان للفقراء دون الحاجة لوجود ضمانات من ودائع أو عقارات.

وقد كان هذا النموذج بمثابة إلهام للعديد من الدول التي حاولت استنساخه مع تغييرات طفيفة في طريقة التمويل، ومنها على سبيل المثال، الهند(تجربة بوري)، ماليزيا (تجربة أمان اختيار عام 1987) وسيريلانكا (تجربة سيفكرد عام 1988) السودان (تجربة صندوق منظمة الدعوة الإسلامية)، وبشكل عام يُقدَّر عدد البرامج التي استلهمت من هذا النموذج بـ 233، وذلك في 58 بلدا [127] ص(11). إلا أن نجاح تلك التجارب كان محدوداً مقارنة بالتجربة الأصل، ويعود ذلك إلى أن نجاح تجربة جرامين اعتمدت أساساً على السمات التي يتميّز بها الفقراء الريفيين ببنغلاديش، وكذا على القيادة الواعية بأهمية التمويل المؤسَّسي غير المدعوم وبآلياته وبطرق استدامته، هذه القيادة متمثلة في البروفيسور محمد يونس، مؤسس التجربة، ذلك الشخص الذي يتميّز بمكونات شخصية فريدة قَلّ ما توجد في شخص آخر.

3.2.3.2. الدروس المستفادة من تجارب الدول النامية

من خلال العرض السابق يمكننا استنتاج بعض الدروس من تلك التجارب، وذلك على النحو التالي:

1.3.2.3.2. التجربة الهندية

تبرز التجربة الهندية أن نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة اعتمد بشكل كبير على الاهتمام والدعم المالي المقدم من طرف الحكومة، والنابعان من المعرفة الجيدة والدراسة المتأنية لواقع المجتمع الهندي؛ وكذا على السياسات الجديدة غير التقليدية المطبَقة من قِبَل المؤسسات الممولة لهذه المنشآت، وذلك من خلال أكثر من صيغة تمويلية بجانب التمويل النقدي والتأجير التمويلي.

كما توضح هذه التجربة بجلاء، أن استفادة الهند من مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن مرتبط بدرجة التقدم الاقتصادي للدولة بقدْر ما ارتبط بوجود قناعة سياسية راسخة لدى أصحاب القرار بالمكانة والدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه هذه الصناعات في تحقيق عملية التنمية، والتي تبلورت من خلال رؤية

إستراتيجية دقيقة تبنّت قطاع هذه المشروعات واحتضنته. ولكن كل هذا لا يعني خلو التجربة من المشاكل، فما تزال العقبات الرئيسية التي تواجه هذا القطاع، والمشاكل التي تحد من انطلاقه في معظم الدول النامية موجودة كذلك في الهند.

2.3.2.3.2. تجربة بنغلاديش

يتضح من خلال استعراض تجربة بنغلاديش، أنه بالرغم مما تعانيه هذه الدولة من نقص في الموارد المالية، إلا أنها استطاعت عبر تجربة بنك جرامين من كسْر الحلقة التمويلية لصالح المنشآت الصغيرة، وذلك باعتماد البنك على التمويل المؤسَّسي بسعر الفائدة الجاري الذي بلغ حوالي 16% في السنة، ولكن بدون ضمانات مالية، وإنما من خلال تضامن المقترضين المتشابهين في الظروف.

وقد تبين أن العوامل التي أدت إلى هذا النجاح تَرجع في الأساس إلى انخفاض تكلفة تقييم المقدِرة على تحمُّل الدين بالنسبة للمتعاملين مع البنك، وذلك عن طريق تَوفُر المعلومات من المجتمع المحلى، حيث يعمل موظفو البنك عن قرب مع العملاء ويقوموا بالتوجُّه إليهم بدلاً من توجُّه العملاء إلى البنك؛ ذلك إلى جانب الضغط الذي تمارسه المجموعة للتأكد من السداد، ويعمل هذا النظام الصارم على تقليل المخاطرة وزيادة معدلات السداد التي بلغت أكثر من 98%؛ كما يرجع النجاح إلى الشخصية التي قامت بهذا الإنجاز ومعرفته بالمستوى الثقافي لأصحاب المنشآت الصغيرة وعلاج مشكلة نقص الوعي الائتماني لديهم، إضافة إلى دعم تمويل الاستثمارات النسائية والابتعاد عن البيروقراطية الحكومية.

وبهذا النموذج يتضح أن المصارف يمكن أن تساهم بفعالية في تمويل المنشآت الصغيرة، إذا وضعت أسس تمويلية مناسِبة، ترتكز على الثقة والمسؤولية والمشاركة.

من خلال ما تقدم في هذا الفصل، نستخلص أن التمويل يحظى بأهمية ومكانة خاصة في حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن حاجتها للأموال هي حاجة مستمِرة وواسعة، فهي تشمل الأموال الموجَّهة للاستثمار وتلك الموجَّهة للاستغلال. ولتلبية هذه الاحتياجات تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر تمويل داخلية وأخرى خارجية، بحيث لكل مصدر من هذه المصادر مزايا وعيوب، وهذا ما يجعل المؤسسة بل ويتطلب منها أن تَعرف كيف تُفاضل وتختار بينها، وفقاً لما يحقق أهدافها ومصالحها.

غير أن لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل السابقة، ولاسيما الخارجية منها، غالباً ما يكون مصحوباً بصعوبات وعقبات كبيرة، والتي يؤول مصدرها في بعض الأحيان إلى ضعف قدرات ومهارات صغار المستثمرين، وإلى قصور المحيط المالي، وفي أحيان أخرى إلى عدم تفهُم المؤسسات المصرفية لحقيقة حال المشروعات الصغيرة، والتشدد في منح التمويل اللازم لها بسبب ضعف الضمانات لديها.

ولحَل هذه المشاكل أو التخفيف منها، أخذت كل من اليابان ، الو.م.ا، الهند وبنغلاديش، تسعى بمختلف الطرق والسياسات لتوفير تشكيلة واسعة ومتنوعة من المصادر التي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات التمويل لهذه المشروعات وإمكانياتها المحدودة، والقادرة على سد الفجوة التمويلية التي تواجهها؛ حيث يشير استقراء تجارب هذه الدول أن مواجهة مشاكل التمويل للصناعات الصغيرة تمت عن طريق دعم مالي من الحكومات ومن مؤسسات تمويلية جديدة لها سياسات غير تقليدية، اتخذت شكل بنوك وجمعيات وصناديق، وكذلك بمساعدة هيئات ومكاتب الائتمان التي لعبت دوراً هاماً في زيادة القدرات الائتمانية للمشروعات الصغيرة، بتوفير قاعدة بيانات استفاد منها مُجمل المجتمع الاقتصادي، ويسرت على جهات التمويل إقراض هذه المشروعات؛ كما ساهم أيضا المحيط التنافسي بين البنوك ومؤسسات التمويل في رفع الحصص المالية لتلك المشروعات.

ويدعونا هذا النجاح ولو أنه حصل في أجواء وشروط مختلفة ومتنوعة، إلى الاستنتاج بأن هذه الآليات يمكن كذلك تطبيقها والاستفادة منها عند وضع البرامج والسياسات المتعلِقة بتطوير الجانب المالي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ولكن بعد تكييفها مع واقعنا الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل 3
الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بعد استعراضنا للمشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، والتعرّف على أهم البرامج والسياسات التي انتهجتها نماذج من الدول المتقدمة منها والمتخلفة في تذليل تلك المشكلات، نجد من الضروري التطرق إلى التجربة الجزائرية في مجال تمويل هذه المؤسسات، وذلك من خلال إلقاء الضوء على مختلف القنوات والآليات التمويلية التي خصّصتها الحكومة حتى الآن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقييم مدى مساهمتها في تجاوز الإشكالية المالية لتلك المؤسسات.

ونعتقد هنا أن هذا التقييم لن يكون مكتملاً من دون القيام بدراسة ميدانية يكون هدفها التقرب من الواقع الحالي لإشكالية تمويل مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، وتحديد حدة العوائق المالية التي تواجهها، وذلك بما يمكّن من استنباط حلول واقعية وعملية معالجة لهذه المعوقات. ولأجل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: قنوات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
المبحث الثاني: دراسة ميدانية للمشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1.3. قنوات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في سبيل ترقية ودعم المحيط المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، قامت الحكومة الجزائرية إلى جانب سنها للنصوص التشريعية والقواعد المتضمَنة في السياسة الاقتصادية وقوانين المالية، بإنشاء هيئات تمويلية وباستحداث مجموعة من البرامج والآليات الداعمة لتلبية احتياجات هذه الصناعات.ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو هل تلك الإجراءات والبدائل كانت كافية للاستجابة للمتطلبات المالية لهذه المؤسسات بما يوافق تطلعاتها وخصوصياتها؟.

للإجابة عن هذا التساؤل سنحاول في ظل هذا المحتوى أن نستعرض بداية هياكل دعم هذه المؤسسات، ثم أهم المصادر الممِولة لها سواء المباشرة أو غير المباشرة ومن ثَم الحكم على مدى نجاعتها.

1.1.3. هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في إطار سياسة إنعاش الاستثمارات وترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة قامت مختلف الحكومات بوضع هيئات عديدة مساعدة على تطبيق هذه السياسة، حيث تنحصر مهام تلك الهيئات في التخطيط والتوجيه والمراقبة، وليست لها وظيفة تمويلية، لكن هذا لا يمنع أنها تساعد في حل العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه المحيط المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أهم هذه الهيئات:

1.1.1.3. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئت هذه الوزارة سنة 1991 كوزارة منتدبة مكلَّفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتباراً من سنة1993. وهي مكلَّفة بـ:

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها؛
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة، وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمِرين في هذا القطاع؛
- تجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [61] ص(176) ؛
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وبهذه المهام، فإنها تسعى للمساهمة بفعالية في توجيه وتأطير وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد أنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصِّصة في ترقية القطاع المذكور، ومنها

المشاتل وحاضنات الأعمال، ومراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [128] ص(57).

2.1.1.3. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات (ANDI)

هي مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي [129] ص(57)، أنشئت بموجب المرسوم رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلِق بترقية الاستثمارات، تهدف إلى تسهيل الاستثمار وتجاوز الصعوبات التي اعترضت أصحاب المشاريع في إطار وكالة دعم و ترقية الاستثمارات (APSI)، وكذا التعريف بالفرص الاستثمارية في الجزائر. ولتحقيق هذه الأهداف أُوكِلت لها المهام التالية [61] ص(183):

- ضمان ترقية و تنمية ومتابعة الاستثمارات؛
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمِرين الوطنيين والأجانب؛
- تسهيل الإجراءات المتعلِقة بإقامة المشاريع، من خلال الشباك الموحَد، الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛
- ضمان التزام المستثمِرين بدفاتر الشروط المتعلِقة بالاستثمار.

وفي إطار المهام السابقة أحصت الوكالة خلال سنة 2007، 11697مشروع استثماري (محلي وأجنبي) مصرَح به، بتكلفة إجمالية بلغت 822 937 مليون دج، ساهمت في توفير 883 158 منصب شغل. وتتركز معظم هذه الاستثمارات في مشاريع قطاع النقل الذي يُعد الأكثر استقطاباً للمستثمِرين باستحواذه على 8293 مشروع، أي ما نسبته 70.90 % من مجموع المشاريع، يليه قطـاع الصناعة بـنسبة 13.14 % وهو ما يعادل 1537مشروع استثماري [17] ص(28).

3.1.1.3. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 05-165 بتاريخ 3 ماي 2005، وذلك في إطار التكفل بمتابعة تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أعدته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف، وهو برنامج يمس كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويمتد إلى غاية سنة 2013.

وقد اسنِد للوكالة جملة من المهام، تتمثل أهمها في [130] ص(5):

- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها؛

- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج؛
- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين وتطوير تنافسيتها.

وفي إطار هذه المهام وقّعت الوكالة بروتوكولات تفاهم مع 22 جمعيات ومنظمات مهنية لمرافقتها في تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد سجلت الوكالة إلى غاية نوفمبر 2008 اهتمام747 مؤسسة في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وقد أودعت 422 مؤسسة مصغرة وصغيرة ومتوسطة طلبات للانخراط، تم معالجة 341 طلبا منها عن طريق عمليات التشخيص الأولي [131] ص(6).

4.1.1.3. الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF)

تُعد هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع لوصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات؛ وقد اندرج إنشائها ضمن النشاطات المنجَزة في إطار آلية ترقية الاستثمار، وكإحدى توصيات التشخيص المتعلِق بإستراتيجية العقار الصناعي الذي تم مناقشته في فيفري 2007، وذلك بعد أن حُلت لجان الدعم المحلية لترقية الاستثمار (CALPI) المُنشأة سنة 1994، والتي لم تؤدي الدور المنوط بها، والمتمثل أساساً في توفير قطع الأراضي الخاصة بالمشاريع الاستثمارية.

وتتمثل المهام الرئيسية للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري التي تتوفر حالياً على شبكة تضم عشرة (10) مديريات جهوية، في [132] ص(3-4):

- جمع المعلومات المتعلِقة بالعرض والطلب العقاري والاتجاهات الكبرى للسوق العقارية وآفاقها، وتقديمها إلى السلطات العمومية؛
- إعداد جدول أسعار العقار الاقتصادي مع تحيينه كل ستة (6) أشهر؛
- وضع بنك للمعطيات يجمع العرض الوطني حول الأصول العقارية والأوعية العقارية وجعلها تحت تصرف المستثمِرين.

أي أن مهامها تتمحور حول إظهار سوق عقارية حرة موجَّهة لترقية الاستثمارات.

2.1.3. مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من أهم القنوات التمويلية التي تلجأ إليها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للحصول على التمويل المناسِب لنشاطاتها نجد:

1.2.1.3. البنــوك التجــارية

تلعب البنوك التجارية من خلال ما تقدمه من قروض، دوراً كبيراً في إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل نشاطاتها، وتزداد تلك الأهمية بشكل خاص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والدول النامية عموماً، وذلك كنتيجة لضُعف الأسواق المالية وغياب المقومات المؤسسية الفعالة التي تستجيب لتطلعاتها وخصوصياتها.

ولوعي السلطات الجزائرية بأهمية هذا المصدر التمويلي قامت بالمضي قُدما في وضع بروتوكول بشأن ترقية الوساطة المالية المشتَركة بين قطاع تلك المؤسسات والبنوك العمومية (BDL,CNMA ,CPA BADR , BNA,)، وقد وقعا الطرفان على البروتوكول في 23 ديسمبر 2001، وذلك بأن يعملا من خلاله على [133] ص(5-6):

- توفير شروط ترقية العلاقات السليمة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية الخمسة، وهذا طبقاً لقواعد الحيطة المتعددة المحدَّدة من طرف بنك الجزائر؛
- توجيه القروض البنكية لصالح الأنشطة المنتِجة، ذات القدرة الكبيرة على النمو والقيمة المضافة والقدرة على امتصاص البطالة؛
- تفعيل توظيف خطوط القروض الخارجية عبر برنامج اتصال مباشر وفعال؛
- تطوير منهجية موحَدة وتشاورية، وذلك بالتعاون مع الوزارة المكلَّفة بالمالية والوزارة المكلَّفة بالشؤون الخارجية، لبحث وتعبئة التمويلات الخارجية لدى الممولين الدوليين؛
- مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرة التصديرية عن طريق التمويل الملائم؛
- تطوير الخبرة البنكية اتجاه المؤسسات، عند إعداد مخطط النشاطات المتوقَّعة؛
- وضع برامج تكوينية لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإطارات البنك، حول إجراءات تقديم التدفقات المالية؛
- وضع في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقاييس وشروط تقديم ملفات القروض؛
- المبادرة بتحسين زبائن البنك من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تنظيمهم في شكل "نادي الأشغال" كشريك للبنوك العمومية الخمسة.

- حصيلة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سجلت القروض الموجَّهة من طرف البنوك الجزائرية للقطاع الخاص المتضمِن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعاً محسوساً، لاسيما في الآونة الأخيرة أين بلغت قيمتها وعلى اختلاف أنواعها أكثر من 1214.4 مليار دج، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم12: حجم القروض المقدَّمة من طرف البنوك وفقا للطابع القانوني للقطاع خلال الفترة (2004-2007)

[134] ص(98)

الوحدة: مليار دج

السنوات / نوعية القطاع	2004		2005		2006		2007	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
القطاع الخاص	674,7	43.9	896,4	50.3	1 055,7	55.4	1 214,4	55.1
القطاع العام	859,7	56.1	882,5	49.7	848,4	44.6	989,3	44.8
إجمالي القروض	1 534,4	100	1 778,9	100	1 904,1	100	2 203,7	100

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن القطاع المصرفي الجزائري أصبح يولي اهتماماً متزايداً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بدليل أن حجم الموارد المالية المُخصَّصة من قِبَل البنوك بمختلف أنواعها للقطاع الخاص عرف تطوراً ملحوظاً وبشكل تدريجي خاصة بعد سنة 2004؛ فبعدما كانت الحصة الأكبر من تلك الموارد تعود للقطاع العام (أكثر من 56 %خلال سنة 2004)، أصبحت تلك الحصة من نصيب القطاع الخاص والتي بلغت 214.4 1 مليار دينار خلال عام 2007، بما يمثل نسبة55.1 % من إجمالي الموارد الموجَّهة لتمويل الاقتصاد والمُقدَّرة بـ 203.7 2 مليار دج؛ لتحقّق بذلك القروض الموجَّهة للقطاع الخاص نسبة نمو بلغت80% في الفترة (2004-2007).

ويمكن إرجاع هذا النمو بشكل خاص إلى استحداث صناديق ضمان القروض التي ساهمت في تحفيز البنوك على تمويل مشاريع هذه المنشآت.

وحسب الإحصائيات المتوفَرة فإن الجزء الأكبر من إجمالي القروض الممنوحة يعود إلى القروض القصيرة الأجل التي فاقت نسبتها خلال جميع السنوات السابقة 51 %من إجمالي القروض التي وفّرتها المصارف، وهذا بسبب أن معظم موارد البنوك في الجزائر تُعتبر قصيرة المدى. ولكن ابتداءاً من سنة2006 شهدت نسبة تلك القروض القصيرة انخفاض إلى 48.1 % وارتفاع نسبة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل إلى أكثر من51% [134] ص(100)، مما يبين أن هناك مساعي جادة بدأت تُبذل لتفعيل هذا النوع من مصادر التمويل.

كما تشير الإحصاءات إلى أن النصيب الأكبر من تركيبة هذه القروض، يوجّه أساساً إلى تمويل التجارة الخارجية، أي لقروض الاستيراد والتصدير بدل الاستثمار الذي لا تتجاوز حجم التمويلات الموجَّهة إليه 10%، وذلك مرتبط بالدرجة الأولى بارتفاع قيمة الواردات الجزائرية، التي تجاوزت سقف 27 مليار دولار، وكذا لسهولة تعامل البنوك مع هذا النوع من القروض، سواء عبر الاعتمادات المستندية أو التسليمات المستندية [135] ص(5).

وقد قُدِّرت قيمة الالتزامات لفائدة القطاع الخاص بالنسبة للبنوك الوطنية الستة بـ 924 مليار دج، في حين ساهمت البنوك الخاصة بقيمة 250.4 مليار دج [134] ص(98)؛ أي أن البنوك العمومية تحتكر سوق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك باستحواذها على حوالي 88.5% من نشاط السوق المصرفية، مما يعني أن هيكل السوق المصرفي في الجزائر يسوده نمط احتكاري مطلق لصالح البنوك العمومية، وذلك كنتيجة حتمية لكثرة الفروع والوكالات التي تميّزها عن بنوك القطاع الخاص الذي بلغ عدد وكالاته وفروعه حسب إحصاءات سنة 2007، 194 وكالة موزَعة على المستوى الوطني، مقابل 1093وكالة للقطاع المصرفي العمومي [134] ص(94).

ولكن بشكل عام، بالرغم من النمو المحقَّق على مستوى القروض المُخصَّصة من قِبَل البنوك للقطاع الخاص بما فيه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن ذلك يبقى غير كافي، حيث يوجد عدد هائل من ملفات القروض لدى البنوك لازالت تواجه صعوبات في التسيير الداخلي، وعدم التحكم في التسيير المالي عن طريق الإعلام الآلي وتحليل الأخطار بدقة، ولازال تعامل البنوك مع تلك المشاريع يخضع لنفس الشروط التي تتعامل بها مع بقية المتعاملين في سوق الائتمان، دون مراعاة للاختلافات بين أحجام المشروعات الاقتصادية. مما يعني أن تنفيذ مبادئ البرتوكول المتعلِقة بمنح الأولوية لتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مازالت محدودة، وهو الأمر الذي يؤدي في مجمله إلى تجميد نمو تلك المشاريع، ووئد العديد منها في المهد.

2.2.1.3. الهيئــات التمويلية الحكــوميــة

نشير بداية إلى أن هذه الهيئات لا تنحصر مهامها في التمويل فقط وإنما تساهم أيضا في توفير الدعم لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل أهم هذه الهيئات في:

1.2.2.1.3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

أنشِئت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرَخ في 08 سبتمبر 1996، الذي عَرّفها على أنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، -معنى ذلك أنها ليست بهيئة إدارية بحتة ولا مؤسسة مالية كباقي المؤسسات ولا اقتصادية ولا اجتماعية، وإنما يمكن إضفاء عليها كل هذه الصفات ولا يمكن تحديدها بمفهوم من المفاهيم السابقة الذكر -، وتخضع هذه الهيئة لسلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلَّف بالتشغيل والتضامن المتابَعة العملية لجميع نشاطاتها [136] ص(10).

وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمهام التالية [137] ص(10-11):

- تشجع كل أشكال الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب؛
- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، خاصة منها الإعانات، والتخفيض في نسب الفوائد؛
- تُتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع، مع الحرص على احترامهم لبنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛
- إتاحة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم؛
- تقديم الاستشارات ويد المساعدة لأصحاب المشاريع، وذلك من حيث التسيير المالي وتعبئة القروض؛
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية، في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل، ومتابَعة إنجازها.

1.1.2.2.1.3. أنواع التمويلات الممنوحة من طرف الوكالة

في إطار سعي الوكالة لتشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، قامت بتوفير صيغتان للتمويل، هما:

- التمويل الثنائي

تتم هذه الصيغة بين صاحب المشروع والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ومن خلالها يكون رأسمال المؤسسة عبارة عن مساهمة مالية من قِبل صاحب المشروع، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة.

ويتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين يوضحهما الجدول التالي:

الجدول رقم13: الهيكل المالي للتمويل الثنائي [138] ص(8)

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فوائد
المستوىI:≤ 2.000.000دج	%75	%25
المستوىII: مابين 2.000.001 دج - 10.000.000 دج	%80	%20

يتضح من الجدول أعلاه، أن القروض بدون فائدة التي تُمنح من طرف الوكالة تتغير نسبتها حسب قيمة الاستثمار، وذلك في ظل علاقة عكسية، حيث كلما اتجه المبلغ الإجمالي للاستثمار نحو الارتفاع، اتجهت نسبة القروض بدون فائدة نحو الانخفاض؛ في حين يقابَل التزايد في المبلغ الإجمالي للاستثمار بارتفاع في نسبة

المساهمة الشخصية لصاحب المشروع، وذلك بنفس معدل الانخفاض المسجّل على مستوى القروض بدون فوائد. وعليه فإن العبء الأكبر في التمويل وفقا لهذه الصيغة يقع على عاتق صاحب المشروع بالدرجة الأولى، تليه في ذلك القروض بدون فائدة.

- التمويل الثلاثي

يتم هذا النوع من التمويل بين الطرفين السابقين (صاحب المشروع والوكالة) والبنك، وفي هذه الحالة رأسمال المؤسسة يشمل كل من المساهمة المالية لصاحب المشروع، والقرض بدون فائدة المقدَّم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وكذا القرض البنكي.

وتتعلق هذه الصيغة التمويلية هي الأخرى بمستويين، كما يوضحهما الجدول الموالي :

الجدول رقم14: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي [138] ص(7-8)

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية		القرض بدون فوائد (من طرف الوكالة)	القرض البنكي	
	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
المستوىI:≤ 2.000.000دج	%5	%5	%25	%70	%70
المستوىII: مابين 2.000.001دج - 10.000.000دج	%8	%10	%20	%72	%70

من خلال الجدول يمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

- القروض بدون فائدة المقدَمة من قِبل الوكالة تتغير نسبتها حسب المبلغ الإجمالي للاستثمار، وذلك في ظل علاقة عكسية مثلما هو الحال في صيغة التمويل الثنائي، غير أن معدل هذه القروض لا يتغير بتغير نوعية أو صيغة التمويل سواء في الثنائي أو الثلاثي.
- المساهمة المالية الشخصية لأصحاب المشاريع، تتغير نسبتها وفقا لتغير حجم الاستثمار وموطنه، حيث نجد نسبة تلك المساهمة ترتفع بارتفاع قيمة الاستثمار، في حين إذا أخذنا بعين الاعتبار موطن الاستثمار، نجدها تنخفض في المناطق الخاصة مقارنة بالمناطق الأخرى.ونقصد بالمناطق الخاصة هنا، تلك المناطق التي تتميز بخصوصيات اقتصادية واجتماعية، كارتفاع مستويات البطالة بها وغيرها من العناصر التي تتلاءم بصورة أفضل والأهداف التي ترمي إليها عملية استحداث المؤسسات المصغرة. ولكن في المجمل تبقى نسبة المساهمة الشخصية وفقا لصيغة التمويل الثلاثي حِد منخفضة مقارنة بصيغة التمويل الثنائي، وذلك لوجود طرف ثالث في العملية ألا وهو البنك.
- وفقا لصيغة التمويل الثلاثي فإن البنوك تُعتبر هي المساهِم الأساسي في التمويل من خلال ما تمنحه من قروض، والتي تزداد نسبتها بتزايد حجم الاستثمار، وباختلاف موطنه. ويتم ضمان تلك القروض من

طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع (FCMGRCJ) *، إلى جانب تخفيض جزء هام من فوائدها، حيث تأخذ وكالة دعم تشغيل الشباب على عاتقها تسديد نسبة من فوائد القرض الذي تحصل عليه المؤسسة من البنك، ويتحمل المستفيد من القرض فارق نسبة الفائدة غير الخاضع للتخفيض. ويتباين مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط، وذلك على النحو التالي [139] ص(15):

المناطق الخاصة: يتم فيها تخفيض نسبة الفائدة حسب أهمية القطاع:

- القطاعات ذات الأولية (الزراعة، الصيد، الري)90%.
- القطاعات الأخرى75%.

المناطق الأخرى: يكون التخفيض فيها بالشكل التالي:

- القطاعات ذات الأولية (الزراعة، الصيد، الري)75%.
- القطاعات الأخرى50%.

2.1.2.2.1.3. الامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة

تستفيد المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة من تسهيلات جبائية، تختلف بين مرحلة إنشاء المؤسسة، ومرحلة الاستغلال.

- مرحلة تنفيذ المشروع

خلال مرحلة تنفيذ المشروع تستفيد المؤسسة المصغرة من [138] ص(9):

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة(TVA) للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- تخفيض بنسبة 5% من حقوق الجمركة على معدات التجهيز المستورَدة؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل لعقود تأسيس المؤسسة؛
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصَّصة لمزاولة النشاط.

- مرحلة استغلال المشروع

تستفيد المؤسسة المصغرة على مدى 3 سنوات، ابتداءاً من تاريخ انطلاق النشاط بالنسبة لمجمل المناطق، وعلى مدى 6 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة من [138] ص(9):

* Fonds de Caution Mutuelle de garantie Risques-crédits jeunes promoteurs.

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، ومن الرسم على النشاط المهني (TAP)؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصَّصة لنشاطات المؤسسات المصغرة.

- مرحلة التوسع

يمكن للمؤسسة المصغرة التي مضى على ممارسة نشاطها 3 سنوات مع وجودها في مناطق عادية، أو 6 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، والراغبة في توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط أو في نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي لها، الاستفادة مرة ثانية من جميع الامتيازات المذكورة سلفا، ولكن يتم ذلك بعد تسديدها لنسبة 70 %من ديونها وإثبات مردوديتها.

3.1.2.2.1.3. حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

كانت الانطلاقة الفعلية للوكالة في السداسي الثاني من سنة 1997، وتم خلالها إيداع 16961 ملف تحتوي على نوايا لخلق 10285 منصب شغل، في حين أنه صودق على 14918 مشروع فقط؛[140] إلا أنه مع نهاية شهر جوان 2008 سَجلت الوكالة قفزة إيجابية في أدائها وذلك من خلال [26] ص(30-31):

- تسليم 957 342 شهادة تأهيل للاستفادة من التمويل بصيغتيه الثنائي والثلاثي، وبتوقع خلق 969 953 منصب شغل.
- التمويل الفعلي لـ219 90 مشروع، بقيمة استثمارية معادلة لـ 188.3 مليون دج، وتتوزع تلك المشاريع في الأساس على كل من قطاع الخدمات الذي يُعد القطاع الأكثر استقطاباً للمستثمرين باستحواذه على 30.61% من مجموع المشاريع المموَلة، يليه قطـاعي الصناعة التقليدية ونقل المسافرين بـنسبة 15.56%و 13.66% على التوالي، في حين استحوذ قطاع الفلاحة على نسبة 11.65% من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة، أما باقي القطاعات (الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الري، الصيد، الصيانة والأعمال الحرة) فاستحوذت على نسب متفاوتة فيما بينها من مجموع عدد المشاريع المموَلة. وقد بلغت مناصب الشغل التي أُنشِئت في هذا الإطار481 254 منصب.

وترجع أسباب هذا التطور بالخصوص، إلى أمرين:

- استحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان 70 % من أخطار القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويشكل هذا الصندوق ضماناً إضافياً للضمانات المقدَّمة من طرف المؤسسات الصغيرة، وهو الذي حفّز نوعاً ما البنوك على تمويل مشاريع الوكالة [141] ص(3).

- قيام السلطات ببناء 100 محل في كل بلدية من البلديات، مع وضع المحلات ذات الطابع المهني والحرفي التي أخلتها المؤسسات العمومية المُنحلة على المستوى المحلي تحت تصرف البطالين ذوي المشاريع في شكل إيجار أو بيع بالإيجار، وهذا اعتباراً لما يعترض الشباب من صعوبات في إيجاد محلات لممارسة نشاطهم المهني [142] ص(8-10).

لكن رغم الجهود المبذولة من طرف الوكالة والإيجابيات التي حققتها، إلا أنها تميزت أيضا بمجموعة من النقائص والسلبيات، أهمها غياب المتابَعة التامة في تنفيذ المشاريع، وطول مدة الإجراءات الإدارية، إلى جانب نقص الشفافية وسيادة البيروقراطية والرشوة في توزيع تلك المشاريع؛ حيث يُلاحَظ في هذا الإطار أن قرارات توزيع المشاريع الاستثمارية التي تُقدمها الهيئة تتم في معظم الأحيان من غير دراسة اقتصادية واجتماعية دقيقة، الأمر الذي يفسر تركُز معظم الاستثمارات في القطاعات السالفة الذكر.

2.2.2.1.3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

أُنشِئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-14المؤرَخ في22 جانفي 2004، كهيئة ذات طابع خاص يُتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تنفيذ التوجهات العامة لبرامج الحكومة في مجال محاربة البطالة والفقر، وتدعيم أصحاب المبادرات الفردية ومساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص [143] ص(17)؛ لذلك فإن مهامها الأساسية تنحصر في:

- منح قروض مصغرة بدون فائدة، موجَّهة لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين؛
- تقديم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر؛
- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، والمشاركة في تحصيل الديون غير المسدَدة في آجالها [144] ص(7).

ولأجل ضمان المهام المسنَدة إليها، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي من خلال 49 تنسيقية ولائية (منها 2 بالجزائر العاصمة) ومرافق واحد لكل دائرة، وهذا النموذج يمكّن من تنفيذ العمل الجواري وتقصير الآجال لاتخاذ القرارات.

- أنواع القروض المقدّمة من طرف الوكالة

تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة وفق ثلاث صيغ، ابتدءاً من سلفة بنكية صغيرة لا تتجاوز كلفتها 30000دج (السلف الغير معوضة)، إلى غاية الوصول إلى السلف ذات الأهمية الفائقة بكلفة

400000 دج، والتي تستدعي تمويلاً بنكياً، ويتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهر (من سنة إلى خمسة سنوات)، وذلك على النحو التالي:

- في حالة شراء المواد الأولية التي لا تتجاوز تكلفتها 30000دج تَمنح الوكالة سلفة بدون فائدة مُقدرة بـ 90% من الكلفة الإجمالية، وتكون المساهمة الشخصية لصاحب المشروع 10% .
- في حالة المشاريع التي تتراوح تكلفتها بين 50000 إلى 100000 دج، يتم تمويلها بقروض تُقدَّر بـ 95% إلى 97 % من تكلفة المشروع، وبمعدلات فائدة مخفضة من 10 إلى 20% من معدلات الفائدة التجارية المطبَقة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والفارق مع معدل الفائدة الحقيقي تتحمله الوكالة؛ أما المساهمة الشخصية في هذه الحالة فتتراوح بين 3 إلى 5% من قيمة المشروع.
- بالنسبة للمشاريع التي تتراوح قيمتها بين 100000دج إلى 400000 دج يتم التمويل بقروض بنكية تُقدَّر بـ 70% من تكلفة المشروع وبمعدل فائدة مخفض من 10 إلى 20% من معدلات الفائدة التجارية، إلى جانب منح سلفة بدون فائدة تُقدَّر بـ 25% من الكلفة الإجمالية للمشروع، وقد ترتفع إلى 27% إذا كان المستفيد حاملاً لشهادة أو وثيقة معادِلة معترَف بها أو إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة في الجنوب أو الهضاب العليا؛ أما المساهمة الشخصية فتُقدر بـ 3%إلى 5% من قيمة المشروع.

ومن أجل تعزيز الصيغة التمويلية الأخيرة للوكالة، قامت الدولة بإنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرَخ في 22 جانفي 2004، حيث يضمن هذا الصندوق للبنوك تعويض نسبة 85% من الديون المستحَقَة وفوائدها في حالة فشل المشروعات المموَلة التي تتراوح كلفتها بين 100000 و400000 دج [145] ص(13).

- حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

بلغت عدد القروض المقدَمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية مارس 2008 حوالي 46791 قرض مصغر، بما يعادل قيمة مالية قدْرها 1.411 مليار دج، منها 44356 قرض من النمط الأول "سلفة دون فائدة"، و2435 قرض من النمط الثاني الذي يتضمن تدخل البنك لتمويل مشاريع لا تتعدى قيمتها 40 مليون سنتيم.

ويلاحَظ هنا ضُعف نسبة قبول طلبات القروض المصغرة من النمط الثاني مقارنة بنسبة قبول طلبات النمط الأول المخصَّص لتمويل شراء المواد الأولية التي لا تتعدى قيمتها 30 ألف دج، ويرجع ذلك إلى أن عملية منح القروض البنكية بدأت سنة 2006، بينما مُنحت أول سلفة دون فائدة في مارس 2005 أي بفارق سنة من النشاط، كما أن البنوك تأخذ وقتاً كبيراً في دراستها للملفات إلى جانب رفض العديد منها [146] ص(5). ويتصدر قطاع الصناعة قائمة قطاعات النشاط المستفيدة من القروض الممنوحة من طرف الوكالة، وذلك باستحواذه على 43 % من إجمالي القروض، ويليه في ذلك كل من قطاع الزراعة بنسبة 23% وقطاع

الصناعات التقليدية بـ 18%، أما قطاع الأشغال العمومية وقطاع الخدمات فقد حصلا على حصص محدودة من القروض تراوحت بين 12% و4 % على التوالي. وقد ساهمت تلك القروض مجتمِعة في خلق 80.000 منصب شغل، أما نسبة التحصيل الإجمالية لها فقُدرت بـ 50.6% من مجموع القروض المقدَّمة، الأمر الذي ينعكس سلبا على الاستمرار المالي لهذه الوكالة [147] ص(3).

3.2.2.1.3. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هو هيئة حكومية أُنشئت في سنة 1994 للتخفيف من العواقب الاجتماعية الناجمة عن التسريحات الجماعية للأجراء العاملين بالقطاع الاقتصادي، والمقرَّرة على إثر تطبيق مخطط التعديل الهيكلي.

وقد عَرف الصندوق عدة محطات في مساره، حيث في كل مرة كانت تُوكل له مهام جديدة من قِبل السلطات العمومية، فبالإضافة إلى مهمة التأمين على البطالة المنوطة به منذ إنشائه، اسنِد إليه سنة 1998 مهمة دعم إعادة إدماج البطالين ومساعدة المؤسسات المواجهة للصعوبات، كما أسنِدت له مسؤولية المتابعة والتسيير والإشراف القانوني على جهاز التكفل بالبطالين ذوي المشاريع والبالغ عمرهم بين 35 و50 سنة [148] ص(1)، تبعًا للمرسوم الرئاسي رقم 03-514 المتعلِق بحق العاطلين الذين أعمارهم تتراوح مابين 35 و50 سنة -سواء كانوا عمالاً وفقدوا مناصب عملهم أو عاطلين لم يشتغلوا أبدًا- في الحصول على قروض ميسّرة بهدف إنشاء مؤسسات مصغرة من أجل الخروج من البطالة [149] ص(5-6).

وقد تطرق المرسوم التنفيذي رقم 02-04 إلى كل الشروط التفصيلية لذلك، بشرط ألا يتجاوز المشروع سقف 5 ملايين دج، وأن تكون المساهمة الشخصية لصاحب القرض ذات قيمة منخفضة بنسبة 5% إلى 10% من مجمل رأس المال، والباقي يُدفع عن طريق الصندوق والبنك، وتختلف المساهمة الشخصية حسب قيمة ومنطقة الاستثمار كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 15:هيكل التركيبة المالية لمشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة [150] ص(6)

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية		القرض البنكي	القرض بدون فوائد (من طرف الصندوق)	
	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
المستوىI:≤ 2.000.000دج	%5	%5	%70	%25	%25
المستوىII: مابين 2.000.001-5.000.000دج	%8	%10	%70	%22	%20

يتضح من الجدول أعلاه، أن القروض بدون فائدة التي تُمنح من طرف الصندوق والمساهمة الشخصية لصاحب المشروع، تتغير نسبتهما حسب قيمة ومنطقة الاستثمار، أما مساهمة البنوك فهي ثابتة في كلا الحالتين، وذلك بنسبة تصل إلى 70 % من قيمة المشروع. ويتم سداد هذه القروض بفوائدها خلال خمسة سنوات؛ هذا مع العلم أنه يتم تخفيض جزء هام من تلك الفوائد لتقع على عاتق الصندوق، في حين يتحمل المستفيد فارق نسبة الفائدة غير الخاضع للتخفيض، ويتباين مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط كما هو معمول به في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

وإلى جانب ذلك يمنح الصندوق لصاحب المشروع امتيازات جبائية تتلخص في الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، والتخفيض بنسبة 5% من حقوق الجمركة على معدات التجهيز المستورَدة، وكذا الإعفاء من حقوق التسجيل لعقود تأسيس المؤسسة؛ كما تستفيد المؤسسة المصغرة على مدى 3 سنوات ابتداءاً من تاريخ انطلاق النشاط، من الإعفاء الكلي على كل من الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على النشاط المهني، ومن الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصَّصة لنشاطات المؤسسات المصغرة [151] ص(2).

- انجازات الصندوق

وفقاً للإحصاءات المتوفَرة، فإن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وفي إطار جهاز التكفل بالبطالين ذوي المشاريع المتراوح أعمارهم مابين 35 و50 سنة، قد تمكن منذ سنة 2004 وإلى غاية نوفمبر2005، من استقبال 198500 شخصا معنياً باستحداث النشاط، وتم اعتماد 19700ملف من قِبل لجان الانتقاء والاعتماد من إجمالي عدد الملفات المودعة على مستوى الصندوق والمقدَرة بـ23238 ملف، في حين تم على مستوى البنوك إيداع 9183 ملف وحظي بالقبول 2622 ملف، وهو ما يعني أن 71.5 %من إجمالي المشاريع قد تم رفضها من طرف البنوك، الأمر الذي جعل النتائج المحقَّقة من قِبل الجهاز جِد ضئيلة مقارنة بالأهداف المنتظرة منه، حيث ساهمت تلك القروض إلى جانب السلف غير المكافأة الممنوحة من طرف الصندوق والتي بلغت 1992 سلفة في توفير 2535 منصب شغل فقط [148] ص(2).

4.2.2.1.3. وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أُنشِئت عام 1994 وتسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان. وعليه فإن المهام الأساسية للوكالة تتمثل في:

- ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية، التي تتضمن استخداماً كثيفاً للعمالة؛

- تطوير وتنمية المؤسسات المصغرة والصغيرة عن طريق قروض مصغرة تتراوح قيمتها من 50.000 دج إلى350.000 دج، وبمعدل 2% خلال مدة محدَّدة من سنة إلى خمسة سنوات؛ والتي تُمكن من توفير العتاد والأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن لتشجيع العمل الحر وتحسين مستويات المعيشة.

وقد كانت مساهمة الوكالة محدودة حيث سَجلت إلى غاية أواخر 2002، 461 119 طلب للقروض الصغيرة في كل أنحاء الوطن، ومنحت الموافقة لـ 354 51 طلب بما يشكل 42.92 % من إجمالي الطلبات المقدَّمة.

يتضح من دراستنا لهذه الهيئات أنها أوجِدت خصِّيصا لإنعاش القروض المصغرة التي تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة في إطار برامج مكافحة البطالة والفقر، لكن بالرغم من أن تجربة هذا النوع من القروض قد بدأت في التسعينات، ورغم كل الجهود المبذولة في ترقيتها إلا أنها لِحد الآن لم تعطي النتائج المرجوة، حيث تبقى الخدمات التي تقدمها تلك الوكالات دون احتياجات المؤسسات.

3.2.1.3. التمويل التأجيري Le Leasing

تُعتبر تجربة التمويل التاجيري في الجزائر حديثة العهد نسبياً بسبب غياب الإطار القانوني الذي يُعنى بهذا النوع من صيغ التمويل، إذ لم تعرف انطلاقتها الحقيقة إلا في بداية التسعينيات من القرن الماضي بعد ظهور الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10جانفي 1996 المتعلِق بقرض الإيجار، إلى جانب النظام الصادر عن بنك الجزائر الذي يحدد كيفيات تأسيس شركات الاعتماد الايجاري، والذي نتج عنه ظهور بعض التجارب في هذا الميدان، نذكر من أهمها على سبيل المثال:

1.3.2.1.3. الشركة العربية للإيجار المالي Arab Leasing Corporation (ALC)

تم اعتمادها في الجزائر في 10اكتوبر2001 كأول شركة خاصة للإيجار المالي برأسمال قدرُه 758 مليون دينار[152] ص(23)، مهمتها القيام بالتمويل التأجيري في مجال العقارات على وجه الخصوص، لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المهن الحرة وكذا الشركات الكبرى، إلا أنه في الآونة الأخيرة أدخلت الشركة وسائل تمويل جديدة قصيرة ومتوسطة المدى تسمح بتأجير العقارات الثابتة والمنقولة ذات الاستعمال الصناعي والطبي. ويتم من خلال الشركة منح قروض لا تقّل قيمتها عن 15 مليون دينار ولا تزيد عن 95 مليون دينار، وذلك على فترة إيجار مالية تمتد ما بين 4 و5 سنوات مع نسبة هامشية لا تتعدى 5 %.

وقد بدأت المؤسسة نشاطها في ماي 2002 بمنح أولى قروضها لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة إجمالية قدْرها 75.5 مليون دينار، وفي حين أنه لا توجد بيانات مفصّلة ومحيّنة عن انجازات هذه الشركة، إلا أن حسب إحصاءات 2004 والصادرة عن الشركة فإنها منحت قروض بقيمة 3.2 مليار دج

موزَعة على كل من قطاع المحروقات الذي استحوذ على 45.18% من إجمالي القروض الممنوحة، قطاع الصناعة بـ 14.5%، قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 24.12%، قطاع النقل حصل على 11.97 %، أما قيمة القروض المتبقية فموزَعة على كل من قطاع الخدمات 2.26% والتجارة 1.48%والصحة 0.44 % [153].

2.3.2.1.3. الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات (SALEM) Société Algérienne de Leasing mobilier

هي فرع للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA، مهمتها التمويل التأجيري للمنقولات في إطار النشاط الفلاحي، يبلغ رأسمالها الإجمالي 200 مليون دينار موزَع على الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنسبة 90 %، والمجموعة القابضة للميكانيك بـ 10%.

وحسب الإحصاءات فإن المؤسسة تمكنت خلال الفترة (1998-2003) من تمويل 247 مشروع يندرج في إطار المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتكلفة استثمارية معادِلة لـ47.7 مليار دج، ويشمل موضوع تلك المشاريع في الأساس العتاد الفلاحي الذي شكّل 70 %من مجموع المشاريع المموَلة [93] ص(24).

وإلى جانب ما سبق هناك شركات أخرى في هذا المجال مثل مؤسسة مغرب قرض إيجار الجزائر(MLA) وشركة قرض الإيجار الجزائرية السعودية(ASL)، إلا أن عملياتها كانت ولا تزال تتسم بالضيق والحذر الشديدين.

3.1.3. آليات التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

سعيا من الحكومة إلى تدعيم الجوانب المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بادرت إلى وضع جملة من الآليات والإجراءات، منها:

1.3.1.3. صناديق ضمان القروض

قصد تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشاركة البنوك في تقاسُم أخطار تمويل تلك المؤسسات، تم التوجُّه نحو إنشاء صناديق مخصَّصة لتقديم ضمانات مالية لهذا الغرض، وتتمثل تلك الصناديق في:

1.1.3.1.3. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR)

هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الصادر في 11نوفمبر2002 تطبيقاً للمادة 14 من القانون رقم 01-18، وانطلق نشاطه الفعلي في مارس 2004 برأسمال قدره 30 مليار دج، كما تم تدعيمه في إطار قانون المالية لسنة 2009 بغلاف مالي يقدر بـ10 ملايير دج.

ويُعتبر صندوق ضمان القروض أول آلية موجَّهة لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهو يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدَّمة لقطاع تلك المؤسسات [154] ص(14)، حيث يعمل هذا الصندوق على توفير تغطية مالية تتفاوت نسبتها من50 % إلى 80% للقروض التي تتراوح قيمتها ما بين4 مليون دج و25 مليون دج؛ أما نوع القروض التي يتم ضمانها فهي قروض الاستثمار وقروض التسيير، وتُقدم فقط للمؤسسات المنخرطة في الصندوق، والتي تدفع علاوة سنوية أقصاها 1.5% من مبلغ القرض طوال فترة محدَّدة بـ7 سنوات على أكثر تقدير [155] ص(24).

وبالإضافة إلى مهمة منح الضمانات فإن الصندوق يتولى القيام بالمهام التالية [156] ص(11-12):

- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازَع عليها؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق؛
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من تجسيد هذا الصندوق في بداية 2004، إلا أنه لم يمنح ضمانه إلى غاية نهاية مارس 2005، وذلك لـ31 مشروع فقط من إجمالي 153ملف (أي بنسبة 20% من المشاريع المقدَمة)، بضمان قدْره 527.7 مليون دينار لقروض قيمتها 1.77 مليار دينار [25] ص(54).

أما خلال السداسي الأول من عام 2008، فقدّم حوالي38 ضمان، ليبلُغ بذلك عدد ضمانات الصندوق منذ انطلاقه وإلى غاية 30 جوان 2008، 289 ضمان، منها 112 ضمان مالي مشترك موجّه لفائدة المؤسسات التي استفادت من برامج إعادة التأهيل، ويندرج هذا الضمان في إطار التنسيق بين صندوق ضمان

القروض وبرنامج الاتحاد الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " FGAR/EDPME "؛ وقد قُدرت قيمة الضمانات الممنوحة بـ7.7 مليار دج، وذلك لتغطية قيمة قرضية مُقدرة بـ 20.77 مليار دج، مما سمح بخلق 16121منصب شغل [26] ص(34-35).

وحسب التوزيع القطاعي فإن تلك الضمانات تتركز في كل من قطاع الصناعة بـ 198ضمان، قطاع البناء والأشغال العمومية 48 ضمان، قطاع الصحة27 ضمان، قطاع الخدمات 9 ضمانات، أما قطاع الفلاحة والنقل فاستحوذ كلا منهما على 3 ضمانات، في حين أن قطاع السياحة مُنح له ضماناً واحداً.

أما من حيث التوزيع الجغرافي فنجد تلك الضمانات تخص بالدرجة الأولى المناطق الوسطى من الوطن(138ضمان)، ثم مناطق الشرق(88 ضمان)، وبدرجة أقل مناطق الغرب(52 ضمان)، بينما الجنوب فحصته ضعيفة بحصوله على (11) ضمان فقط [26] ص(38-40). وهي تتبع في ذلك نفس مسار التركز الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتجدر الإشارة، إلى أنه بالرغم من التطور الملحوظ في نشاط الصندوق خلال الآونة الأخيرة، إلا أن النتائج المحقَّقة من طرفه إذا ما قورنت بمدة وجوده في ساحة العمل(أكثر من 4 سنوات)، تبقى ضئيلة، ويعود ذلك في الأساس إلى ضُعف الجانب الإعلامي حول مهام هذا الصندوق، وإلى هشاشة العلاقات المُقامة مع أطراف المنظومة البنكية، حيث أن صندوق ضمان القروض وما شابهه، لن يتمكن من تحقيق أهدافه إلا بمؤازرة من شركائه البنوك العمومية والخاصة، باعتبارهم فاعلين أساسيين في تمويل الاقتصاد وشركاء في المخاطرة، وهذه العلاقة والعمل المشترك يرتكزان أساساً على ثقة متبادلة، واحترافية نموذجية، وشفافية في إطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.1.3.1.3. صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME)

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرَخ في 19افريل 2004، إلا أنه بدأ نشاطه الفعلي في السداسي الثاني لعام 2006، وهو عبارة عن شركة ذات أسهم، رأسمالها قدْره 30 مليار دينار*.

وقد تم استحداث هذه الأداة المالية لتشجيع البنوك على المساهمة بقدْر أكبر في تمويل الاستثمار، وذلك من خلال ضمان الصندوق تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والموجَّهة لتمويل الاستثمارات المنتِجة للسلع والخدمات المتعلِقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها، والتي لا تتجاوز قيمتها القصوى50 مليون دينار [157] ص(24). وقد حُدّد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80% عندما يتعلق الأمر بالقروض الممنوحة لإنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة، ونسبة 60% في الحالات الأخرى، وذلك مقابل

* تقدر قيمة رأس المال المكتتب بـ 20 مليار دينار من إجمالي رأسمال الصندوق، منها نسبة 60% على الخزينة و40% على البنوك؛ ويتكون الفرق بين رأس المال المسموح به والمكتتب من سندات غير مكافأة يحوزها الصندوق على ذمة الخزينة.

علاوة مستحقة لتغطية الخطر تُقدَّر نسبتها القصوى بـ0.5 % من القرض المضمون المتبقي، تسددها المؤسسة سنوياً ويتم تحصيلها من قِبَل البنك لفائدة الصندوق [157] ص(25).

- حصيلة الصندوق

منذ دخوله حيز التنفيذ الفعلي في جويلية سنة 2006 وإلى غاية 31 ديسمبر 2007، تمكّن الصندوق من استقبال 204 ملف، ومن مجموع هذه الملفات صادق بالقبول على 26 ملف ومنح على أساسها قروض بقيمة 722 مليون دج، في حين تم رفض 9 ملفات بقيمة 164 مليون دج، وقام بإلغاء 69 ملف وهذا بطلب من البنوك الشريكة، أما باقي الملفات والمقدّرة بـ100 ملف والمتضمِّنة لقيمة قرضية قدْرها 2.9مليار دج فلا تزال في قيد المعالجة [17] ص(43).

وتتوزع الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق والمقدّرة في الأساس بـ26 ضمان على كل من قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 11 ضمان، قطاع الصناعة بـ 8 ضمانات، قطاع النقل بـ 5 ضمانات، قطاع الصحة وقطاع الخدمات بضمان واحد لكل منهما.

والملاحَظ هنا أن هذه التركيبة هي تقريباً نفس تركيبة القطاعات المستحوذة على ضمانات صندوق **FGAR** هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن عدد الملفات المدروسة والضمانات المقدَمة يبقى غير كافيا، ذلك على الرغم من أن الصندوق يتمتع بقدرات تمويلية تؤهله لضمان قروض نحو 5 إلى 6 آلاف مشروع استثماري بمعدل يتراوح بين 40 و 50 مليون دينار لكل مشروع [158] ص(6). وربما السر الذي يقف وراء ذلك هو حداثة هذا المنتوج المالي، إلى جانب انعدام الإقبال عليه من قِبل المؤسسات المصرفية الخاصة، وكذا تردد البنوك العمومية التي هي في نفس الوقت تُمثل المساهمين في رأسمال الصندوق، في إدماج هذه الأداة المالية في نظام منح القروض.

2.3.1.3. برامج ميدا (MEDA)

تُعتبر برامج ميدا إجراءات مرافِقة لاتفاقيات الشراكة الأورو جزائرية، وهي تهدف إلى تحسين ورفع مستوى القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية، وذلك بتأهيلها وتأهيل محيطها، وكذا تقديم الاستشارة والدراسة والتكوين لتلك المؤسسات، إلى جانب تحسين ظروف حصولها على القروض.

وقد تجسدت هذه البرامج في مرحلتين من التمويل والدعم:

- برنامج ميدا 1 (1996-2000)

من خلال هذا البرنامج، تم تخصيص غلاف مالي إجمالي قدْره 62.9 مليار أورو، منها 57 مليون

اورو مموّلة من طرف الإتحاد الأوربي،[159] ص(32) حيث تم التوقيع على اتفاقية التمويل في 14 سبتمبر 1999؛ وقد حقّق البرنامج حوالي 445 عملية تأهيل [160] ص(5).

- برنامج ميدا 2 (2000-2006)

اشتمل على غلاف مالي قدْره 106 ملايين أورو، وتم من خلاله إنجاز جهاز لتغطية الضمانات البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 20 مليون أورو، والذي ساهم إلى غاية السداسي الأول لعام 2008 في توفير 112 ضمان، بقيمة 4.3 مليار دج، لتغطية قيمة القروض المقدَّرة بـ 10.75 مليار دينار، وبكلفة استثمارية معادِلة لـ 17.43مليار دينار، مما سمح بإنشاء 9868 منصب شغل [26] ص(30).

وقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصالح مندوبية المفوضية الأوروبية في مارس من عام 2007 بإبرام اتفاقية حول تمديد برنامج ميدا -2- الذي رصد له الطرف الأوروبي 40 مليون اورو والطرف الجزائري 3 مليون اورو، والذي يهدف إلى تأهيل 500 مؤسسة جزائرية صغيرة ومتوسطة، وسيدخل البرنامج حيز التنفيذ ابتداءاً من شهر مارس لسنة 2009 [161] ص(5).

إضافة إلى الآليات السابقة، تقرّر في شهر جانفي 2004 إنشاء صندوق رأسمال المخاطر بصورة متزامنة مع صندوق ضمان القروض وبرأسمال قدْره 3.5 مليار دج؛ إلا أنه آلية لا تزال تنتظر التفعيل.

كما قامت الحكومة الجزائرية بإبرام اتفاقيات تعاون دولية ثنائية ومتعددة الأطراف، تهدف إلى تقديم مساعدات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونجد من بين الاتفاقيات المسجَّلة في هذا الإطار:

- التعاون الجزائري الألماني: تضمّن هذا التعاون [32] ص(8-9):
  - ✓ مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة إجمالية تُقدر بـ 3 ملايين أورو، ويستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكوين 50 متخصّص و250 عونا مرشدا؛
  - ✓ مشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة بغلاف مالي يُقدر بـ 2.3 مليون أورو هدفه ترقية الحركة الجمعوية بالمؤسسات.
- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية(Banque Islamique de Développement (BID : يهدف هذا البنك إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، ويُخصَّص من خلاله خطوط تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العضوة، تتم بالتنسيق مع الوساطة المالية المحلية التي تقوم بتقديمها كقروض لتلك المؤسسات على غرار خطوط التمويل المقدَّمة للمؤسسات الوطنية. وبالنسبة للجزائر فقد أثمر التعاون مع هذا البنك بالاتفاق على فتح خط تمويلي بمبلغ9.9 مليون دولار للمساهمة في تمويل المشروعات الإنمائية في الجزائر، ذلك على أن تقوم الحكومة الجزائرية بتسديد قيمته في خلال20 عاما المقبلة مع خمس سنوات فترة سماح [162] ص(358).

- التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية(Agence Française de Développement (AFD : سمح التعاون مع هذه الوكالة بتمويل القطاع العام من خلال منحها في مارس 2003 لقرض طويل الأجل بقيمة 40 مليون أورو إلى القرض الشعبي الجزائري "CPA" لمواجهة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا بتمويل القطاع الخاص من خلال فرعها Proparco الذي منح في بداية عام 2003 قرض قيمته 20 مليون أورو لمتعامل خاص للهواتف النقالة [162] ص(358).

وفي هذا السياق، يُثبت الواقع العملي لتطبيق مختلف برامج هذه الاتفاقيات عدم تمكّنها من التوصل إلى النتائج التي تطمح السلطات في تحقيقها، إذ أنها لا تغطى في أفضل الأحوال سوى نسبة 8%- 10% من احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعنى أن 90% من تلك المعونات تُستخدم في غير الأغراض المخصَّصة من أجلها، ذلك إلى جانب تأخر تسريح المبالغ المتعهَد بها كقروض لصالح المؤسسات الجزائرية في إطار التعاون، مثل ما حدث لقرض البنك الأوربي للاستثمار المقدَّر بـ 2.310 مليار أورو الذي لم يتم تسريحه إلا بعد انطلاق برنامج ميدا -2- [162] ص(364).

وخلاصة ما تقدم بيانه، أنه بالرغم من القفزة النوعية فيما يخص الإجراءات المتخَذة، ومختلف البرامج الاقتصادية والنصوص القانونية المدعِمة لمصادر تمويل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أنه يلاحظ تدني مساهمة تلك المصادر في توفير التمويل لهذا القطاع، الأمر الذي يعني أنها بدائل غير كافية للاستجابة للمتطلبات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يوافق خصوصيتها، لذا فهناك حاجة ماسة إلى تحليل الموقف بشكل يساهم في الوصول إلى بدائل وحلول واقعية للمعوقات التمويلية لهذه المؤسسات.

2.3. دراسة ميدانية للمشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على الرغم من أن الصعوبات والمعوقات التمويلية التي تواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي مشكلات عامة، تنطبق على هذه المنشآت في كافة الدول النامية والعربية، إلا أن هنالك خصوصية لكل دولة، تجعل كل دولة تنفرد بحدة ومسببات تلك المعوقات.

لذا فإن الاهتداء إلى سياسات دقيقة لحل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يستدعي ضرورة القيام بدراسات ميدانية يكون هدفها تشخيص واقع هذه الإشكالية، بالشكل الذي يساعد على فهم أعمق لمسبباتها الحقيقية، وتفسير الغموض الذي يحيط بها. وذلك ما سنحاول تطبيقه من خلال هذا المحتوى حيث سنتطرق بداية إلى منهجية الدراسة الميدانية، ثم نقوم بتحليل نتائجها، لنصوغ في الأخير توصيات لهذه الدراسة.

1.2.3. منهجية الدراسة الميدانية

على ضوء المعلومات المتحصَّل عليها من الجانب النظري حول مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ارتأينا إسقاط تلك المعلومات على واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال قيامنا بدراسة ميدانية حول مسببات وحلول إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ولإنجاز هذه الدراسة قمنا بإتباع المراحل التالية:

1.1.2.3. تحديد أهدف الدراسة

في البدء يمكن القول بأن إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يفهمها العاملون بالمؤسسات التمويلية (البنوك، الهيئات الحكومية...) تختلف عن تلك التي يفهمها أصحاب المشروعات أنفسهم، وعلى هذا الاعتبار فإن عملية صياغة خطة معالجة لتلك الإشكالية، لا يمكن حسب اعتقادنا أن تتم بدقة دون التعرّف على آراء كلا الجهتين، والأخذ بها بشكل جدي لتكون عنصراً من الحل. لذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى محاولة الكشف عن مدى حدة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الوقت الراهن، وأهم العوامل التي تقف وراءها وصولا للاقتراحات والإجراءات المعالِجة لها، وهذا بأخذ وجهة نظر الأطراف المعنية بهذه الإشكالية والممثّلين أساسا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارهم المعنيين المباشرين بالمشكل، والبنوك باعتبارها قناة تمويلية رئيسية في الجزائر.

أي أن هدف دراستنا الميدانية هو تقديم رؤية علمية موضوعية لمسببات وحلول مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفقا لنهج تشاركي.

2.1.2.3. مجتمع وعينة الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من فئتين هما:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التي ينطبق عليها تعريف قانون 18/01، وقد تم اعتماد 600 مؤسسة صغيرة ومتوسطة كعينة من هذا المجتمع. وفي إطار اختيارنا لهذه العينة استبعدنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمية للقطاع العام، والمنتمية إلى مجمعات "GROUPES".
- البنوك المعتمدة بالجزائر إلى غاية 2008/07/31، والبالغ عددها 25 مؤسسة بنكية عامة وخاصة، وقد تم اختيار عينة منها شملت 6 بنوك عمومية، تستحوذ على حوالي 88.5% من نشاط السوق المصرفية [134] ص(98)، إلى جانب الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (C.R.M.A).

3.1.2.3. تحديد طرق جمع المعلومات

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الاستطلاعية والمسوحات الإحصائية؛ ولتحقيق هدفها تم جمع المعلومات الخاصة بها من خلال 3 طرق:

- الاستبيان الالكتروني

تم الاستعانة بهذه الأداة لتعذر استطلاع رأي أكبر قدْر ممكن من عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدانياً بالشكل التقليدي؛ وهذا الاستبيان هو عبارة عن تحري افتراضي عبر البريد الالكتروني، وقد اعتمدنا في بناءه على موقع الكتروني عنوانه **www.surveymonkey.com**، المتخصِّص في الدراسات الاستقصائية، كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

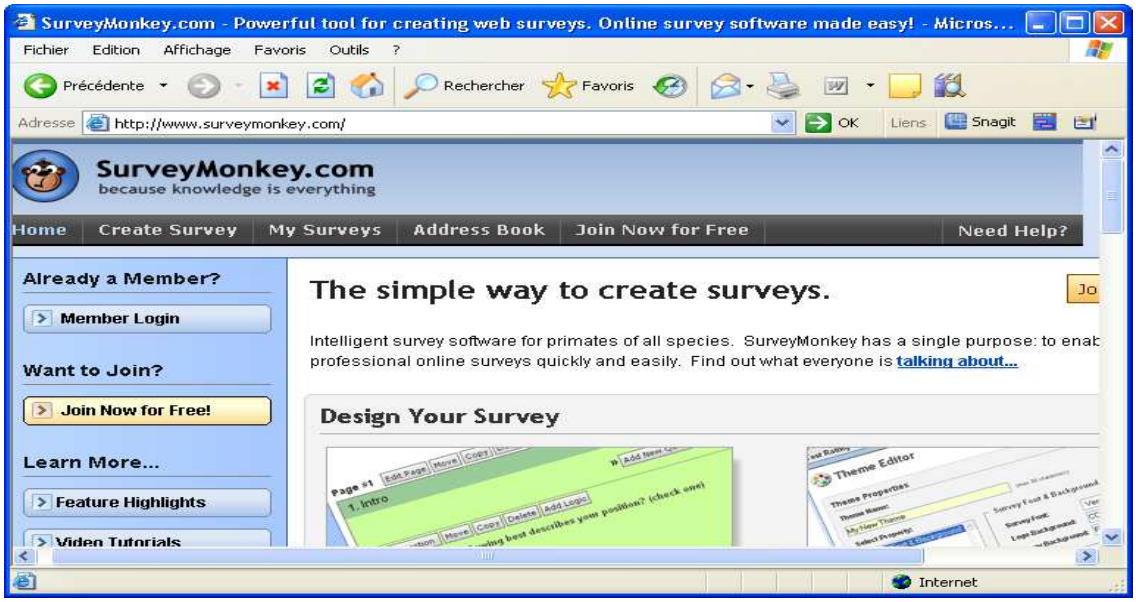

الشكل رقم 3: الموقع الالكتروني www.surveymonkey.com [163]

ومن خلال هذا الموقع تم تصميم استمارة الكترونية تتكون من 15 سؤال مغلق ومفتوح علماً أن الطابع العام للأسئلة كانت مغلقة، وقد تركزت تلك الأسئلة حول أربع محاور: (انظر الملحق رقم 3)

- خصائص العينة: من حيث عدد عمال المؤسسة، ونوعية قطاع النشاط، والشكل القانوني للمشروع.
- مصادر ومشاكل تمويل المؤسسة بشكل عام.
- الصعوبات التي تواجه المؤسسة في الحصول على التمويل المصرفي.
- التدابير المقترحة لمواجهة المشاكل والصعوبات التمويلية.

وقد سمح الموقع بتصميم استمارة الاستبيان بالشكل الذي يقلل من الأخطاء التي ترد في الاستبيان التقليدي،

وذلك من خلال الاستعانة بجملة من الخصائص التي يوفرها كانت أهمها:

- خاصية .Require Answer to Question option : تم استخدامها لتجنب عدم إكمال المستجوَب أو نسيانه الإجابة على أحد الأسئلة، حيث بإضافة هذه الخاصية لا يتم الإرسال إلا بعد إكمال الأجوبة.
- خاصية No - Allow only one response per computer:الموجودة في الإعدادات "settings" استخدِمت لمنع المستجوَب من تعبئة الاستبيان أكثر من مرة من نفس جهاز الكمبيوتر " Ip adresse " وذلك لتجنب تضخيم العينة.

وبعد تصميم تلك الاستبانة تم إنشاء رابط الكتروني لها، كما هو موضح في الشكل أدناه

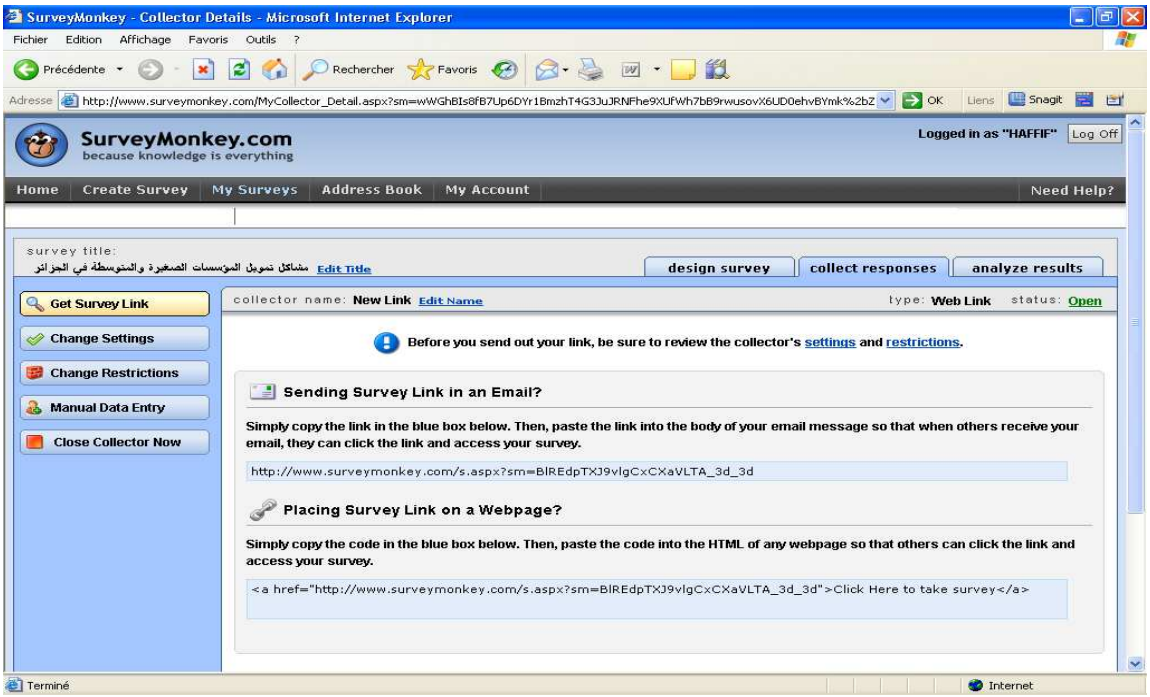

الشكل رقم 4: الرابط الالكتروني للاستبيان على الموقع www.surveymonkey.com [163]

وقبل انطلاق عملية إرسال الرابط للفئة المستهدَفة تم اختبار الاستبيان على عينة تتكون من 11 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بهدف التأكد من مدى صلاحية الاستبانة وشمولية المعلومات التي تغطي أهداف الدراسة؛ وبعد الاختبار قمنا بإجراء بعض التعديلات التي رأيناها ضرورية، ثم تم إرسال رابط الاستبيان عبر البريد الالكتروني لـ 600 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تم الاستدلال على العناوين البريدية لأصحابها من خلال دليل المؤسسات الجزائرية "annuaire des entreprises" المتوفَر لدى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ALGEX ex-PROMEX"، وكذا من الانترنت؛ ولضمان مشاركة أكبر والحصول على عينة عشوائية علمية قمنا بإرسال دعوات إلكترونية للمشاركين للمساهمة في نشر وإرسال الرابط إلى أصحاب المؤسسات الذين يعرفونهم.

بعد مرور 3 أشهر تم الحصول على134 استبانة، وبعد الفرز الاتوماتيكي من خلال الموقع قررنا أن تقتصر العينة على 110استبانة، ذلك أننا استبعدنا 24 استبيان بسبب التضارب الكبير في المعلومات المصرَح بها. هذا مع العلم أن من 600 دعوة الكترونية للمشاركة التي تم إرسالها، أعيدت 198 رسالة بسبب عدم صحة العنوان الالكتروني للمؤسسة.

- الاستبيان التقليدي

في الحقيقة أنه في البداية تم إعداد استمارة الكترونية من خلال نفس الموقع السابق، تضمنت 6 أسئلة موجَّهة لعينة البنوك، تتعلق محاورها بـ: (انظر الملحق رقم 3)

- مدى تفهم البنك لاحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الصعوبات التي تحد من تمويل البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاقتراحات الكفيلة بتجسير العلاقة التمويلية بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد تم تمرير الرابط الالكتروني لتلك الاستمارة إلى 6 بنوك عمومية، و4 بنوك خاصة، إلى جانب الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(C.N.M.A)، ولكن طيلة الثلاث أشهر لم يتم الحصول على أي رد، الأمر الذي جعلنا نلجأ للاستبيان الميداني التقليدي، وذلك بتوزيع الاستبانة المعَدة سابقاً على كل من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي و6 وكالات لبنوك عمومية متواجدة بمنطقة خميس مليانة، بالإضافة إلى إجراء بعض **المقابلات الشخصية** مع بعض الطواقم الإدارية البنكية بغرض توضيح أية استفسارات حول الأسئلة الواردة في الاستبيان. وقد تم استرجاع جميع تلك الاستبيانات بنسبة 100%.

2.2.3. عرض وتحليل بيانات الدراسة

سيتم في هذا المحتوى التطرق بداية إلى الأدوات المستعمَلة في تحليل بيانات الدراسة، ثم يتم عرض نتائجها.

1.2.2.3. تحديد أدوات تحليل المعلومات

تم الاعتماد في تحليل بيانات الدراسة على موقع Survey Monkey، حيث أن بيانات الاستبيان الالكتروني تم معالجتها اتوماتيكيا من خلاله، أما الاستقصاء التقليدي ولكون أن استمارته كانت مُعدة مسبقاً على الموقع، قمنا بعد الحصول على بياناته، بإدخالها على ذاك الموقع الذي قام بمعالجتها هي الأخرى اتوماتيكيا وبكل مرونة.

كما استخدمنا برنامج Microsoft Excel للحصول على أشكال بيانية توضيحية أكثر، وذلك من خلال

تصدير بيانات الدراسة بصيغة " CSV" * المناسِبة لبرنامجExcel، وهذا عن طريق خاصية " Download Responses" التي يتيحها موقع Survey Monkey.

وإلى جانب ما سبق استخدمنا في تحليل بيانات هذه الدراسة، أسلوب التحليل بالتكرارات النسبية والمتوسطات الحسابية، القائمة على مقياس Likert المكوَّن من خمس درجات، وذلك لتحديد درجة أهمية بنود الإستبانة للاستفادة منها عند تحليل النتائج. والجدول أدناه يلخص مقياس تحديد الأهمية، والمقياس الترتيبي لأهمية الوسط الحسابي ونسبته.

الجدول رقم16: مقياس تحديد الأهمية، والمقياس الترتيبي لأهمية الوسط الحسابي ونسبته

درجات أو أوزان مقياس (ليكرت)	الأهمية	الوسط الحسابي	نسبته (%)
5	موافق بشدة، أو معيق بشدة، أو مؤثر بشدة، أو كثيرة جدا	(5- 4.05)	(81-100)
4	موافق، أو معيق، أو مؤثر، أو كثيرة	(4- 3.05)	(61-80)
3	موافق إلى حد ما،أو معيق إلى حد ما، أو مؤثر إلى حد ما، أو متوسطة	(3- 2.05)	(41-60)
2	غير موافق، أو غير معيق، أو غير مؤثر، أو قليلة	(2- 1.05)	(21-40)
1	غير موافق بشدة، أو غير معيق على الإطلاق، أو غير مؤثر على الإطلاق، قليلة جدا	(1-0)	(0-20)

2.2.2.3. تحليل بيانات الدراسة

قبل عرض نتائج هذه الدراسة نشير إلى أن أحد قيود هذه الدراسة أنها محددة بكمية البيانات التي أمكن الحصول عليها من عينة المؤسسات، هذا على الرغم من إجراء العديد من المحاولات للحصول على تعاون المؤسسات في المساهمة بآرائهم. ومع الاعتراف بأفضلية توسيع قاعدة الاستطلاع للوصول لنتائج أكثر ثقة، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية النتائج التي تم التوّصل إليها.

كما نشير إلى أنه لن نذكر في محتوى هذا المطلب مصادر الجداول والأشكال البيانية لكونها متأتية عن دراسة الاستبيان، كما أنه لن يتم عرض نتائج استبيان كل عينة على حدى، وإنما سيتم عرض النتائج بطريقة تنسجم مع أهداف الدراسة، فمثلا إذا تطرقنا إلى المشاكل التمويلية التي تواجه مؤسسات العينة في الحصول على التمويل المصرفي، سيتم بعدها مباشرة عرض المشاكل التي تراها عينة البنوك أنها تحد من توفيرها التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وبالتحديد فإن دمج رأي العينتين سيكون على مستوى محور المشاكل المتعلِقة بالتمويل المصرفي، وكذا على مستوى محور الاقتراحات المعالِجة للمشكل التمويلي.

* the Comma separated values.

1.2.2.2.3. خصائص عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتكون العينة من 110 مؤسسة، وفيما يلي مجموعة من المعلومات عن توزيع تلك المؤسسات حسب معيار عدد العمال، وقطاع النشاط، وكذا الشكل القانوني للمؤسسة.

- حسب قطاع النشاط وعدد العمال

من تحليل البيانات المستمَدة من الاستبيان وجدنا أن مؤسسات العينة يمكن تصنيفها وفقا لمعيار قطاع النشاط وعدد العمال على النحو التالي:

الجدول رقم17: توزيع العينة وفقا لمعيار قطاع النشاط وعدد العمال

n=110

عدد العمال / قطاع النشاط	9-1	49-10	250-50	أكثر من 250	المجموع	النسبة (%)
التجارة	25	17	0	0	42	38.18
الخدمات	20	15	1	0	36	32.72
البناء والأشغال العمومية	3	4	2	0	9	8.18
الصناعة	10	4	6	3	23	20.9
المجموع	58	40	9	3	110	100
النسبة	52.72	36.36	8.18	2.72	100	

ويمكن توضيح معطيات الجدول بشكل أدق من خلال الشكل التالي:

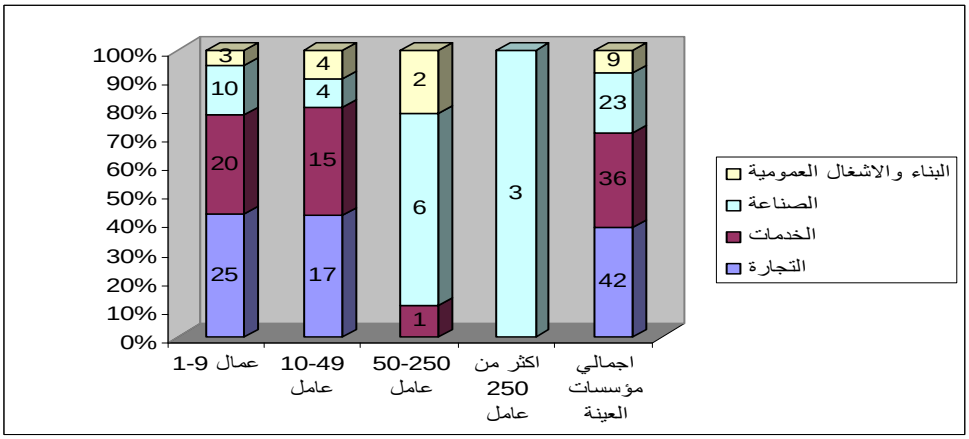

الشكل رقم5: توزيع العينة وفقا لمعيار قطاع النشاط وعدد العمال

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن 52.72 % من إجمالي مؤسسات العينة محل الدراسة هي مؤسسات مصغرة يتراوح عدد عمالها مابين 1-9 عمال، و36.36 % هي مؤسسات صغيرة تشغل من 10-49 عامل، أما المؤسسات المتوسطة التي توظف من 50-250 عامل فبلغت نسبتها 8.18%، في حين أن2.72% من المؤسسات هي مؤسسات كبيرة تشغِّل أكثر من 250 عامل. ويلاحَظ هنا أن توزيع العينة يتفق بشكل كبير مع خاصية الاختلال الحجمي السابق ذكرها والمتعلِقة ببنية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(راجع الفصل الأول).

أما عن التوزيع القطاعي لمؤسسات العينة نجد أن 38.18% من المؤسسات تنشط في قطاع التجارة، و32.72% في قطاع الخدمات، و20.9 %في قطاع الصناعة، في حين أن 8.18% تنشط في قطاع البناء والأشغال العمومية.

- حسب الشكل القانوني للمؤسسة

فيما يتعلق بالشكل القانوني للمؤسسة اتضح من الدراسة أن أغلب مؤسسات العينة أخذت شكل شركات فردية وشكل شركات ذات مسؤولية محدودة، والنتائج كما هي مبنية في الشكل التالي:

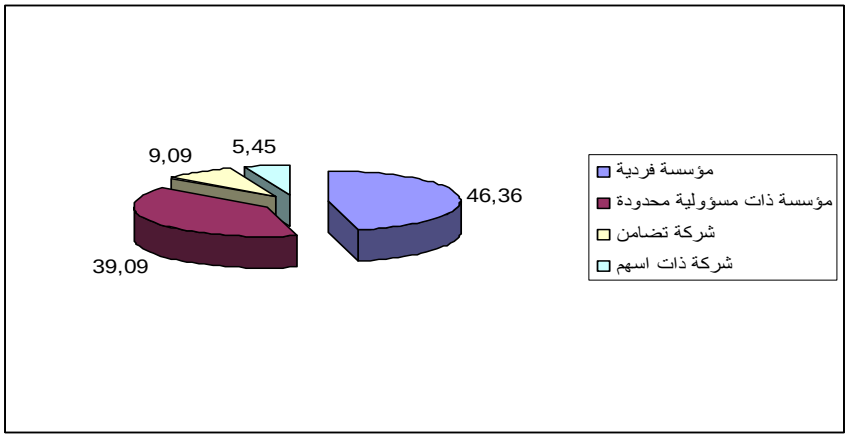

الشكل رقم6: توزيع العينة وفقا للشكل القانوني للمؤسسة

يتضح من البيان أعلاه أن 46.36% من مجموع المؤسسات الخاضعة للدراسة هي مؤسسات فردية، و39.09% شركات ذات مسؤولية محدودة، في حين أن 9.09% من المؤسسات هي عبارة عن شركات تضامن، أما 5.45% فاتخذت شكل شركات ذات أسهم.

2.2.2.2.3. المصادر والمشاكل التمويلية الحالية للمؤسسة

تضمن هذا المحور البيانات التالية:

- مصادر تمويل المؤسسة عند التأسيس

في تحليل البيانات حول مصادر التمويل الأولي للمؤسسة عند التأسيس، أسفرت الدراسة على أنه 85.45% من مؤسسات العينة من كل الأحجام نشأت بتمويل ذاتي (مدخرات شخصية)، وأن 37.27% اعتمدت على العائلة والأصدقاء، في حين أن 19.09% من هذه المؤسسات كان لها الحظ في الحصول على قرض بنكي عند الإنشاء،(هذه القروض تتضمن أيضا القروض البنكية التي تندرج في إطار ANSEJ وكذا في إطارCNAC) أما البقية فلجأت 10% إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و6.36% إلى التمويل الايجاري، و1.81% إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة. والجدول الموالي يوضح هذه المصادر وفقا لحجم المؤسسة.

الجدول رقم18: توزيع مصادر التمويل الأولي وفقا لمعيار حجم المؤسسة

n=110

عدد العمال / المصدر التمويلي	9-1	49-10	250-50	أكثر من 250	التكرار	التكرار النسبي(%)
القروض البنكية	7	10	2	2	21	19.09
المدخرات الشخصية	49	33	9	3	94	85,45
الأصدقاء والأقارب	20	14	6	1	41	37,27
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	11	0	0	0	11	10
التمويل الايجاري LEASING	2	5	0	0	7	6,36
الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC	2	0	0	0	2	1,81
المجموع	58	40	9	3	110	100

كما يوضح الشكل أدناه تفصيليا تلك النتائج.

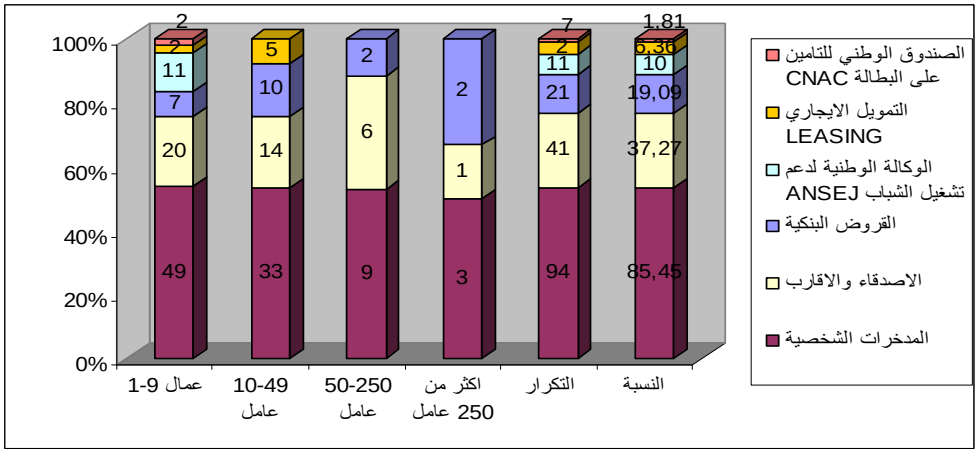

الشكل رقم 7: توزيع مصادر التمويل الأولي وفقا لمعيار حجم المؤسسة

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نجد أن المؤسسات التي توظف أكثر من 250 عامل اعتمد جميع أفرادها المقدرين بـ 3 مؤسسات على المدخرات الشخصية في تأمين الاحتياجات التمويلية لمشروعاتهم عند التأسيس، ومن إجمالي الثلاث مؤسسات لجأت مؤسستين للاقتراض البنكي، ومؤسسة للاقتراض من العائلة والأصدقاء.

أما المؤسسات المتوسطة فقد اعتمد جميع أفرادها هي الأخرى والمقدرين بـ9 مؤسسات على المدخرات الشخصية كتمويل أولي، ولجأت مؤسستين من إجمالي فئة المؤسسات المتوسطة إلى القروض البنكية، و6 مؤسسات إلى الاقتراض العائلي والأصدقاء.

في حين أن 40 مؤسسة مصغرة، لجأت 33 منها إلى المدخرات الشخصية، و14منها للتمويل العائلي والأصدقاء، و10 مؤسسات تمكنت من الحصول على الاقتراض البنكي، و5 مؤسسات اعتمدت على التمويل الايجاري في نشأتها.

أما بالنسبة للمؤسسات المصغرة فقد اعتمدت 49 مؤسسة من إجمالي الفئة المقدرة بـ58 مؤسسة مصغرة على المدخرات الشخصية في تكوينها، ولجأت 20مؤسسة إلى العائلة والأصدقاء، وحصلت 7 مؤسسات على القروض البنكية، واعتمدت 11 مؤسسة من إجمالي الفئة على تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ومؤسستين اعتمدتا على كل من التمويل الايجاري وتمويل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

إن هذه التركيبة المالية والتي تحتل فيها المدخرات الشخصية والاقتراض من العائلة والأصدقاء رأس هرم المصادر التمويلية، لها انعكاسات آنية تتمثل في ارتفاع أعداد المؤسسات التي تفتقد لحظوظ التطور الطبيعي، بسبب النقص في رسملتها الابتدائية، والذي يدفعها بشكل دائم للجوء للاقتراض القصير الأجل، مما يحرمها من فرص النمو على المدى الطويل، وهو ما يبقي نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محصورا في مؤسسات مصغرة غير قادرة على تحقيق معدلات النمو المرغوبة.

- طبيعة المشاكل التمويلية الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بهدف التعرّف على المشكلات التمويلية الحالية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كان لابد علينا بداية من استفسار المشاركين في الاستبيان عن أمرين:

- عن حدة الصعوبات الحالية التي تواجه المؤسسة في الحصول على التمويل المناسِب لاحتياجاتها، فكانت آرائهم مصنفة في (5) درجات على مقياس ليكرت، بداية من كثيرة جداً إلى قليلة جداً، كما هي ملخصة في الجدول الموالي:

الجدول رقم19: حدة الصعوبات الحالية التي تواجه المؤسسة في الحصول على التمويل

n=110

	كثيرة جدا	كثيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا	الوسط الحسابي
العدد	76	14	17	2	1	4.47
النسبة	69,09	12,72	15,45	1,81	0,9	89.45

يتضح من الجدول أن 69.09 % من مؤسسات العينة محل الدراسة يرون أن مشاكل الحصول على التمويل كثيرة جداً، و12.72% يجدون تلك المشاكل كثيرة، و15.45% يعتبرونها متوسطة، في حين الذين رأوا أن الصعوبات التي تواجه مؤسستهم في الحصول على التمويل قليلة وقليلة جداً، تراوحت نسبتهم بين 1.81%و0.9 %على التوالي. وفي المجمل بلغ الوسط الحسابي للإجابات مجتمعة 4.47 وبنسبة 89.45%؛ مما يعني أن حدة الصعوبات الحالية التي تواجه مؤسسات العينة في الحصول على التمويل المناسِب لاحتياجاتها كثيرة جداً.

- وعن ما إذا كانت مؤسساتهم تواجه في الوقت الحالي مشاكل تمويلية، فأقرت نسبة 80.9% بالإيجاب وهو ما يعادل 89 مؤسسة من إجمالي مؤسسات العينة، مقابل 19.1% أجابوا بالنفي، بما يعادل 21 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بما فيها الثلاث مؤسسات الكبيرة. والشكل التالي يلخص ذلك.

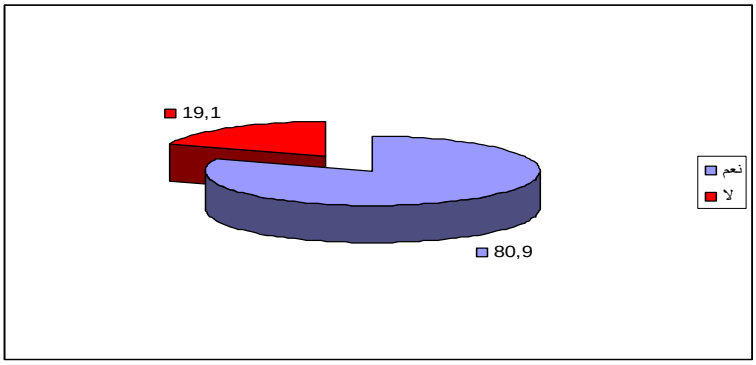

الشكل رقم8: المؤسسات التي تواجه، ولا تواجه مشاكل تمويلية في الوقت الحالي

أما فيما يتعلق بطبيعة المشاكل التمويلية فكانت آراء الفئة التي أقرت بأنها تواجه في الوقت الحالي مشكلات تمويلية والمقدّرة بـ 89 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على النحو التالي:

الجدول رقم20: طبيعة المشاكل التمويلية وفقا لمعيار حجم المؤسسة

n=89

حجم المؤسسة	9-1	49-10	250-50	التكرار	التكرار النسبي (%)
نقص السيولة اللازمة لتمويل الأصول الثابتة	13	17	6	36	40,4
نقص السيولة اللازمة لتمويل عمليات يومية	32	20	3	55	61,79
ديون متراكمة	28	16	3	47	52,8
صعوبة تحصيل الديون المستحقة لدى الغير	9	13	2	24	26,9
المجموع	46	34	9	89	100

من الجدول يتضح لنا أن أغلب مؤسسات العينة تواجهها مشاكل متعلِقة بنقص السيولة اللازمة لتمويل العمليات اليومية وذلك بنسبة 61.79%، وأن 52.8 %مثقّلة بديون متراكمة، في حين أن 40.4% تحتاج إلى السيولة اللازمة لتمويل الأصول الثابتة، أما 26.9 %فتواجه صعوبات في تحصيل الديون المستحقة لدى الغير.

وإذا ما تمعنا النظر في طبيعة المشكلات التمويلية السابقة وفقا لمعيار حجم المؤسسة، نجد أن: نقص السيولة اللازمة لتمويل الأصول الثابتة تتركز كمشكل بدرجة كبرى في المؤسسات المتوسطة، ثم المؤسسات الصغيرة، وبدرجة أقّل في المؤسسات المصغرة؛ أما مشكل نقص السيولة اللازمة لتمويل العمليات اليومية فيواجه بالدرجة الأولى أصحاب المؤسسات المصغرة، ثم المؤسسات الصغيرة، وبدرجة أقّل أصحاب المؤسسات المتوسطة، كما أن مشكلة الديون المتراكمة تخص هي الأخرى بدرجة كبرى المؤسسات المصغرة، فالصغيرة ، ثم المؤسسات المتوسطة؛ في حين أن صعوبة تحصيل الديون المستحقة لدى الغير تواجه بشكل كبير المؤسسات الصغيرة، ثم المؤسسات المتوسطة ، وبدرجة أقّل أصحاب المؤسسات المصغرة.

- أسباب المشكلات التمويلية السابقة

اظهر تحليل بيانات الدراسة أن الأسباب الرئيسية التي تقف وراء المشاكل التمويلية السابقة التي تواجه عينة أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تعود إلى العناصر المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم21: الأسباب التي تقف وراء المشاكل التمويلية الحالية للمؤسسة

n=89

مجال الموافقة / الأسباب	موافق بشدة		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة		الوسط الحسابي	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	القيمة	%
عدم الفصل بين الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية لصاحب المؤسسة	35	39.3	13	14.6	18	20.22	23	25.84	0	0	3.67	73.4
عدم تكوين احتياطات ومؤونات	40	44.9	2	2.24	10	11.23	16	17.9	21	23.6	3.26	65.3
التساهل في تحديد فترات المديونية للزبائن	29	32.5	15	16.8	0	0	11	12.3	34	38.2	2.93	58.6
محدودية الأرباح	48	53.9	7	7.8	9	10.1	25	28.0	0	0	3.87	77.5
عدم مراقبة السيولة النقدية الصادرة والواردة	33	37.0	0	0	7	7.8	27	30.3	22	24.7	3.28	65.6
صعوبة الوصول إلى التمويل المصرفي	31	34.8	11	12.3	4	4.5	17	3.4	26	29.2	3.04	60.9

ويمكن توضيح البيانات أعلاه بالشكل البياني التالي:

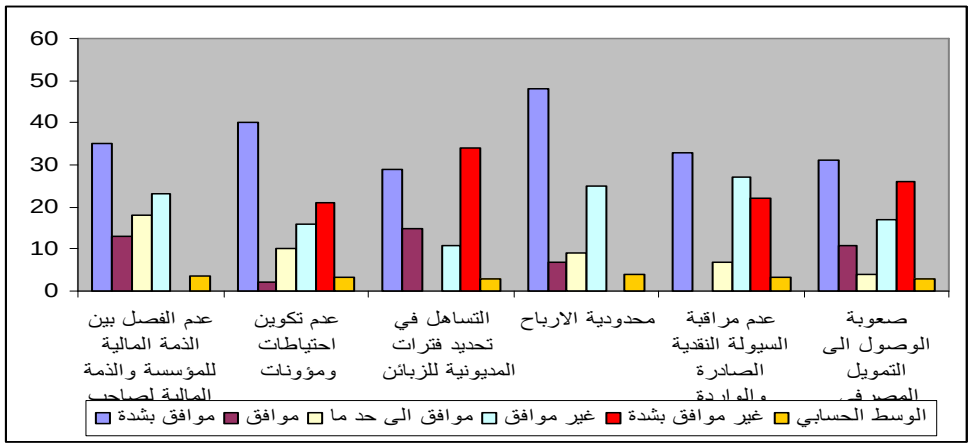

الشكل رقم9: الأسباب التي تقف وراء المشاكل التمويلية الحالية للمؤسسة

من تحليل الجدول أعلاه يتبين أن أهم العوامل والأسباب التي تراها فئة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقدّرة بـ89 مؤسسة، أنها تقف وراء مشكلاتهم التمويلية، والتي يمكن ترتيبها وفقا لوسطها الحسابي المعتمِد على مقياس ليكرت الخماسي، ترجع بالدرجة الأولى إلى محدودية الأرباح، حيث احتل هذا السبب المرتبة الأولى من بين الأسباب الأخرى، بوسط حسابي بلغ (3.87) وبنسبة تايدية قُدرت بـ(77.5%)؛ وظهر في المرتبة الثانية عامل عدم الفصل بين الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية لصاحبها بوسط حسابي قدْره (3.67) وبنسبة (73.4%)؛ ثم أتى على التوالي كل من عاملي عدم مراقبة السيولة النقدية الصادرة والواردة، وعدم تكوين احتياطات ومؤونات، اللذان حصلا على نسبة تايدية متقاربة قُدرت بـ65.6%، 65.3% لكل منهما؛ أما في المرتبة الخامسة فجاءت صعوبة الوصول إلى التمويل المصرفي، وذلك بوسط حسابي قدْره (3.04) ونسبته (60.9%)؛ في حين حصل عامل التساهل في تحديد فترات المديونية للزبائن كمسبب للمشكلات التمويلية لمؤسسات العينة على نسبة موافقة بلغت 58.6%، وبوسط حسابي قدْره2.93.

- المصادر التي لجأت إليها المؤسسة لتجاوزت تلك المشكلات

في رد عن سؤالنا حول المصادر التي لجأت إليها المؤسسة لتجاوزت تلك المشكلات التمويلية، والتي لم تلبي احتياجاتها بشكل كلي، -وذلك باعتبار أن هذه الفئة (89)أقرت مسبقاً بأنها لا تزال تواجه في الوقت الحالي مشكلات تمويلية-، كانت إجابة 49.4% من المشاركين بلجوئهم إلى بيع ممتلكات شخصية وعائلية، و32.5% اعتمدوا على الاقتراض من الأصدقاء، في حين أن 16.8% من المؤسسات لجأت إلى القروض البنكية، و12.35% لجأت إلى البحث عن شريك، أما 8.9 % فلجأت لقروض الموردين. وهي تقريبا نفس المصادر التي اعتمدت عليها العينة خلال عملية التأسيس؛ مما يعني أن هناك بدائل محدودة وغير منوعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لتتناسب مع احتياجاتها حسب كل مرحلة من نشاطها.

الجدول رقم 22: المصادر التي لجأت إليها المؤسسة لتجاوز مشكلاتها التمويلية

n= 89

المصادر التمويلية	التكرار	التكرار النسبي(%)
القروض البنكية	15	16.85
بيع ممتلكات شخصية أو عائلية	44	49,4
الاقتراض من الأصدقاء	29	32,5
البحث عن شريك	11	12,35
قروض الموردين	8	8.9
المجموع	89	100

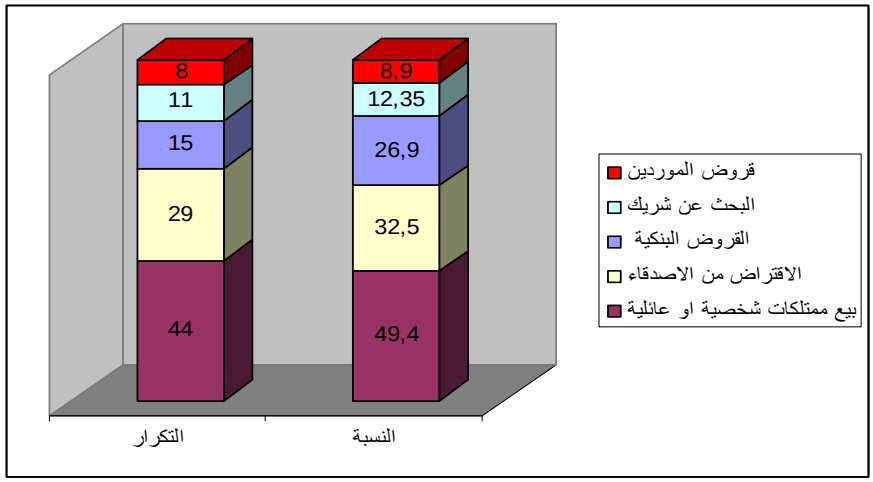

الشكل رقم10: المصادر التي لجأت إليها المؤسسة لتجاوز مشكلاتها التمويلية

وقد اتضح أن محدودية تلبية المصادر التمويلية السابقة لاحتياجات المؤسسة، يعود إلى كون أن اغلب المؤسسات تلجا لتلك المصادر دون إعدادها لخطة مفصَّلة للمصادر المتاحة والملائمة لتمويل احتياجاتها والمفاضَلة بينها- مع أن هناك بدائل تمويلية محدودة وغير منوعة كما اشرنا-، ودون الأخذ بالاستشارات من الجهات والأطراف المختصة في ذلك؛ حيث بينت الدراسة حول سؤالين في هذا الصدد، أن من إجمالي 89 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، 57.3% ممثّلة لـ 51 مؤسسة لم تقم بإعداد خطة مالية لمصادر الحصول على الأموال قبل وقوعها في تلك المشكلات التمويلية، مقابل 42.09% بما يعادل 38 مؤسسة قامت بإعداد تلك الخطة.

أما بالنسبة للجهة التي لجأت المؤسسة لاستشارتها حول مدى ملائمة المصدر التمويلي السابق الذي اتجهت إليه، فتبين أن من مجموع 89 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، 52.8% من المؤسسات لم تستشر أي جهة، وكانت إجابات معظم هذه الفئة أنها اعتمدت على الخبرة المكتبية لصاحب المؤسسة، في حين أن 28.08% لجأت إلى الخبير المحاسبي في تحديد المصدر التمويلي الملائم، و24.7% اعتمدت على البنك، وبقية الفئة اعتمدت على كل من الهيئات المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل ANSEJ، والمستشار المالي للمؤسسة، بنسبة 8.9% و3.37% على التوالي. والشكلان التاليين يوضحان ذلك.

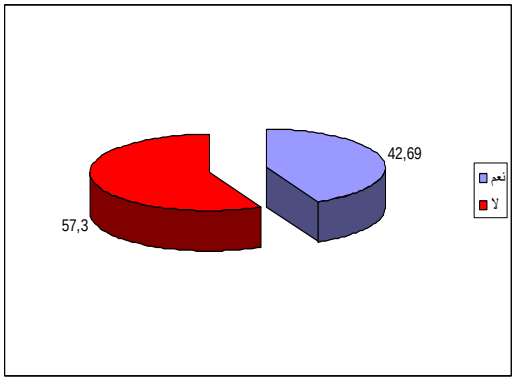

الشكل رقم11: قيام المؤسسة بإعداد الخطة المالية لمصادر الحصول على الأموال

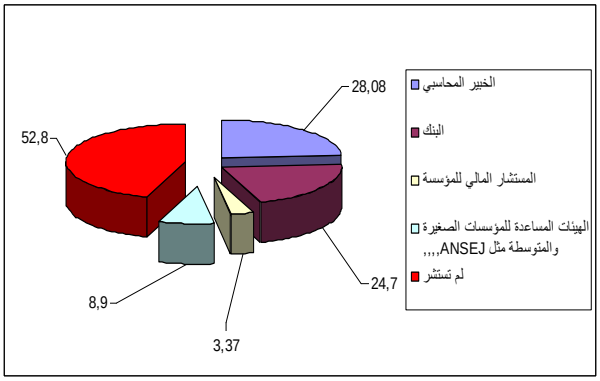

الشكل رقم12: الجهة التي لجأت المؤسسة لاستشارتها حول مدى ملائمة المصدر التمويلي

3.2.2.2.3. التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلاته

اشتمل هذا الجزء على البيانات التالية:

- اللجوء إلى الاقتراض البنكي

كشفت الدراسة أن 41 مؤسسة من إجمالي مؤسسات العينة محل الدراسة قد سبق لها اللجوء إلى طلب القروض المصرفية، في حين أن 69 مؤسسة لم يسبق لها وأن لجأت إلى الاقتراض البنكي؛ وقد أسفر سؤال الفئة الأخيرة عن الأسباب التي منعتها من اللجوء للاقتراض المصرفي، على أن 58 مؤسسة لم تلجأ بسبب عدم قبولها للتعامل بسعر الفائدة، أما 11 مؤسسة فأرجعت السبب إلى عدم قدرتها على توفير شروط التمويل البنكي؛ والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم23: سبب عدم لجوء المؤسسة إلى الاقتراض البنكي

n=69

سبب عدم اللجوء إلى الاقتراض البنكي	العدد	النسبة(%)
عدم قبولك للتعامل بسعر الفائدة	58	84.05
عدم القدرة على توفير شروط التمويل البنكي	11	15.94
عدم حاجة المؤسسة لهذا النوع من التمويل	0	0
المجموع	69	100

أما بالنسبة للفئة التي أقرت بأنها سبق لها اللجوء إلى الاقتراض البنكي (41 مؤسسة)، فقمنا بسؤالها عن نوع التمويل البنكي الذي حصلت عليه، فبينت الدراسة أن 26 مؤسسة تحصلت على قرض قصير الأجل، و7 مؤسسات على قرض متوسط الأجل، واستفادت 3 مؤسسات من قرض طويل الأجل، في حين كانت إجابة 5 مؤسسات أنها لجأت إلى الاقتراض من البنك وتقدمت بطلب ولكن تم رفضه. وبيانات الشكل التالي توضح ذلك.

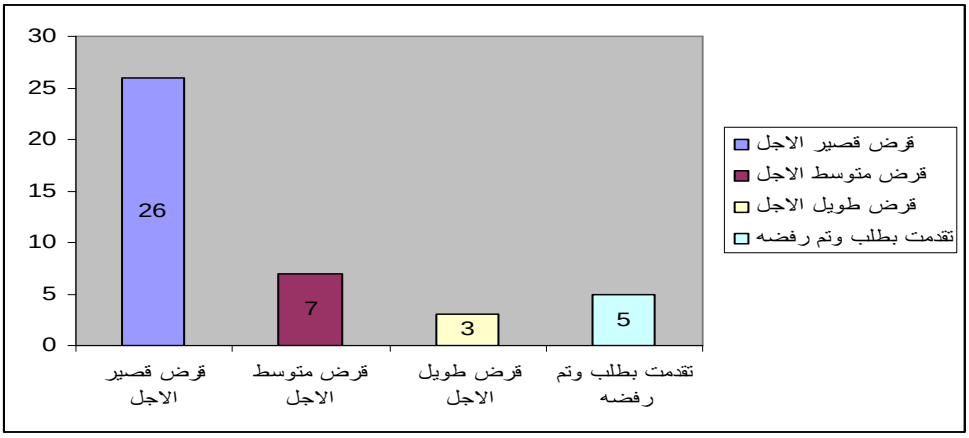

الشكل رقم13: نوع التمويل البنكي المتحصل عليه

تعكس البيانات السابقة تحيز البنوك إلى التركيز على التمويل قصير الأجل، ويمكن إرجاع ذلك ربما إلى نظرة البنوك بارتفاع مخاطر تمويل هذا النمط من المنشآت، وكذلك إلى طبيعة البنك من جهة قصر آجال خصمه، والتي تفرض عليه الاقتصار على أنماط تمويلية سائلة ومنخفضة المخاطرة ، فيتجه من ثَّم إلى التمويل قصير الأجل، وإلى المؤسسات الكبيرة ذات الملاءة الائتمانية المتينة.

- العوامل التي تقف وراء صعوبات التمويل المصرفي من حيث توفيره، والوصول إليه

في هذه الجزئية ادمجنا رأي العينتين، وذلك بأخذ رأي عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الصعوبات التي تعيق حصولها على التمويل المصرفي، وبالمقابل رأي عينة البنوك عن المعوقات التي تحد من توفيرها التمويل لهذا النوع من المؤسسات. هذا من جهة، كما تخلل رأي عينة المؤسسات بعض التوضيحات والتدعيمات النابعة عن إجابات عينة البنوك.

- المعوقات من وجهة نظر عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شملت هذه النقطة سؤالين، تمحورا حول:

- درجة حدة المعوقات المصرفية الحالية التي تواجه المؤسسة

للتعرّف على أهم العوامل التي تقف وراء صعوبات الحصول على القرض المصرفي بالنسبة لأصحاب العينة، تم في البداية توجيه سؤال للمشاركين عن درجة تقييمهم للمعوقات الحالية التي تواجه مؤسستهم في الحصول على التمويل البنكي، فكانت إجاباتهم مصنَّفة على مقياس ليكرت ذو الخمس (5) درجات، كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم24: درجة حدة المعوقات المصرفية الحالية التي تواجه المؤسسة في الحصول على التمويل

n=52

	كثيرة جدا	كثيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا	الوسط الحسابي
العدد	33	12	5	0	2	4.42
النسبة	63.46	23,07	9.61	0	3,84	88.46

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن من بين 52 مؤسسة اختص بها هذا السؤال، أجمعت63.4% على أن معوقات الحصول على التمويل البنكي كثيرة جداً، و23.07% رأت أن هناك صعوبات كثيرة، في حين اعتبرت9.61% أن تلك المعوقات متوسطة، أما الذين رأوا أن الصعوبات التي تواجه مؤسستهم في الوصول إلى التمويل البنكي قليلة جداً فقُدرت نسبتهم بـ 3.84 %. وفي المجمل بلغ الوسط الحسابي للإجابات مجتمعة 4.42 وبنسبة 88.46%، وهو ما يعني أن المعوقات الحالية التي تواجه مؤسسات العينة في الحصول على التمويل البنكي كثيرة جداً.

- طبيعة العوامل التي تعيق حصول المؤسسة على التمويل البنكي

فيما يتعلق بالعناصر التي تعيق المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل البنكي، فتم تحديدها وفقا لردود أفراد العينة على مقياس ليكرت، على النحو التالي:

الجدول رقم25: طبيعة العوامل التي تعيق حصول المؤسسة على التمويل البنكي

n=52

درجة الموافقة / العوامل	موافق بشدة		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة		الوسط الحسابي	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	القيمة	%
الضمانات المطلوبة من طرف البنك	39	75	8	15.38	3	5.76	2	3.84	0	0	4.61	92.2
سعر الفائدة	9	17.3	14	26.9	11	21.15	17	32.69	1	1.92	3.25	65
مدة دراسة ملف القرض	26	50	19	36.53	6	11.53	1	1.92	0	0	4.34	86.8
الإجراءات والوثائق اللازمة للحصول على القرض	10	19.23	7	13.46	16	30.76	19	36.53	0	0	3.15	63
شروط السداد (من حيث الفترة وطريقة التسديد)	11	21.15	5	9.61	0	0	21	40.38	15	28.84	2.53	50.6
نسبة الأموال الخاصة المطلوبة من طرف البنك لمنح القرض	10	19.23	7	13.46	18	34.61	13	25	4	7.69	3.11	62.2
الواسطة والرشوة في منح القرض	37	71.15	15	28.84	0	0	0	0	0	0	4.71	94.2
عدم توفر الشخص المصرفي المتخصص في التعامل مع المؤسسة ومعرفة احتياجاتها	35	67.30	12	23.07	5	9.61	0	0	0	0	4.57	91.4

يسمح لنا ترتيب العوامل الموجودة في الجدول أعلاه وفقا لمتوسطاتها الحسابية، من ملاحظة أن هناك عوامل تعيق بدرجة كبيرة جداً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل البنكي، وهي عوامل يقع وسط حسابها ما بين 4.71-4.34، والمتمثِلة في كل من عنصر الواسطة والرشوة حيث احتل هذا العنصر المرتبة الأولى من بين أهم العوائق، وذلك بوسط حسابي بلغ (4.71) وبنسبة قُدرت بـ(94.2%)، وظهر في المرتبة الثانية عنصر الضمانات بوسط حسابي قدْره (4.61) وبنسبة (92.2%)؛ تلاه في المرتبة الثالثة عامل عدم توفر الشخص المصرفي المتخصّص في التعامل مع المؤسسة ومعرفة احتياجاتها، بوسط حسابي4.57 وبنسبة قُدرت بـ 91.4%، في حين أتى في المرتبة الرابعة مدة دراسة ملف، وذلك بوسط حسابي قدره (4.34) ونسبته (86.8%).

كما أن هناك عوامل معيقة في الوصول إلى التمويل المصرفي ولكن بدرجة كبيرة، يتراوح وسطها الحسابي بين 3.25 -3.11، وتضمنَّت كل من عنصر سعر الفائدة الذي احتل المرتبة الخامسة بوسط حسابي 3.25 ونسبته 65%، وهذا عكس ما كنا نتوقع أن سعر الفائدة تقع ضمن مجموعة العوامل التي تعيق بدرجة كبيرة جداً في الحصول على التمويل البنكي، ثم أتى عامل الإجراءات والوثائق اللازمة للحصول على القرض بوسط حسابي قدْره 3.15 وبنسبة 63%، ذلك إلى جانب عنصر الأموال الخاصة المطلوبة من طرف البنك لمنح القرض، الذي احتل المرتبة السابعة كعائق في الحصول على التمويل المصرفي بوسط حسابي بلغ 3.11 ونسبته 62.2%.

في حين أن هناك عوامل معيقة بدرجة متوسطة في وصول المؤسسات إلى القروض المصرفية تمثلت في عنصر شروط السداد من حيث الفترة وطريقة التسديد، الذي بلغ وسطه الحسابي 2.53 وبنسبة 50.6%.

ويمكن فهم هذه المعوقات بشكل أوضح إذا علمنا أن هناك نقص أو عدم تفهم من طرف البنوك لخصائص واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم الوقوف على هذه الحقيقية من خلال مقابلاتنا مع العينة البنكية، والتي كشفت عن عدم توفُر كافة البنوك التي قمنا بزيارتها على خدمات ائتمانية مفصَّلة لهذه المشروعات بحد ذاتها، وإنما الخدمات المقدَّمة حتى الآن لتلك المشروعات هي نفسها التي تُقدم للمشروعات الأكبر حجمًا أو للعميل الفرد [164]. كما كشف البحث في نفس السياق، وعن رد لسؤال وُجّه لأصحاب عينة البنوك حول ما إذا كان البنك يحتوي على فرع أو وحدة مخصّصة للقروض الموجَّهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن 85.71% من العينة لا تحتوى حتى على وحدة مخصّصة لذلك، في حين أقر موظف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "CNEP" بأن تلك الوحدة في قيد الإنشاء، وأشار موظف البنك الخارجي الجزائري أنه توجد وحدة على المستوى المركزي أما على مستوى الوكالة فهي غير متوفَرة. والشكل أدناه يوضح ذلك.

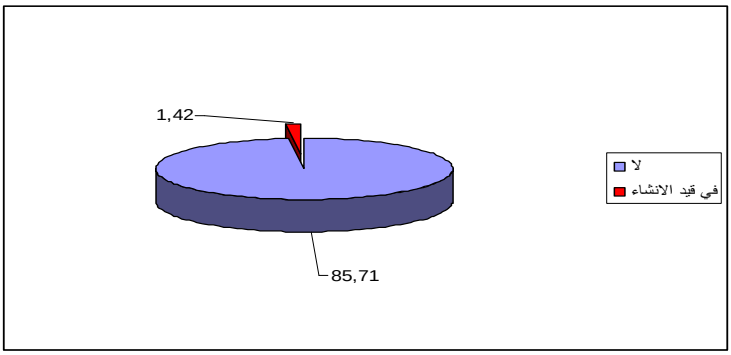

الشكل رقم 14: وجود فرع أو وحدة على مستوى البنك مخصّصة للقروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وإلى جانب ما سبق، بينت الدراسة، فيما يتعلق بنقص إدراك البنوك لاحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الائتمان، أن المعايير التي تؤثر في دراسة ملفات قروض تلك المشروعات، هي نفسها المتبَعة مع بقية المتعاملين، وقد تم تحديد تلك العوامل ودرجة تأثيرها في قبول أو رفض ملفات القرض وفقا لردود أفراد عينة البنوك كما هي ملخَصة في الجدول أدناه.

الجدول رقم26 : المعايير المؤثرة في دراسة ملفات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

n=7

درجة التأثير / المعايير	مؤثر بشدة		مؤثر		مؤثر إلى حد ما		غير مؤثر		غير مؤثر على الاطلاق		الوسط الحسابي	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	القيمة	%
الضمانات	5	71.4	2	22.5	0	0	0	0	0	0	4.71	94.2
رأس المال الذاتي للمؤسسة	4	57.1	2	22.5	0	0	1	14.2	0	0	4.28	85.5
المقدرة على السداد	4	57.1	3	42.8	0	0	0	0	0	0	4.57	91.4
سمعة المؤسسة	3	42.8	1	14.2	3	42.8	0	0	0	0	4	80
حجم المؤسسة	3	42.8	2	22.5	2	22.5	0	0	0	0	4.14	82.8
نوع نشاط المؤسسة	4	57.1	2	22.5	1	14.2	0	0	0	0	4.42	88.4
طبيعة القرض المطلوب	3	42.8	3	42.8	1	14.2	0		0	0	4.28	85.6
معدل العائد على رأس مال المشروع	2	22.5	2	22.5	3	42.8	0	0	0	0	3.85	77
الجدوى الاقتصادية للمشروع	3	42.8	1	14.2	3	42.8	0	0	0	0	4	80
نوعية وكفاءة المسير الإداري للمؤسسة	1	14.2	3	42.8	2	22.5	0	0	0	0	3.28	65.6

يتضح من الجدول أعلاه ووفقا للمتوسطات الحسابية للعناصر الموجودة فيه، أن البنوك تعتمد بدرجة كبيرة جداً لقبول أو رفض ملف القرض على عنصر الضمانات، الذي احتل المرتبة الأولى من بين العناصر المؤثِرة، وذلك بوسط حسابي قدْره 4.71 وبنسبة تأثير 94.2%، هذا على الرغم من أنها كما سبق وأن اشرنا

تُعتبر شيء مكمِّل يلجأ إليها البنك للتحقق من سلامة القرض؛ يليها في ذلك عنصر المقدرة على السداد بوسط حسابي بلغ (4.57) وبنسبة تأثير قُدرت بـ(91.4%)، ثم نوع قطاع نشاط المؤسسة بوسط حسابي (4.42) وبنسبة (88.4%)؛ وتعتمد البنوك في المرتبة الرابعة على كل من عنصر رأسمال الذاتي للمؤسسة، وطبيعة القرض المطلوب حيث قدِّر وسطهما الحسابي بـ (4.28) وبنسبة (85.6%)؛ أما حجم المؤسسة فاحتل المرتبة الخامسة من بين العناصر المؤثِرة في قبول أو رفض ملف القرض بوسط حسابي قدّره 4.14 وبنسبة تأثير82.8%؛ في حين أن الجدوى الاقتصادية للمشروع وسمعة المؤسسة حظي كلاهما بالمرتبة السادسة في التأثير على قرار رفض أو قبول ملف القرض البنكي، وذلك بوسط حسابي بلغ 4 وبنسبة 80%؛ ثم جاء على التوالي كل من عنصر معدل العائد على رأسمال المشروع بوسط حسابي 3.85، ونوعية وكفاءة المسير الادراي للمؤسسة بوسط حسابي بلغ 3.28.

وعليه فإن قرار منح القروض البنكية يستند إلى معايير قانونية أكثر من معايير أخرى موضوعية تتعلق بجدوى المشروع ومعدل العائد على رأس المال وكذا جدية وكفاءة مسير المؤسسة.

وتجدر الإشارة إلى أنه من خلال مقابلتنا مع المستجوبين، ذكر عدد منهم أن المعايير السابقة يبقى معمول بها من طرف البنك، لكن ذلك لا يمنع من وجود معايير أخرى تؤثِر في الواقع على قبول ملفات القرض والتي تمثلت في عناصر الرشوة والمحاباة والمصالح الشخصية.

- المعوقات من وجهة نظر عينة البنوك

تضمنت هذه النقطة سؤالين متعلقان بـ:

- حدة الصعوبات الحالية التي تواجه البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

استفسرنا المشاركين عن حدة الصعوبات الحالية التي تواجه بنكهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأجابت نسبة 57.14 % من عينة البنوك أنها كثيرة، وأجمعت 28.57% أن هناك صعوبات كثيرة جدا، في حين أن ما نسبته 14.28% رأت بأن المعوقات التي يجدها البنك في تمويل ذلك النوع من المؤسسات قليلة. وفي المجمل بلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة البنوك 4 بنسبة 80% مما يعني أن بنوك العينة تواجه صعوبات بدرجة كثيرة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد طلبنا من المستجوبين تحديد على أي مستوى من القروض يواجه البنك تلك الصعوبات بكثرة، وكما كان متوقعاً فإن أكثر من 85.7% اقروا بأن البنك يواجه تلك الصعوبات على مستوى قروض الاستثمار، ثم بنسبة 57.14 %على مستوى قروض الاستغلال، وبنسبة 42.8% على مستوى القروض الموجَّهة للتجارة الخارجية، والشكلان التاليان يلخصان تلك الإجابات.

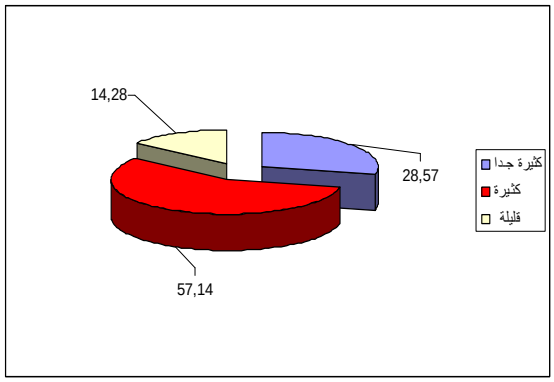

الشكل رقم 15: حدة الصعوبات الحالية التي تواجه البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

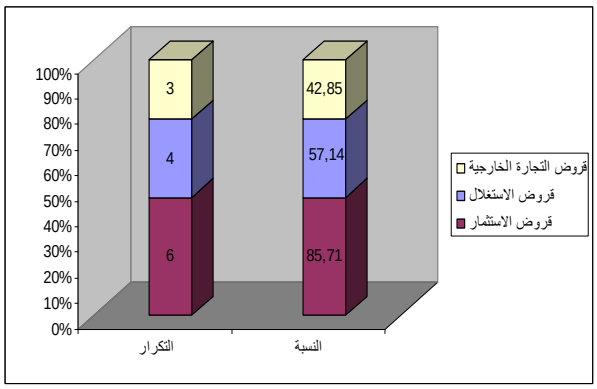

الشكل رقم 16: القروض التي يواجه البنك صعوبات في منحها

- **العوامل التي تعيق تمويل البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تلخصت أهم العوامل التي رأتها عينة البنوك أنها تعيقها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووفقا لمقياس ليكرت الخماسي في الجدول التالي:

الجدول رقم27 : العوامل التي تعيق تمويل البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

n=7

مجال الموافقة / العوامل	موافق بشدة		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة		الوسط الحسابي	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	القيمة	%
عدم توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الضمانات المناسبة	4	57.1	3	42.8	0	0	0	0	0	0	4.57	91.4
عدم كفاءة دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة من طرفها	3	42.8	2	28.5	2	28.5	0	0	0	0	4.14	82.8
غياب بنك معلوماتي، يوفر بيانات عن تلك المؤسسات بصورة كاملة وحديثة	5	71.4	2	28.5	0	0	0	0	0	0	4.71	94.2
ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية المرتبطة بقروض هذه المشروعات	0	0	2	28.5	1	17.2	3	42.8	1	14.2	2.57	51.4
ارتفاع درجة المخاطر التي تنطوي عليها هذه المؤسسات	5	71.4	2	28.5	0	0	0	0	0	0	4.71	94.2
نقص الخبرة الكافية لدى موظفي البنك في منح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3	42.8	1	14.2	2	28.5	1	0	0	0	3.85	77

من تحليل الجدول أعلاه يتبين أن هناك عوامل تحد بدرجة كبيرة جداً من التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يقف وراءها بالدرجة الأولى كل من غياب بنك معلوماتي يوفِر بيانات عن تلك المؤسسات بصورة كاملة وحديثة، وارتفاع درجة المخاطر التي تنطوي عليها هذه المؤسسات حيث احتلا هذان العنصران المرتبة الأولى من بين العناصر المذكورة، بوسط حسابي بلغ (4.71) وبنسبة تايدية قُدرت بـ(94.2%)؛ وظهر في المرتبة الثانية عامل عدم توفُر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الضمانات المناسِبة بوسط حسابي قدْره (4.57) وبنسبة (91.4%)؛ ثم أتى في المرتبة الثالثة عنصر عدم كفاءة دراسات الجدوى الاقتصادية المقدَّمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي حصل على وسط حسابي قدْره 4.14 ونسبة تايدية بـ82.8%.

كما أن هناك عوامل تعيق التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة ولكن بدرجة أقَل من سابقتها أي بدرجة كبيرة، تمحورت عناصرها في نقص الخبرة الكافية لدى موظفي البنك في منح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بوسط حسابي قدْره (3.85) ونسبته (77%)، ويعزز نقص هذه الخبرة حسب رأي العينة تخوف موظفي البنوك العمومية من تجريم تسييرهم البنكي، وتعرضهم للمتابعة القضائية.

أما بالنسبة لعنصر ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية المرتبطة بقروض هذه المشروعات، والذي من المفروض أنه من أكثر المعوقات التي تمنع البنك من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فإنه اندرج في إطار المعوقات المتوسطة وذلك بوسط حسابي قدْره 2.57، وبنسبة موافقة بلغت 51.4%.

وفي إطار هذه المعوقات يمكننا أن ندرج ملاحظتين، أولهما تتعلق بعنصر المخاطر، حيث أفادنا أصحاب العينة أن تقييمها يبقى معتمِد على الأدوات الكلاسيكية، والخبرة المكتبية للموظف البنكي المكلَف بدراسة ملف القرض، ولا توجد أية أساليب حديثة مستعملة لذلك على مستوى جميع البنوك. أما ثاني ملاحظة فتتعلق بعنصر الضمانات، حيث ذكر أصحاب العينة في هذه النقطة، أن الضمانات المقدَّمة من طرف صناديق ضمان المخاطر لم تساهم بشكل كبير في حل مشكل الضمانات، ذلك أن تلك الصناديق لا تضمن سوى المخاطر التي تمس أصل المشروع (كالحرائق والفيضانات...) لكنها لا تضمن جدوى المشروع، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن حتى الضمانات ذات الطابع العقاري لا تُعتبر كعناصر يمكن للبنك استخدامها في حالات تعثر المؤسسة عن التسديد، وذلك في ظل السوق العقارية الجزائرية التي تتميز بضُعف دينامكيتها وشفافيتها، وكذا صعوبة تطبيق الرهون، وهو الأمر الذي يزيد من حدة المخاطر وحذر البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [165].

4.2.2.2.3. الاقتراحات المعالجة

في نهاية هذه الدراسة الاستكشافية حاولنا اقتراح مجموعة من الحلول ووفقا لما هو متاح للتخفيف من حدة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقمنا باستطلاع رأي العينتين حولها.

- الحلول حسب عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كانت آراء أفراد عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول الحلول التي يجدونها مناسِبة لمعالجة الصعوبات التي تواجه مؤسساتهم في الحصول على التمويل بشكل عام والقروض المصرفية بشكل خاص، كما هي مرتبة في الجدول البياني الموالي:

الجدول رقم28 : الاقتراحات المعالِجة حسب عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

n=110

مجال الموافقة / الاقتراحات	موافق بشدة		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة		الوسط الحسابي	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	القيمة	%
تخصيص فروع أو وحدات على مستوى البنوك تهتم بقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحتوي على كفاءات بنكية عالية	50	45.4	1	0.9	0	0	9	8.18	49	44.5	2.91	58.36
إنشاء صندوق (يمكن أن يتحول إلى بنك) يقوم بتمويل المؤسسة على أساس صيغة المشاركة في الأرباح والخسائر	97	88.1	10	9.09	3	2.7	0	0	0	0	4.85	97
إدراج التعاملات البنكية الإسلامية كالتمويل بالمشاركة في الخدمات البنكية التقليدية	88	80	5	4.54	18	16.36	0	0	0	0	4.67	93.45
تشجيع إنشاء شركات رأس المال المخاطر	36	32.72	41	37.27	20	18.18	13	11.81	0	0	3.9	78.18
تشديد الدولة على البنوك، تقبُل آلية صناديق ضمان القروض بإعطائها طابع ضمان الدولة	48	43.63	0	0	4	3.63	15	13.63	43	39.09	2.95	59
المجموع											3.85	77.12

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للاقتراحات مجتمِعة بلغ 3.85 وبنسبة تايدية 77.12%، مما يعني أن تلك الحلول حازت على نسبة موافقة بدرجة كبيرة من طرف أصحاب عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تمثلت أكثر الاقتراحات قبولا في إنشاء صندوق يقوم بتمويل المؤسسات على أساس صيغة المشاركة في الأرباح والخسائر الذي احتل المرتبة الأولى من بين الحلول، وذلك بوسط حسابي قدْره 4.85 وبنسبة تأييد 97%، يليها في ذلك التدبير الذي ينص على إدراج التعاملات البنكية الإسلامية كالتمويل بالمشاركة في الخدمات البنكية التقليدية، بوسط حسابي بلغ (4.57) وبنسبة قبول قُدرت بـ(93.45%)، ثم جاء في المرتبة الثالثة اقتراح تشجيع إنشاء شركات رأسمال

المخاطر بوسط حسابي (3.9) وبنسبة (78.18%)؛ في حين حظي الإجراء المتعلِق بإلزام الدولة البنوك بتقبُل فكرة صناديق ضمان القروض بإعطاء ضمانها طابع ضمان الدولة على نسبة تاييد59% وبوسط الحسابي بـ (2.95)، أما بالنسبة للاقتراح الخاص بتخصّيص فروع أو وحدات على مستوى البنوك تهتم بقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاحتل المرتبة الخامسة من بين الحلول بوسط حسابي قدْره 2.91 وبنسبة قبول قدْرها 58.36%.

- الحلول حسب عينة البنوك

تلخصت آراء عينة البنوك حول الإجراءات المعالِجة للمعوقات السابقة والكفيلة بتجسير العلاقة بين بنكهم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجدول التالي:

الجدول رقم29: الاقتراحات المعالجة حسب عينة البنوك

n=7

مجال الموافقة / الاقتراحات	موافق بشدة		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة		الوسط الحسابي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	القيمة	%
إنشاء مكاتب للائتمان تقوم بتقييم الجدارة الائتمانية للمشاريع	6	85.71	1	14.28	0	0	0	0	0	0	4.85	97
تقديم تحفيزات من طرف بنك الجزائر للبنوك التي تقوم بتمويل هذه المشاريع	4	57.14	3	42.85	0	0	0	0	0	0	4.57	91.42
إعطاء الضمانات الممنوحة من طرف صناديق ضمان القروض طابع ضمان الدولة.	5	71.42	2	28.57	0	0	0	0	0	0	4.71	94.28
إنشاء فروع تهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لصيغ تمويلية تناسبها، وبكفاءات بنكية عالية.	4	57.14	2	28.57	1	14.28	0	0	0	0	4.42 (بتحفظ)	88.57 (بتحفظ)
المجموع											4.63	92.75

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لإجمالي التدابير المقترحة لعينة البنوك بلغ 4.63 وبنسبة تأييد 92.75، مما يعني أن هذه الاقتراحات قد حازت على نسبة موافقة بدرجة كبيرة جداً من طرف العينة، وقد تمثلت تلك الحلول في إنشاء مكاتب للائتمان الكفيلة بمعالجة نقص المعلومة، والذي احتل المرتبة الأولى من بين الاقتراحات، وذلك بوسط حسابي قدْره 4.85 وبنسبة تأييد 97%؛ يليه الاقتراح الذي يتعلق بإعطاء الضمانات الممنوحة من طرف صناديق ضمان القروض طابع ضمان الدولة، بوسط حسابي بلغ (4.71) وبنسبة قبول قُدرت بـ(94.28%)؛ ثم جاء في المرتبة الثالثة اقتراح تقديم تحفيزات من طرف بنك الجزائر للبنوك التي تقوم بتمويل هذه المشاريع، بوسط حسابي (4.57) وبنسبة تاييد (91.42%)؛ في حين

احتل الإجراء الخاص بإنشاء فروع تهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لصيغ تمويلية تناسبها، المرتبة الرابعة من بين الحلول بوسط حسابي قدْره 4.42 وبنسبة قبول قدرها 88.57%، ولكن هذا الاقتراح قوبل بتحفظ من طرف البنوك وذلك في إطار الواقع الحالي، حيث تبين من طرف أصحاب العينة أن بنك الجزائر وفقا لقانون النقد والقرض يمنع في إحدى مواده البنوك من إنشاء أو فتح فروع تابعة لها وتمويلها، وذلك في ظل المفرزات التي خلّفتها فضيحة مجموعة الخليفة، التي كان بنكها يمول فروع المُجمع بشكل غير مضبوط ودون مراعاة لقواعد الحيطة والحذر؛ الأمر الذي يعني أن تطبيق الإجراء السابق يبقى مرهون بإعادة نظر البنك المركزي في تلك التنظيمات القانونية.

3.2.3. مناقشة النتائج والاقتراحات

بعد تحليل الجانب الميداني للدراسة والتي كان هدفها يتمثل في محاولة الوقوف على حدة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الوقت الراهن وتحديد العوامل التي تقف ورائها، وذلك كخطوة نحو الاقتراب من إيجاد سياسات وإجراءات قادرة على تلبية متطلبات طرفي الدراسة(المؤسسات والبنوك) معا، وتجعل من عملية التمويل عملية مربحة لكلاهما، يمكن صياغة ومناقشة بعض الاقتراحات ذات العلاقة بأهم نتائج الدراسة والتي تخدم الأهداف السابقة على النحو التالي [166]:

1.3.2.3. مناقشة النتائج والاقتراحات المتعلقة بالصعوبات التمويلية الحالية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.1.3.2.3. النتائج

- كشفت الدراسة على أن درجة الصعوبات الحالية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المناسِب لاحتياجاتها كثيرة جداً، مما يعني أن إشكالية التمويل لا تزال أكثر حدة بالنسبة لمؤسسات العينة لحد الساعة، كما بينت الدراسة أن 61.79% من إجمالي 89 مؤسسة تواجهها في الوقت الحالي مشاكل متعلقة بنقص السيولة اللازمة لتمويل العمليات اليومية، وأن 52.8 %مثقلة بديون متراكمة، في حين أن 40.4% تحتاج إلى السيولة اللازمة لتمويل الأصول الثابتة، أما 26.9 %فتواجه صعوبات في تحصيل الديون المستحقة لدى الغير.
- واظهر تحليل بيانات الدراسة أن الأسباب الرئيسية التي تقف وراء هذه المشكلات ترجع بالدرجة الأولى إلى أسباب داخلية للمؤسسة وتتعلق بمحدودية الأرباح، وعدم الفصل بين الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية لصاحبها، وكذا عاملي عدم مراقبة السيولة النقدية الصادرة والواردة، وعدم تكوين احتياطات

ومؤونات، وعامل التساهل في تحديد فترات المديونية للزبائن، في حين احتلت الأسباب الخارجية المرتبة الخامسة والتي تمثلت فقط في صعوبة الوصول إلى التمويل المصرفي.

- بينت الدراسة أن هناك بدائل رسمية محدودة وغير منوَعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وما يؤكد هذا الأمر أن المؤسسات في محاولة لمعالجة مشكلاتها التمويلية السابقة لجأت تقريبا لنفس المصادر التي اعتمدت عليها في عملية تأسيسها.
- وقد اتضح أن أغلب المؤسسات تلجا للمصادر التمويلية دون إعدادها لخطة مالية مفصَّلة عن المصادر المتاحة والملائمة لتمويل احتياجاتها والمفاضَلة بينها، ودون الأخذ بالاستشارات من الجهات والأطراف المختصّة في ذلك.

2.1.3.2.3. الاقتراحات

- إن مؤسسات العينة تعاني من صعوبات جمة متعلقة بالإدارة المالية الداخلية لها، تجعلها لا ترقى لأن تكون مشروعات ذات جاذبية لأي هيئة تمويلية ولا أن يُستند عليها في تحقيق الآمال الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، لذلك نقترح كأول وأهم إجراء ينبغي تنفيذه في سبيل التخفيف من إشكالية التمويل الراهنة، هو رفع وعي أصحاب تلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالأساليب السليمة لإدارة مواردهم المالية وتنظيمها على أكمل وجه، وذلك من خلال اعتماد دورات تدريبية لأصحاب هذه المؤسسات، وبرامج تأهيلية تخص جميع قطاعات وأحجام تلك المؤسسات(مصغرة، صغيرة، متوسطة) ومتابعتها ميدانيا، إلى جانب نشر الدراسات الأكاديمية في هذا المجال وتمتين العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحث. ونشير إلى أنه في ظل غياب هذا الإجراء، سيكون تسوية جميع العوامل الأخرى المرتبطة بالإشكالية بدون فائدة.
- بحث إمكانية تطبيق بعض الأساليب التمويلية المبتكَرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الجزائرية، ومن ثم إصدار التشريعات وتوفير الحوافز للاستثمار في هذا المجال، و مثال ذلك، رأس المال المخاطر، والتأجير التمويلي؛ هذا إلى جانب العمل على تنشيط السوق المالي بالشكل الذي يسمح بخدمة تلك المشروعات، وذلك من خلال مراجعة شروط القيد ببورصة الجزائر التي تقضي بوجوب إصدار الأوراق المالية من الشركات ذات الأسهم، حيث أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تبين من الدراسة مكوَّنة على شكل شركات فردية أو ذات مسؤولية محدودة.
- إنشاء صندوق لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أساس صيغة المشاركة في الأرباح والخسائر، حيث حظي هذا الاقتراح على نسبة قبول من طرف العينة بـ 97%، ولكن نرى أن هذا الصندوق يجب أن يختص في التمويل فقط دون أن يقوم بكل احتياجات المشاريع من تمويل وتدريب وتسويق وخلافه، حيث أثبتت التجارب أن المؤسسة الناجحة التي تعمل على مساعدة المشروعات الصغيرة لابد أن تتخصّص في جانب واحد. فمثلا لو تخصّص هذا الصندوق التمويلي في التمويل والتدريب معا، فإن

اهتمام المستثمرين في هذه الحالة سيكون منصبا على الحصول على شهادة التدريب ليكونوا قادرين على الحصول على التمويل أكثر من الفائدة التي يجنونها من التدريب، لذا لابد أن يُسند التدريب إلى طرف ثالث. وعلى العموم وقبل إنشاء الصندوق المقترَح يجب إتباع الخطوات التالية:

- إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لقيام الصندوق؛
- عرض الدراسة على الجهات التمويلية التي يمكنها المشاركة في تمويل موارد الصندوق كالحكومة والبنوك والمؤسسات الوطنية الكبرى؛
- صدور قرارات إنشاء الصندوق.

2.3.2.3. مناقشة النتائج والاقتراحات المتعلقة بالصعوبات الحالية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المصرفي

1.2.3.2.3. النتائج

- فيما يتعلق بالتمويل المصرفي كشفت الدراسة أن 41 مؤسسة من إجمالي مؤسسات العينة محل الدراسة قد سبق لها اللجوء إلى طلب القروض المصرفية، وقد تحصلت معظمها على قروض قصيرة الاجل، كما كشفت الدراسة في نفس الإطار أن 69 مؤسسة لم يسبق لها وأن لجأت إلى الاقتراض البنكي، وقد اتضح أن 11 مؤسسة لم تلجا للقروض المصرفية بسبب عدم قدرتها على توفير شروط التمويل البنكي، أما 58 مؤسسة فأرجعت السبب إلى عدم قبولها للتعامل بسعر الفائدة، أي أن هذه الفئة لديها معوق يتعلق بالوازع الديني وشبهة الربا يحول دون استفادتها من قنوات التمويل البنكية.
- وأسفرت الدراسة على أن حدة المعوقات الحالية التي تواجه مؤسسات العينة (52 مؤسسة) في الحصول على التمويل البنكي كثيرة جداً، وتبين أن أهم العوامل التي تقف وراء تلك المعوقات هي عنصر الواسطة والرشوة حيث احتل هذا العنصر المرتبة الأولى من بين أهم العوائق، وظهر في المرتبة الثانية عنصر الضمانات. تلاه في المرتبة الثالثة عامل عدم توفر الشخص المصرفي المتخصص في التعامل مع المؤسسة ومعرفة احتياجاتها، في حين أتى في المرتبة الرابعة طول مدة دراسة ملف، أما عنصر سعر الفائدة فاحتل المرتبة الرابعة، ثم أتى عامل الإجراءات والوثائق اللازمة للحصول على القرض، ذلك إلى جانب عنصر الأموال الخاصة المطلوبة من طرف البنك لمنح القرض، وعنصر شروط السداد من حيث الفترة وطريقة التسديد.
- وقد بينت الدراسة بأن هناك نقص أو عدم تفهم من طرف البنوك لخصائص واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا تتوفر كافة بنوك العينة على خدمات ائتمانية مفصلة لهذه المشروعات بحد ذاتها، كما أن 85.71% من العينة لا تحتوى حتى على وحدة مخصصة للقروض الموجهة للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة. إلى جانب أن المعايير التي تؤثر في دراسة ملفات قروض تلك المشروعات، هي نفسها المتبَعة مع بقية المتعاملين، وهي معايير تستنِد إلى الجانب القانوني أكثر من الجانب الاقتصادي حيث تتحيز إلى الملاءة المالية والجدارة الائتمانية للعميل على حساب الجدوى الإنتاجية للمشاريع. الأمر الذي يعني أن البنوك غير مهيأة في الوقت الراهن لخدمة المشروعات الصغيرة، والتعامل بكفاءة مع مشكلاتها.

2.2.3.2.3. الاقتراحات

إن التوصيات التي تندرج في هذا الإطار تستدعي محاولة جادة في تطويع نظام المصارف لمقابلة احتياجات العملاء من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذين يمكن تقسيمهم حسب الدراسة إلى فئتين:

- الفئة التي لا تتعامل بالقروض البنكية (لوجود سعر الفائدة)

معالجة إشكالية التمويل المصرفي لهذه الفئة تقتضي منتجات مالية خالية من الربا وأي إجراء آخر بدون أخذ هذه النقطة الحساسة لن يكون من شأنه فعل أي شيء لها، وفي هذا المجال نقترح إدخال المعاملات المالية الإسلامية في النظام البنكي، ويبدو هذا الاقتراح أكثر واقعية من المطالبة بوجود بنوك إسلامية، وهذا في ظل سياسات وقوانين بنك الجزائر التي لا تتناسب مع قيام بنوك للتمويل الإسلامي بالكلمة والمحتوى، في حين أن البنك لا يمنع المصارف التقليدية من ابتكار أو إدخال معاملات لاربوية شريطة احترام المقاييس الاحترازية التي يفرضها.

ويمكن تحقيق هذه الغاية بدون الحاجة إلى تغيير الهيكل المصرفي، وذلك عن طريق قيام فروع مستقّلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقا للصيغ الإسلامية، وإذا كان هذا الإجراء غير عملي، يمكن تخصِّيص قسم في أحد الفروع القائمة كمشروع تجريبيى. مع العلم أن هذا الإجراء يقتضي بداية مراجعة قانون النقد والقرض وإلغاء المادة 104 منه التي تقضي بمنع البنوك من إنشاء أو فتح فروع تابعة لها وتمويلها، ذلك إلى جانب أن تطبيق تلك الصيغ يواجهها بعض المعوقات سببها الأساسي هو محدودية أو غياب تجارب سابقة يمكن التعلم منها، لذلك فهنالك حاجة إلى كثير من البحث العلمي لتطوير تطبيقات الصيغ الإسلامية إذا أردنا لها أن تتوسع وتكون أكثر نجاحا.

- الفئة التي ليس لها حرج من التعامل بالقروض البنكية

إن معالجة إشكالية التمويل المصرفي لهذه الفئة يمكن أن تتم من خلال الإجراء السابق، ولكن هذه الفئة تحتاج أيضا إلى وجود قروض وخدمات ائتمانية تقوم على أُسس تختلف عن تلك التي يتم التعامل بها مع

المشروعات الكبيرة. ويستدعي هذا الهدف تشجيع البنوك على توفير تلك الخدمات أو إنشاء وحدات إقراض وائتمان شبه مستقّلة لتلك المشروعات، ويكون بداية ذلك كما سبق وان اشرنا عن طريق مراجعة قانون النقد والقرض وإلغاء المادة 104 منه، وذلك بالشكل الذي يسمح بفتح المجال للبنوك لإنشاء فروع مخصَّصة وبكفاءات بشرية مختصّة في التمويلات التي تناسب احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن لبنك الجزائر من خلال آليات تنظيم السوق النقدية تحفيز البنوك على الاستثمـار في هذه المشروعات وذلك بتخفيض نسبة الفائدة التي تتقضاها البنوك عن عملية تسهيل الإيداع*، الأمر الذي سيدفع من دون الشك بالبنوك إلى توظيف فائضها المالي في تمويل انجاز المشاريع الاستثمارية، والخروج من بوتقة الاستثمار السلبي لدى بنك الجزائر.

ولكن نشير إلى أن فعالية هذه الإجراءات تبقى مرهونة بالقضاء على ظاهرة الرشوة وبيروقراطية النظام المصرفي، من خلال سياسات رشيدة ومُحكمة بداياتها إتباع سياسة اللامركزية في منح القروض.

3.3.2.3. مناقشة النتائج والاقتراحات المتعلقة بالصعوبات الحالية التي تواجه البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.3.3.2.3. النتائج

كشفت الدراسة على أن حدة الصعوبات الحالية التي تواجه بنوك العينة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيرة، وبينت الدراسة أن أهم العوامل التي تقف وراء ذلك تعود بالدرجة الأولى كل من غياب بنك معلوماتي يوفر بيانات عن تلك المؤسسات بصورة كاملة وحديثة، وارتفاع درجة المخاطر التي تنطوي عليها هذه المؤسسات حيث احتلا هذان العنصران المرتبة الأولى من بين العناصر المذكورة، وظهر في المرتبة الثانية عامل عدم توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الضمانات المناسبة، ثم أتى في المرتبة الثالثة عنصر عدم كفاءة دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب نقص الخبرة الكافية لدى موظفي البنك في منح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتخوف موظفي البنوك العمومية من تجريم تسييرهم البنكي، وتعرضهم للمتابعة القضائية.

2.3.3.2.3. الاقتراحات

للتخفيف من حدة الصعوبات التي تواجه البنوك وتقوية علاقة الثقة بينها وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقترضة نقترح ما يلي:

---

* عملية تسهيل الإيداع تعني إيداع البنوك في آخر يوم من النشاط للأموال المسجَّلة في خانة "فائض الميزانية" لدى بنك الجزائر، لتسحب القيمة المودعة صبيحة اليوم الموالي بنسبة فائدة تُقدر بـ0.75 %.

- إنشاء مكاتب ائتمان مخولة قانونيا لخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

والتي تسمح بمعالجة مشكلة اختلاف المعلومات في سوق الائتمان، وخفض تكاليف دراسة وتقييم العملاء، والمدة المطلوبة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لتقييم القرض، وأيضا تحديد أفضل للمخاطر المرتبطة بقروض المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. ولتحقيق ذلك ينبغي أن تمتلك هذه المكاتب قاعدة معلومات شاملة ومفصّلة عن العملاء، سواء ما تعلق بتاريخ العميل الائتماني (مثل المبالغ المستحقة الدفع، والمعدل المتوسط للسداد،...) أو ما يتعلق بالمشروع ذاته (الوضع القانوني والخبرة والبيانات المالية والميزانيات الأخيرة وصافي الممتلكات). علماً بأن تنفيذ هذا الإجراء يتطلب تعاوناً بين البنوك، ومن ثمة فإن هناك مشكلة تكمن في أن توافق البنوك على تقاسم المعلومات التي جمعتها عن زبائنها في ما بينها، لكن في المجمل أظهرت عينة الدراسة موافقتها على الاقتراح شرط أن يُقترن باحترام المعايير في مجال حماية المعلومات الخاصة عند استعمال المعلومات المشتَركة، وشرط أن يكون دور الحكومة في المراقبة ضرورياً.

- إعطاء الضمانات الممنوحة من طرف صناديق ضمان القروض طابع ضمان الدولة

وذلك بهدف طمأنة البنوك بخصوص المخاطر الناجمة عن تمويلاتها الموجَّهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ لكن ينبغي التنبيه أن هذا الإجراء يُعتبر بمثابة مُسكّن وليس علاج، حيث يتم من خلاله تحويل المخاطرة في تمويل القطاع من النظام المصرفي إلى الحكومة عن طريق صندوق الضمان الذي تقوم فيه الحكومة بالتصدي للمخاطرة مقابل رسوم يدفعها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بدلا عن محاولة تخفيض معدلات المخاطرة.

- إزالة المعوقات التشريعية وتقديم الحوافز للبنوك التي تقوم بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أبدت البنوك استعدادها لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مقابل الحصول على امتيازات أو حوافز معينة، ويمكن أن يتم ذلك بقيام البنك المركزي من خلال آليات تنظيم السوق النقدية بتخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري للبنوك بما يعادل نسبة القروض الممنوحة إلى تلك المشروعات، أو منح إعفاءات ضريبية على الأرباح المحقَّقة من أنشطة تمويل تلك المشروعات، ويمكن أن تشمل الامتيازات إعطاء أفضلية لهذه البنوك للحصول على قروض ميسَّرة، ذلك إلى جانب إلغاء تجريم أخطاء تسييرها البنكي المتعلِقة بمنح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن على أن يُقترن هذا الإلغاء بتدريب متخصِّص للموارد البشرية البنكية في تقدير المخاطر والإجراءات المحاسبية الخاصة باحتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الأخير يمكن القول، أنه لا يزال الكثير الذي ينبغي اكتشافه لمعالجة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الاستعراض السابق للواقع التمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نستنتج أنه بالرغم من الإجراءات والبرامج التي قامت بها الحكومة قصد توفير التمويل لهذه المؤسسات، والتي تُعد قفزة نوعية إلا أنها لم تؤت أُكلها، وقد أتضح ذلك من خلال الدراسة الميدانية التي أثبتت أن تلك المنشآت لا تزال تواجه صعوبات تمويلية كبيرة جداً، وما يزال هذا الإشكال مطروحاً بالنسبة لها لِحد الآن وبنفس الحدة.

ويرجع ذلك إلى أن قضية التصدي لتمويل مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة بكل مشكلاتها ليس بسيطاً ولا سهلا، فالنتائج المتوقَعة من الجهود المبذولة في هذا المجال قد لا تثمر قبل فترة طويلة؛ ولكن تبقى هذه القضية شأنها شأن الكثير من قضايا أمتنا الاقتصادية والتنموية، معالجتها تستوجِب سياسات وتدابير مستنبَطة من أرض الواقع، ومراعية للخصوصيات دول وشعوب العالم الإسلامي وخصوصاً ما يتعلق منها بالحلال والحرام، دون اللجوء إلى استيراد الحلول.

خـاتـمـة

كان هدفنا من دراسة هذا الموضوع هو محاولة، أولا الوقوف على الوضعية الحالية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بالشكل الذي يسمح لنا من تكوين خلفية تمكننا من معرفة مستوى أدائه ونقاط ضعفه وقوته، لذلك تم تحليل الخصائص الهيكلية للقطاع، وتعداد نسيجه، ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع تحديد مختلف المشاكل والمعوقات التي تجابهه وتحول دون فعالية الدور الذي يمكن أن يؤديه في تحقيق أهداف التنمية. وثانيا التعرف على المصادر التمويلية المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الصعوبات التي تواجهها في النفاذ إلى هذه المصادر، مع توضيح كيف تمكنت بعض الدول من تجاوز تلك الصعوبات. وذلك بقصد أن تمهد هذه المعلومات السبيل لدراسة الإشكالية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. وثالثا تحليل الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال إبراز مختلف القنوات والآليات التمويلية التي خصصتها الحكومة حتى الآن لتجاوز الإشكالية المالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتشخيص الميداني لحدة هذه الإشكالية في الوقت الراهن، والكشف عن العوامل والأسباب الحقيقية التي تقف ورائها، وذلك في محاولة لاستنباط حلول واقعية وعملية كفيلة بالتخفيف من تلك الإشكالية، بما يضمن بقاء واستمرارية مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال تحليل وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وجدنا أنه يشهد نمواً سنويا بطيئاً، ولم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب في دفع عجلة التنمية؛ وقد تبين أن محدودية أداء هذا القطاع وعدم قدرته على أخذ دوره الكامل في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، يعود إلى هشاشة بنيته وهيكله الذي يتميز باختلاله الحجمي وافتقاره إلى الكيانات الوسطية، وكذا تركزه في قطاعات محدودة الفعالية في إنتاج القيمة المضافة، ذلك إلى جانب اصطدامه بعدد من المعوقات والمشاكل منها ما هو داخلي كضُعف قدرات المؤسسة الإدارية والتنظيمية والتسويقية وحتى العمالية، ومنها ما هو خارجي

كالبيروقراطية الإدارية وصعوبات الحصول على العقار والتمويل، ومشاكل البنية التحية وقصور النظام المعلوماتي. وهذا يعني أن الفرضية الأولى صحيحة.

أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية فأثبتت الدراسة صحتها، حيث في سبيل معالجة المعوقات التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يؤول مصدرها في بعض الأحيان إلى ضُعف الإدارة المالية لأصحاب المؤسسات، وإلى قصور المحيط المالي، وفي أحيان أخرى إلي عدم تفهم المؤسسات المصرفية والتمويلية لخصائص واحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قامت الجزائر إلى جانب سنها للنصوص التشريعية، بإنشاء هيئات تمويلية، وباستحداث مجموعة من البرامج والآليات الداعمة لتلبية احتياجات هذه الصناعات كان على رأسها برنامج ضمان القروض وبرنامج ميدا، غير أن تباطؤ عملية التجسيد وهي المرحلة الأهم، جعل من تلك البرامج والمصادر بدائل غير كافية للاستجابة للمتطلبات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يوافق خصوصيتها؛ وهو الأمر الذي يُذهب بآمال تلك المشاريع ويجردها من الواقعية، وهذا على اعتبار أن الاستثمار لا يحتمل طول الانتظار ولا يؤمن بالنصوص بقدر ما يؤمن بالأفعال.

كما أكدت الدراسة صحة الفرضية الثالثة، حيث بين استقراء تجارب النجاح في كل من اليابان، الو.م.ا، الهند وبنغلاديش أن التخفيف من مشاكل التمويل لصناعاتها الصغيرة والمتوسطة تم عن طريق المعرفة الجيدة والدراسة المتأنية لواقع مجتمعاتها وخصوصيات البيئة الموجودة فيها هذه الصناعات، بعيداً عن استنساخ الحلول، وهو ما ساهم في توفير تشكيلة واسعة ومتنوعة من المصادر التي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات التمويل لتلك المشروعات وإمكانياتها المحدودة. كما بينت دراستنا الميدانية أن هناك إمكانية للتقليل من العراقيل التمويلية التي تواجه مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، وذلك إذا استُنِدت السياسات والتشريعات الفوقية في هذا المجال على معلومات دقيقة مستنبَطة من ارض الواقع، ومراعية لخصوصيات بيئتنا الإسلامية لاسيما ما يتعلق منها بالحلال والحرام.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا هذه، ولاسيما الميدانية منها التي حاولت التوفيق بين انشغال طرفين مختلفين، إنشغال المؤسسات التي يجب أن تحل مشاكلها المالية، وانشغال البنوك التي لا تمول إلا بعد تقدير دقيق للأخطار، توصلنا إلى جملة من النتائج نلخصها فيما يلي:

1- هنالك خصوصية لكل دولة، تجعل حدة ومسببات معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنفرد بها كل دولة على حدى.

2- لا تزال إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تُطرح لحد الآن بنفس الحدة، حيث يواجه أصحاب تلك المؤسسات في الوقت الراهن مشاكل عديدة متعلِقة بنقص السيولة اللازمة لتمويل العمليات اليومية، وكثرة الديون المتراكِمة، إلى جانب نقص السيولة اللازمة لتمويل الأصول الثابتة، وصعوبة تحصيل الديون المستحقَّة لدى الغير.

3- إن جوهر إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ينحصر في عاملين بالدرجة الأولى:

- ضُعف كفاءة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التسيير والإدارة المالية لمشروعاتهم، حيث أن العديد من المسيرين لا يقومون بالفصل بين ذمتهم المالية والذمة المالية للمؤسسة، إلى جانب عدم مراقبتهم السيولة النقدية الصادرة والواردة، وعدم تكوين احتياطات ومؤونات، وكذا التساهل في تحديد فترات المديونية للزبائن، وعدم اهتمامهم بالتخطيط المالي.
- ضيق البدائل التمويلية، وهذا في ظل غياب مؤسسات مالية وبنوك محلية متخصِّصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر كامل التراب الوطني؛ والتي تجعل هناك نوع من الخيار الحتمي أمام قطاع المؤسسات والصغيرة والمتوسطة في اللجوء إلى المدخرات الشخصية أو الاقتراض من الأهل والأقارب، مما ينتج عنها قدرة ضعيفة جداً على الاستدانة على المدى الطويل، وهو ما يدفع بأرباب هذه المؤسسات إلى الكبح من نمو مؤسساتهم و تطورها.

4- رغم تنامي عدد البنوك والمؤسسات المالية العاملة في القطاع المصرفي إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل المصرفي، ويقف وراء ذلك أسباب مختلفة يأتي في مقدمتها شبهات الربا، والرشوة والواسطة في منح القروض، إلى جانب مبالغة البنوك في الضمانات المطلوبة.

5- ليس هناك محاولة جادة لتطويع القطاع المصرفي لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لا توجد على مستوى البنوك خدمات ائتمانية مفصّلة لتلك المؤسسات، كما لا توجد وحدة مخصَّصة للقروض الموجَّهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب أن أغلب القروض المقدَّمة من طرف البنوك تتحيز للجدارة الائتمانية للعميل على حساب الجدوى الإنتاجية للمشاريع.

6- عدم إيجاد أو توفر آلية ائتمانية قادرة على تلبية متطلبات المقرضين والمقترضين معا، فمثلا صندوق ضمان القروض يُعتبَر آلية تسير بخطى بطيئة لكونها أوجِدت لخدمة مصلحة الطرف المقترض أكثر من مصلحة الطرف المقرض(البنوك) الذي يرى أنها لا تضمن سوى المخاطر التي تمس أصل المشروع دون أن تضمن جدوى المشروع.

7- إن رفض البنوك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة هو أمر مشروع، لأن الجزائر تنتهج سياسة اقتصاد السوق والكل يعرف متطلباته، لذلك فالبنوك لها الحق في النظر بكل جدية في المشاريع التي تُعرض على مكاتبها، ولا يمكن لها تمويل أي مشروع باعتبارها مؤسسة اقتصادية خاضعة لقوانين اقتصاد السوق. وفي الحقيقة أن هشاشة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ناحية التسيير والإدارة المالية، وغياب بنك معلوماتي عن تلك المؤسسات، وكذا نقص الخبرة الكافية لدى موظفي البنك في منح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتخوفهم من تجريم تسييرهم البنكي، وتعرضهم للمتابعة القضائية؛ إلى جانب منع بنك الجزائر وفقا للمادة104 من قانون النقد والقرض البنوك من إنشاء أو فتح فروع تابعة لها وتمويلها، كلها أمور تبيح وتساهم في ابتعاد البنوك عن تمويل هذه الفئة.

التوصيات:

بالرغم من الواقع التمويلي الصعب الذي تعيشه مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا الوضع ليس واقعا حتميا بل نعتقد أنه أمراً ظرفياً بإمكانها تجاوزه. وفي هذا الصدد وإلى جانب ما سبق من اقتراحات في محتوى الدراسة الميدانية، يمكننا ذكر التوصيات التالية التي نرى أنها ستساهم بشكل مباشر وغير مباشر في المعالجة والتخفيف من ذاك الواقع، وهي:

1- إن الخطوة الأولى الواجبة في توفير متطلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو وجود " الرؤية " الواضحة لأصحاب القرار في اعتبار تمويل هذه المنشآت إستراتيجية مركزية من أجل الوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن على المعنيين ترجمة هذه الرؤية إلى سياسات واقعية، وأن لا يقتصر اهتمامها بجانب التمويل فقط بل يجب أن يتعداه إلى الدعم والإسناد والمرافقة في مجالات التسويق والتموين؛

2- إنشاء جهاز أو وحدة مختصة بتقدير الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تكون مهمة تلك الوحدة تقديم معلومات محْدثة ومحيَّنة، تستقيها من واقع السوق عن مستوى طلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، وعن مستوى العرض التمويلي الموفَّر من قِبل جميع مانحي التمويل (والتي تشمل البنوك، والهيئات التمويلية الحكومية، والبرامج التمويلية،....الخ)، وحتى يمكن لهذه الوحدة القيام بمهامها على أكمل وجه وبفعالية، عليها أن تُدعّم ببيانات حديثة ومنتظمة من قبل المانحين للتمويل، وأن تستعين بالمسوح الميدانية التي ينبغي أن تجريها بانتظام؛

3- إعادة النظر في خارطة أنظمة التمويل، سواء من حيث مكوناتها أو من حيث القوانين والقواعد التي تحكمها، وهو ما يعني إعادة رسم دور المصارف ومؤسسات التمويل، وتوسيع نطاق محفظة الأدوات المالية والبدائل التمويلية؛

4- يجب على البرامج العمومية الموجَّهة للتمويل الصغير، أو التي تستعمل المصارف التجارية كوسطاء، أن تتبنى التنظيم والتكنولوجيا الضروريين لإشاعة سوق تمويل المشاريع الصغيرة، كما يجب أن تكون هذه البرامج مجدية، وذلك بتغطية التكلفة، ولا ينبغي أن تكون الخسائر مغطاة من طرف الحكومة؛

5- تطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمعالجة مشكل العقار وإدخال التسهيلات الجبائية، وإعادة النظر في الأعباء الاجتماعية؛ إلى جانب تفعيل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوعية مسيري هذه المؤسسات بأهمية تلك البرامج وضرورتها في مسايرة المؤسسة للتطور التكنولوجي الحالي؛

6- تفعيل وتطوير دور حاضنات الأعمال لأهميتها البالغة في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جميع الجوانب وفي مختلف المراحل؛

7- الاستفادة من التجارب العالمية في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

8- إن مساعدة وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل مركبة أساسية لنجاح شمولي لخطط التنمية؛ ومن أجل تحقيق هذا الهدف هناك حاجة ماسة لإجراء دراسات ميدانية أخرى تكون أكثر شمولاً، تقف على معوقات تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال الاستماع والتنسيق الحقيقي بين جميع الفاعلين في المشكل، ممثلين في أصحاب الشأن ألا وهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذا في المؤسسات والهيئات التمويلية.

آفاق البحث:

من أجل تعميق الدراسة حول بعض النقاط التي لها علاقة ببحثنا هذا نقترح المواضيع التالية:

- دور مكاتب الائتمان في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم قدرة وإمكانات تطبيق أسلوب الإقراض متناهي الصغر المتبَع في بنك جرامين في البيئة الجزائرية.
- فعالية تطبيق تجربة رأس المال المخاطر مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن هذه الدراسة وإن أتت ببعض الجديد إلا أنها لا تعدو أن تكون مجرد محاولة، قد تكون صائبة تحتاج إلى الإضافة والتأصيل، وقد تكون خاطئة تحتاج إلى الجراحة والتعديل.

قائمة المراجع

1. وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، تقرير حول التجارب الدولية في وضع السياسات والبرامج الحكومية لتنمية المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة "تحليل مقارن"، مصر، 2001، وثيقة منشورة على الرابط الالكتروني http://www.sme.gov.eg/arabic/publications_ara.htm، تم التحميل بتاريخ 15جوان 2008.

2. ماهر حسن المحروق، أيهاب مقابله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، 2006.

3. Commission Internationale D'histoire, petite entreprise et croissance industrielle dans le monde aux xix^{éme} et xx^{éme} siècles, tome 1, ed CNRS, 1981.

4. لمزيد من التفاصيل أنظر إلى:

Robert Wtterwulghe, la PME une entreprise humaine , de boeck et larcier, Belgique, 1998.

5. رابح خوني، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

6. جالين سبنسرهل. ترجمة صليب بطرس، منشأة الأعمال الصغيرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

7. Organisation De Coopération Et De Développement Economiques, perspective de l'OCDE sur les PME, Ed OCDE, Paris, 2000.

8. Journal officiel de l'union européenne, Recommandation de la commission du 6 Mai 2003, concernant la définition des micro, petites et moyennes entreprises, notifiée sur le numéro L124 du20 MAI 2003.

9. L'article 4 de La loi n°01-18 correspondant au 12 Décembre 2001, portant loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise (PME), journal officiel n° 77, Alger, 15 Décembre 2001.

10. Les articles 5, 6 et 7 de la loi n°01-18 correspondant au 12 Décembre 2001, portant loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise (PME), journal officiel n° 77, Alger, 15 Décembre 2001.

11. علي ميّا، دراسة ميدانية وتحليلية للمشاكل والعقبات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري" نموذج المشروعات الصناعية الصغيرة لصناعة المنظفات الكيميائية في المنطقة الساحلية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد (27) العدد (2)، 2005.

12. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

13. حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، المنعقد خلال الفترة 4-5ديسمبر2007، بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

14. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
15. هاله محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002.
16. أمية أبو الفتوح وآخرون، الصناعات الصغيرة ركيزة للاقتصاد ودعم الإنتاج ومكافحة البطالة في اليمن، مجلة الملتقى الاقتصادي، مصر، العدد(33)، افريل 2008.
17. Ministère de PME/PMI et de l'artisanat, Bulletin d'information économique, N°12, Alger, 2007.
18. كساب علي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المنعقدة خلال الفترة 25-28 ماي 2003، بجامعة فرحات عباس، سطيف، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، الجزائر، 2004.
19. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، الدورة العامة العشرون، الجزائر، جوان 2002.
20. ج.نوال، التمويل يرهن تطور القطاع، جريدة المساء، العدد (3273)، 12ديسمبر2007.
21. عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري-حالة الجزائر-، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المنعقد خلال الفترة 17-18 افريل 2006، بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
22. وزارة المالية المصرية، تقرير حول تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر"إطار سياسي عام وخطة عمل"، أوت 2004، وثيقة منشورة على الرابط الالكتروني http://www.sme.gov.eg/arabic/publications_ara.htm، تم التحميل بتاريخ 15جوان 2008.
23. غياط شريف، بوقموم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المنعقد خلال الفترة 17-18 افريل 2006، بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
24. رحيم حسين، ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" نظام المحاضن"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، المنعقد خلال الفترة 8-9 افريل 2002، بجامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
25. لزهر قواسمية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الإنشاء إلى التنافسية، مجلة المختار، الجزائر، العدد (15)، 2006.
26. Ministère de PME/PMI et de l'artisanat, Bulletin d'information économique, N°13, Indicateurs du 1er semestre 2008, Alger, 2008.
27. Revue du CENEAP, l'entreprise publique en Algérie, revue n°1, Alger, 1985.
28. كامل الشيرازي، إصلاح الاقتصاد الجزائري لا يزال مستمرا، جريدة إيلاف، العدد (2795)، 15 جانفي 2009، مقال منشور على الرابط الالكتروني
http://www.elaph.com/Web/Economics/2009/1/399230.htm، تم التحميل بتاريخ 27 جانفي2009.

29. لمزيد من التفاصيل انظر: Ordonnance n° 66-284 du 15 Septembre 1966, portant code des investissements, Journal officiel n°80, Alger, 17 Septembre1966.

30. لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

31. Ministère de PME/PMI et de l'artisanat, Bulletin d'information économique, N°10 et N°12, pour les années 2006 et 2007, Alger.

32. قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات"دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، المنعقد خلال الفترة 21-22 نوفمبر2006، بجامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

33. Office National des Statistiques, évolution de la population, Statistiques sur le site web http://www.ons.dz/them_sta.htm, La date de téléchargement 12 Juin 2008.

34. العايب عزيوز، دور التشريعات في تطوير وتنمية المناولة، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية والمعرض المصاحِب له تحت عنوان من أجل تعزيز القدرة التنافسية للصناعة العربية، المنعقد خلال الفترة 12-15 سبتمبر 2006، الجزائر.

35. مصطفى بن بادة ، 55 مليار دولار لعملية التنمية في الجزائر وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بات أمر ضروري لمواجهة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم، مقابلة خاصة لقناة CNBC، دبي، مقال منشور على الرابط الالكتروني http://www.pmeart-dz.org/ar/discours.php#discours3، تم التحميل بتاريخ 10نوفمبر2007.

36. Communautés Européennes, La nouvelle définition des PME, 2006, sur le site web http://www.europe.eu.int/comm/enterprise/enterprise_policy/smedefinition/index_fr.htm, La date de téléchargement 3 MAI 2007.

37. صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

38. Ministère de PME/PMI et de l'artisanat, Bulletin d'information économique, N°04, N°06, N°8, N°10 et N°12 pour les années 2003.2004.2005.2006 et 2007, Alger.

39. سيد علي بلحمدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة- حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2006.

40. فضيلة عكاش، لمياء زكري، آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية بالجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر" واقع وتحديات"، المنعقد خلال الفترة 16-17 ديسمبر 2008، بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

41. Office National des Statistiques, emploi et chômage, Statistiques sur le site web http://www.ons.dz/them_sta.htm, La date de téléchargement 12 Juin 2008.

42. عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "واقع وأفاق "، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المنعقد خلال الفترة 17-18 افريل 2006، بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

43. Office National des Statistiques, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique En millions de DA de 1996 à 2007, Statistiques sur le

site web http://www.ons.dz/them_sta.htm, La date de téléchargement 12 Décembre 2008.
44. Mourad labidi, manuel de comptabilité nationale et analyse des comptes économiques de l'Algérie, 2éme édition, O.P.U, E.N.A.P, Alger,1988.
45. عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2007.
46. عزة عرابي، التجربة السورية في المشروعات الصغيرة، مجلة الملتقى الاقتصادي، مصر، العدد (32)، 2008.
47. وصاف سعيدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، المنعقد خلال الفترة 8-9 افريل 2002، بجامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
48. ح. كبياش، مشكل التمويل العائق رقم واحد، جريدة الشعب، العدد (14742)، 5 جانفي 2009.
49. Ministère de PME/PMI et de l'artisanat, Bulletin d'information économique, N°06, N°8, N°10 et N°12 pour les années 2004.2005.2006 et 2007, Alger.
50. حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة في الدول العربية"الواقع والطموحات"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر السنوي السابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة حول سبل دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية، المنعقد خلال الفترة 3-4 ماي 2006، بجامعة المنصورة، مصر.
51. محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، مداخلة ضمن عاليات ندوة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، المنعقدة خلال الفترة 18-22 جانفي2004، القاهرة، مصر.
52. احمد محمد لقمان، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، وثيقة البند العاشر ضمن أعمال الدورة (35) لمؤتمر العمل العربي، المنعقدة خلال الفترة 23 فيفري إلى 4 مارس 2008، مصر.
53. يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
54. Liberté économie, Quotidien N°362, du 1 au 7 Février 2006, Alger.
55. لؤي محمد زكي رضوان، المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية "الواقع ومعوقات التطوير"، مداخلة ضمن فعاليات ندوة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، المنعقدة خلال الفترة 18-22 جانفي2004، القاهرة، مصر.
56. Rapport de la Banque Mondiale, Les contraintes du développement en Algérie au scanner énergie et mines, Revue périodique du secteur de l'énergie et des mines, N° 3, Novembre 2004.
57. عبد الرحمان بن عنتر، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، المنعقد خلال الفترة 29-30 أكتوبر 2001، بجامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
58. كامل الشيرازي، الجزائر تعتزم التنازل عن عقارات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، جريدة إيلاف، العدد (32)، 27 ديسمبر2007، مقال منشور على الرابط الالكتروني
http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2007/12/291489.htm?sectionarchive=Economics، تم التحميل بتاريخ 20جوان2008.

59. وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"نموذج مجمع خدمات الأعمال"، القاهرة، مصر، نوفمبر2001.
60. Liberté économie, Quotidien N° 162, du 13 au 19 février 2002, Alger.
61. صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن فعاليات ندوة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، المنعقدة خلال الفترة 18-22 جانفي2004، القاهرة، مصر.
62. بابا عبد القادر، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المنعقد خلال الفترة 17-18 افريل 2006، بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
63. فتات فوزي، عمراني عبد النور قمار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار إستراتيجي للتنمية الإقتصادية في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المنعقد خلال الفترة 17-18 افريل 2006، بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
64. إبراهيمي عبد الله، إشكالية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " واقع وتحديات "، المنعقد خلال الفترة 02-03 مارس 2004، بالمعهد الوطني للتجارة بمتليلي، غرداية، الجزائر.
65. فردوسين يوجين برجام، التمويل الإداري، دار المريخ للنشر والطباعة، المملكة العربية السعودية، الجزء الثاني، 1993.
66. Elie Cohen, Gestion financière de l'entreprise et de développement financier, Edicef, paris, 1991.
67. ميثم صاحب عجام، نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الجزء الأول، 2001، ص31.
68. محمد عثمان إسماعيل، التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
69. قلش عبد الله، بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية، مجلة علوم إنسانية، العدد (32)، جانفي2007، ورقة بحثية منشورة على الرابط الالكتروني http://www.ulum.nl/c7.htm ، تم التحميل بتاريخ 13سبتمبر2007.
70. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
71. فلاح خلف الربيعي، دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة مع الإشارة لتجربة مصرف التنمية في درنة، ليبيا، 2006، ورقة بحثية منشورة على الرابط الالكتروني http://mpra.ub.uni-muenchen.de/8494/، تم التحميل بتاريخ 15اكتوبر2008.
72. Aswath Damodaran, Gérard Hirigoyen ,Finance d'entreprise théories et pratique, De Boeck Université, Bruxelles, 2004.
73. Roland Gillet, Jean-Pierre Jobard, Patrick Navatte, Philippe Raimbourg, Finance : finance d'entreprise, finance de marché, diagnostic financier, 2éme édition, Dalloz-Sirey, paris, 2003.

74. م .وائل أبو دلبوح، طبيعة وأهمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ودورها في تحقيق التنمية المتوازنة وإستراتيجية الحكومة لرعايتها، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تحت عنوان التمويل والاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الآفاق والتحديات، المنعقد خلال الفترة 25- 27 افريل 2006، بالأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، سوريا.
75. عبد الرحمن يسري، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية " تنميتها ومشكلات تمويلها في اطر نظم وضعية وإسلامية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، الطبعة الثانية، 2000.
76. عبد الرحمن يسري، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
77. Kamel hamdi, analyse des projets et leurs financement ,l'imprimerie es-salem, Alger, 2000.
78. سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997.
79. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، المطبعة المدنية، الجزائر، الجزء الأول، 1990.
80. مصطفى رشدي شيحة، النقود المصارف والائتمان، المكتبة الاقتصادية، مصر، 1999.
81. محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المنعقدة خلال الفترة 25-28 ماي 2003، بجامعة فرحات عباس، سطيف، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، الجزائر، 2004.
82. عبد الغفار عبد السلام، حازم شحادة وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
83. حكيم بوحرب، دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008.
84. كمال رزيق، فريد كورتل، إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، المنعقد خلال الفترة 15-16مارس 2005، بجامعة فيلاديفيا، الأردن.
85. Bouyakoub Farouk, l'entreprise et le financement bancaire, Casbah éditions, Alger, 2000.
86. بن حمودة محبوب، حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصرف فعال ونشيط -دراسة الواقع الجزائري-، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المنعقد خلال الفترة 17-18 افريل 2006، بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
87. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل لاتخاذ القرارات، الدار الجامعية، بيروت، 1997.
88. منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2004.
89. صالح صالحي، بن عمارة نوال، الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد(2)، فيفري 2003.
90. عطية فياض، التطبيقات المصرفية لبيع المرابحة في ضوء الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999.

91. عبد الحافظ الصاوي، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، العدد(472)، 2005.
92. Narassiguin Philippe, Monnaie banques et banques centrales dans la zone euro, Questions d'économie et de gestion, 2 éditions, De Boeck & Larcier, Bruxelles, 2004.
93. بلمقدم مصطفى، بن عاتق حنان، التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، المنعقد خلال الفترة 15-16مارس 2005، بجامعة فيلاديفيا، الأردن.
94. Olivier Torres, PME de Nouvelle approche, Editions Economica, paris, 1998.
95. عبد الباسط وفا، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
96. محمد صالح الحناوي، فريد صحن، مقدمة في المال والأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
97. جميل احمد توفيق، علي شريف بقة، الإدارة المالية، الدار الجامعية، بيروت، 1998.
98. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1998.
99. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
100. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن،2001.
101. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
102. عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006.
103. حسين عبد المطلب الأسرج، الوقف الإسلامي كآلية لتمويل وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية وتعزيز قدرته التنافسية، ورقة بحثية منشورة على الرابط الالكتروني http://www.arablawinfo.com/Research_Search.asp?validate=articles&ArticleID=509، تم التحميل بتاريخ 3جانفي 2009.
104. Enquête de la Banque Mondiale, Contraintes et perspectives de développement de l'entreprise algérienne, Groupe Banque Mondiale, Alger, Octobre 2002.
105. أشرف محمد دوابه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المنعقد خلال الفترة 17-18 افريل 2006، بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
106. صالح صالحي، مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة في إطار نظام المشاركة، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المنعقدة خلال الفترة 25-28 ماي 2003، بجامعة فرحات عباس، سطيف، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، الجزائر، 2004.
107. قاسم كريم، مريزق عدمان، دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المنعقد خلال الفترة 17-18 افريل 2006، بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

108. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2000.
109. Antoine Mansour, Support Services And The Competitiveness of SMEs in the MENA Region, Egyptian Center for Economic studies (ECES), Working Paper N°56, May 2001.
110. André de Lattre, René Bernasconi, les petites et moyennes entreprises, édition Berger-Levraut, Paris, 1989.
111. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، منتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية اقتصادية مستدامة، السعودية، أكتوبر 2003.
112. كليفورد مومباك، ترجمة رائد السمرة، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن، 1989.
113. حسام الساموك، التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، 7جوان2007، ورقة بحثية منشورة على الرابط الالكتروني www.iraqism.com/vb/showthread.php?t=599، تم التحميل بتاريخ 31أوت2007.
114. إبراهيم بن صالح القرناس، تقرير حول التجربة اليابانية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج التدريبي لمركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، المنظَّم خلال الفترة 7-11 نوفمبر 2002، طوكيو.
115. LECOINTRE Gilles, La PME l'entreprise de l'avenir: le livre qui va changer votre vision de la PME, Ed Gualino, paris, 2006.
116. حضري دليلة، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2005، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2007.
117. أماني علي هلال ، دروس أمريكية للمشروعات الصغيرة، 23جانفي 2005، ورقة بحثية منشورة على الرابط الالكتروني
http://www.islamonline.net/arabic/economics/2006/01/article12.shtml، تم التحميل بتاريخ 12 نوفمبر2008.
118. Heba Zayed, Jasmine Fouad, What are "Credit Bureaus"?, Public Awareness Flyers (Financial Infos), Issue Five(5), Egyptian Banking Institute(EBI), March 2008.
119. مارك سكرينر، التقييم الائتماني، سلسلة دراسة عرضية الصادرة عن المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، العدد رقم (7)، جانفي 2003، ورقة بحثية منشورة على الرابط الالكتروني
http://www.cgap.org/portal/binary/com.epicentric.contentmanagement.servlet.ContentDeliveryServlet/Documents/OccasionalPaper_07_ar.pdf، تم التحميل بتاريخ 24سبتمبر2007.
120. حسن القمحاوي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في الهند، ورقة بحثية منشورة على الرابط الالكتروني
www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa7-1-00/namaa2.asp، تم التحميل بتاريخ 20 جوان2007.
121. دراسة عن مجلس الوزراء، المشروعات الصغيرة في مصر، المشاكل ومقترحات الحل، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، 2002.
122. محمد راتول، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدروس المستفادة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الدول العربية، المنعقد خلال الفترة 17-18 افريل 2006، بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

123. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة علوم إنسانية، العدد (30)، سبتمبر 2006، ورقة بحثية منشورة على الرابط الالكتروني http://www.ulum.nl/b175.htm، تم التحميل بتاريخ 20جوان2007.

124. Grameen Bank, Annual Report, 2007. sur le site web ,http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=548&Itemid=590, La date de téléchargement 22 Décembre 2008.

125. إحسان خضر، تنمية المشروعات الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد (9)، سبتمبر2002.

126. مجدي سعيد، بنك الفقراء، ورقة بحثية منشورة على الرابط الالكتروني http://www.islamonline.net/iol-arabic/qadaya/economy.asp، تم التحميل بتاريخ 13جانفي 2009.

127. الأمم المتحدة ، تقرير حول أفضل الممارسات في مجال الإئتمانات الصغيرة للنساء والشباب، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، خلال الفترة 13- 16 مارس 2001، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، طنجة، المغرب.

128. طرشي محمد، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-حالة الصناعات الغذائية-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.

129. Klynveld Main Goerdeler (KMG), guide investir en Algérie, édition 2008, France, janvier 2008.

130. Le Ministère de la PME et de l'Artisanat, Étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, Alger, Octobre 2003.

131. ا.نوارة، برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة المساء، العدد (3567)، 19نوفمبر2008.

132. Les articles 6. 7 et 8 de décret exécutif n°07-119 correspondant au 23 Avril 2007, portant création de l'Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière et fixant ses statuts, journal officiel n°27, Alger, 25 Avril 2007.

133. بريبش السعيد، التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات"دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، المنعقد خلال الفترة 21-22 نوفمبر2006، بجامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

134. Rapport annuel de la Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Alger, Juillet 2008.

135. ص.حفيظ، بينما يبقى نصيب القروض الموجهة للاستيراد مرتفعا، نسب الفوائد العالية للبنوك تعيق الاستثمار، جريدة الخبر، العدد (5052)، 2 اوت2007.

136. Les articles 1.2.3.et 4 de Décret exécutif n°96-296 correspondant au 08 Septembre 1996, portant création et fixant les statuts de l'agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes, journal officiel n°52, Alger, 11 Septembre1996.

137. L’ article 6 de Décret exécutif n°96-296, correspondant au 08 Septembre 1996, portant création et fixant les statuts de l’agence nationale de soutien à l’emploi des jeunes, journal officiel n°52, Alger, 11 Septembre1996.
138. l’agence nationale de soutien à l’emploi des jeunes, jeunes porteurs de projets de micro- entreprises: ce que vous devez savoir, Guide de L’ANSEJ, Alger, sans année.
139. L’article 12 de Décret exécutif n°96-297 correspondant au 08 Septembre 1996, fixant les conditions et le niveau d’aide aportée au jeune promoteur, journal officiel n°52, Alger, 11 septembre1996.
140. ANSEJ, Bilan du dispositif de création de micro-entreprises, sur le site web http://www.ansej.org.dz/statistiques_action.asp, la date de téléchargement 15 Novembre 2006.
141. l’accompagnateur, L'accompagnement un métier à part entière, Bulletin bimestriel édité par l'ANSEJ n°1, Alger, Août 2007.
142. Décret exécutif n°06-366 correspondant au 19 Octobre 2006, fixant les conditions et les modalités de mise à disposition de locaux à usage professionnel et artisanal au profit des chômeurs promoteurs, journal officiel n°66, Alger, 22 Octobre 2006, pp8-10.
143. محمد قرقب، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج و أجهزة التشغيل بالجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الندوة الإقليمية حول دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، المنعقدة خلال الفترة 11-13جويلية 2005، طرابلس، ليبيا.
144. L’article 5 de Décret exécutif n04-14 correspondant au 22 Janvier 2004, portant création et fixant le statu de l’agence nationale de gestion du micro-crédit, journal officiel n°6, Alger, 25Janvier 2004, p7.
145. Les articles 3 et 4 de Décret exécutif n° 04-16 correspondant au 22 janvier 2004, portant création et fixant le statut du fonds de garantie mutuelle des micro-crédits, journal officiel n°6, Alger, 25janvier 2004.
146. ف. لمياء، القروض المصغرة بلغت 1.411 مليار دينار، جريدة الخبر، العدد(5423)، 9 أوت 2008.
147. ب.محمد، أهداف وكالة تسيير القروض المصغرة في 2008، جريدة المساء، العدد(3357)، 16مارس 2008.
148. La Caisse Nationale D’assurance De Chômage, CNAC ACTION, Bulletin n°32, Alger, Décembre 2006.
149. Décret présidentiel n°03-514 correspondant au 30 Décembre 2003, relatif au soutien à la création d’activités par les chômeurs promoteurs âgés de trente cinq (35) à cinquante (50) ans, journal officiel n°84, Alger, 31 Décembre 2003.
150. Les articles 4,5,7 et 8 de Décret exécutif n°04-02 correspondant au 3 Janvier 2004, fixant les conditions et les niveaux des aides accordées aux chômeurs promoteurs, âgés de trente cinq (35) à cinquante (50) ans, journal officiel n°03, Alger, 11Janvier 2004.
151. A. RAOUYA, La fiscalité, un levier pour la promotion de l’emploi, la Lettre de la DGI, Bulletin d’information de la Direction Générale des Impôts n°33, Alger, Juillet 2008.
152. L’article 1 de Décision n° 02-02 correspondant au 20 Février 2002, portant agrément d'une société de crédit-bail. journal officiel n°72, Alger, 3 Novembre 2002.
153. Chiffres clés, Statistiques de Arab Leasing Corporation (ALC) sur le site web http://www.arableasing-dz.com/, la date de téléchargement 23 Mars 2008.

154. يوسف العشاب، ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آلية لتدعيم التمويل، مجلة فضاءات، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجزائر، العدد (2)، 2003.
155. Djebbar Boualem, Le Fonds De Garantie Des Crédits aux PME, Séminaire International sur la promotion du financement de la PME, Recueil, Alger, 27-28 Septembre 2005.
156. Les articles 5 et 6 de Décret exécutif n 02-373 correspondant au 11 Novembre 2002, portant création et fixant les statuts du fonds de garantie des crédits à la petite et moyenne entreprise, journal officiel n°74, Alger, 13 Novembre 2002.
157. L'article 4 de Décret présidentiel n°04-134 correspondant au 19 Avril 2004, portant statuts de la caisse de garantie des crédits d'investissements pour les P.M.E, journal officiel n°27, Alger, 28 Avril 2004.
158. أ.جميلة، صندوق ضمان القروض عالج 80 ملفا بقيمة 2.5 مليار، جريدة المساء، العدد (3311)، 22 جانفي2008.
159. Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne, (ce que vous devez savoir), Alger, octobre 2005.
160. كمال زايت، 45 مليون أورو إضافية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة الخبر، العدد(5153)، 17نوفمبر2007.
161. سليم بن عبد الرحمان، مصطفى بن بادة يعرض دليلا عن مكاتب الخبرة الجزائرية، جريدة الخبر، العدد(5534)، 25 جانفي2009.
162. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المنعقد خلال الفترة 17-18 افريل 2006، بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
163. www.surveymonkey.com
164. مقابلة مع حكيم سمايلي، رئيس مصلحة القرض بالبنك الوطني الجزائري(BNA)، وكالة خميس مليانة، يوم 14مارس 2009.
165. مقابلة مع ناصي محمد أمين، رئيس مصلحة القرض بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي(CRMA)، خميس مليانة، يوم 14مارس 2009.

166. تم استنباط التوصيات من خلال مجموعة من الدراسات كانت أهمها:
- بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، بعض الاعتقادات الخاطئة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية منشورة على الرابط الالكتروني،
http://www.mfu-cbos.gov.sd/html/res/File/Small%20and%20medium%20projects.doc ، تم التحميل بتاريخ 12 جويلية 2008.
- شركة نوعية البيئة الدولية، دراسة حول الائتمان وضمانات مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وزارة المالية المصرية، نوفمبر 2004، دراسة منشورة على الرابط الالكتروني http://www.sme.gov.eg/arabic/publications_ara.htm، تم التحميل بتاريخ 10جوان 2008.

الملحق رقم 1: تمركز المؤسسات الخاصة حسب السكان والولاية سنة 2007

الترتيب الولائي	الولاية	عدد المؤسسات عام2007	عدد السكان حسب الولايات(1998)	عدد المؤسسات / عدد السكان(‰)
01	ادرار	2554	311615	8.20
02	الشلف	7704	858696	8.97
03	الاغواط	2738	317125	8.63
04	ام البواقي	2853	519170	5.50
05	باتنة	6659	962623	6.92
06	بجاية	12588	856840	14.69
07	بسكرة	3561	575858	6.18
08	بشار	3896	225546	17.27
09	البليدة	9349	784283	11.92
10	البويرة	5254	629560	8.35
11	تمنراست	1660	137175	12.10
12	تبسة	4555	549066	8.30
13	تلمسان	5609	842054	6.66
14	تيارت	4685	725853	6.45
15	تيزي وزو	16045	1108708	14.47
16	الجزائر	35296	2562428	13.77
17	الجلفة	4386	797706	5.50
18	جيجل	5660	573208	9.87
19	سطيف	12289	1311413	9.37
20	سعيدة	3042	279256	10.89
21	سكيكدة	6410	786154	8.15
22	سيدي بلعباس	4779	525632	9.09
23	عنابة	7766	557818	13.92
24	قالمة	3304	430000	7.68
25	قسنطينة	9291	810913	11.46
26	المدية	4279	802078	5.33
27	مستغانم	4666	631058	7.39
28	المسيلة	5922	805719	7.35
29	معسكر	5352	676192	7.91
30	ورقلة	4350	445619	9.76
31	وهران	18363	1213839	15.13
32	البيض	1527	168789	9.05
33	اليزي	884	34108	25.92
34	برج بوعريريج	5745	555403	10.34
35	بومرداس	10000	647389	15.45
36	الطارف	2789	352588	7.91
37	تندوف	876	27061	32.37
38	تيسمسيلت	2048	264240	7.75
39	الوادي	3105	504401	6.16
40	خنشلة	3810	327918	11.62
41	سوق أهراس	3359	367454	9.14
42	تيبازة	10243	506053	20.24

43	ميلة	4952	674480	7.34
44	عين الدفلة	4945	660342	7.49
45	النعامة	1913	127314	15.03
46	عين تيموشنت	3343	327331	10.21
47	غرداية	4926	300516	16.39
48	غليزان	4616	642206	7.19
	المجموع	293946	29101068	10.10

المصدر: Ministère de PME/PMI et de l'artisanat, Bulletin d'information économique, N°12, Alger, 2007, p16.

الملحق رقم 2 : نموذج عن استبيان عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

http://www.surveymonkey.com - [SURVEY PREVIEW MODE] مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ا - Microsoft Internet Explorer

Fichier Edition Affichage Favoris Outils ?

Snagit

مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Exit this survey

1. Default Section

بسم الله الرحمن الرحيم

اخي الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

انا طالبة بجامعة سعد دحلب بالبليدة، والاستبيان الالكتروني المرفق هو جزء من مشروع بحث اقوم بتنفيذه في الوقت الحالي وذلك في اطار تحضير مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت اشراف الدكتور رزيق كمال.

ويهدف البحث الى تحديد طبيعة المشكلات التمويلية الحالية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتعرف على المصادر التمويلية التي تلجا اليها لتجاوز تلك المشكلات، بالاضافة الى دراسة العوامل التي تقف وراء الصعوبات التي تعترض سبيل حصول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية ومدى الحاجة الى تلافي هذه المعوقات بما يضمن النمو والاستمرارية لهذه المؤسسات.

وقد تم اختيارك ضمن المجموعة التي ستجيب على هذا الاستبيان ايمانا مني باهمية رايك حول موضوع دراستي، وساكون شاكرة لك اذا تفضلت بالاجابة على جميع الاسئلة المتضمنة في الاستبيان، وكتابة اي تعليقات او اقتراحات تعتقد انها ذات صلة بالموضوع في المكان المخصص لها في نهاية الاستبيان.

وبسبب ضيق الوقت المتاح لاكمال هذا الجزء من البحث، فانني ارجوان تتكرم بملء الاستبيان في اقرب وقت ممكن ، حيث من المتوقع ان يستغرق هذا الاستبيان منك مابين 10 الى 15 دقيقة لاكماله، كما اؤكد لك ان جميع المعلومات التي تقدمها سيتم التعامل معها بسرية تامة، وسيتم فقط استخدام ملخص البيانات.

اذا كانت لديك اية استفسارات بخصوص الاستبيان او موضوع البحث الرجاء التواصل معي عبر البريد الالكتروني
amat_elrahman@hotmail.fr

I- بيانات عن مصادر تمويل المؤسسة ومشاكلها

1 . ما هو نوع التمويل الذي اقمت به مشروعك؟ يمكنك اختيار اكثر من اجابة واحدة

- ☐ القروض البنكية
- ☐ المدخرات الشخصية
- ☐ الاقتراض من الاصدقاء
- ☐ التمويل الايجاري (leasing)
- ☐ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)
- ☐ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

مصدر آخر: الرجاء تحديده

2 . ما درجة تقييمك للصعوبات التي تواجه مؤسستك في الحصول على التمويل المناسب لاحتياجاتها؟

قليلة جدا ○ قليلة ○ متوسطة ○ كثيرة ○ كثيرة جدا ○

3 . في الوقت الراهن، هل تواجه مؤسستك مشاكل متعلقة بالتمويل؟

لا (من فضلك انتقل للسؤال رقم 9) ○ نعم ○

4 . اذا كانت إجابتك بـ نعم ، فما طبيعة المشكلات التمويلية التي تواجه مؤسستك؟ يمكنك اختيار اكثر من اجابة واحدة

- ☐ نقص السيولة اللازمة لتمويل الاصول الثابتة
- ☐ نقص السيولة اللازمة لتمويل عمليات يومية
- ☐ ديون متراكمة
- ☐ صعوبة تحصيل الديون المستحقة لدى الغير
- ☐ عدم توفر النقد الاجنبي

أخرى : الرجاء تحديدها

5 . برأيك ،هل تعود المشكلات التمويلية السابقة التي تعاني منها مؤسستك إلى الاسباب التالية؟ يمكنك اختيار اكثر من اجابة واحدة

- ☐ عدم الفصل بين الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية لصاحب المؤسسة
- ☐ محدودية الأرباح
- ☐ عدم تكوين احتياطات ومؤونات
- ☐ التساهل في تحديد فترات المديونية للزبائن
- ☐ عدم مراقبة السيولة النقدية الواردة والصادرة
- ☐ صعوبة الوصول للتمويل المصرفي

أسباب أخرى: الرجاء تحديدها

6. ما هو المصدر الذي لجات اليه لتجاوز تلك المشكلات التمويلية؟ يمكنك اختيار اكثر من اجابة واحدة

- [ ] القروض البنكية
- [ ] الاقتراض من الاصدقاء
- [ ] بيع ممتلكات شخصية او عائلية
- [ ] البحث عن شريك
- [ ] قروض الموردين

مصدر آخر: الرجاء تحديده

7. من استشرت في اختيارك للمصدر التمويلي السابق؟ يمكنك اختيار اكثر من اجابة واحدة

- [ ] الخبير المحاسبي
- [ ] البنك
- [ ] المستشار المالي للمؤسسة
- [ ] الهيئات المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مثل ....ANSEJ, ANDI)
- [ ] لم تستشر

آخر: الرجاء ذكره

8. قبل وقوعك في تلك المشكلات، هل قمت باعداد خطة مالية مفصلة متعلقة بمصادر الحصول على الاموال؟

- ○ نعم
- ○ لا

II- بيانات عن الصعوبات التي تعيق حصول مؤسستك على التمويل من البنوك والحاجة إلى معالجتها

9. هل سبق وان لجأت مؤسستك الى التمويل البنكي؟

- ○ نعم
- ○ لا

10. اذا كانت الاجابة بـ لا، فما هو السبب؟

- ○ عدم قبولك للتعامل بسعر الفائدة
- ○ عدم القدرة على توفير شروط التمويل البنكي
- ○ عدم حاجة مؤسستك الى هذا النوع من التمويل

سبب آخر: اذكره

11. اذا كانت اجابتك على السؤال رقم 9 بـ نعم، فما هو نوع التمويل البنكي الذي حصلت عليه مؤسستك؟

- ○ قرض طويل الأجل
- ○ قرض قصير الأجل
- ○ تقدمت بطلب وتم رفضه
- ○ قرض متوسط الأجل

12. ما هي درجة تقييمك للمعوقات الحالية التي تعترض سبيل حصول مؤسستك على القروض البنكية؟

- ○ قليلة جدا
- ○ قليلة
- ○ متوسطة
- ○ كثيرة
- ○ كثيرة جدا

برأيك، ماهي درجة عرقلة العناصر التالية لمؤسستك في الحصول على القروض المصرفية والاستفادة منها؟

13 . اعط لكل عنصر من العناصر تقييم معين

	معيق جدا	معيق	معيق الى حد ما	غير معيق	غير معيق على الاطلاق
الضمانات المطلوبة من طرف البنك	○	○	○	○	○
سعر الفائدة	○	○	○	○	○
مدة دراسة ملف القرض	○	○	○	○	○
الاجراءات والوثائق اللازمة للحصول على القرض	○	○	○	○	○
شروط السداد(من حيث الفترة وطريقة التسديد)	○	○	○	○	○
نسبة الاموال الخاصة المطلوبة من طرف البنك لمنح القرض	○	○	○	○	○
الواسطة والرشوة في منح القرض	○	○	○	○	○
عدم توفر الشخص المصرفي المتخصص في التعامل مع المؤسسة ومعرفة احتياجاتها	○	○	○	○	○

معوقات أخرى: الرجاء تحديدها

14 . ما مدى موافقتك على كل من الاقتراحات التالية كاجراءات معالجة للمشاكل التي تواجه مؤسستك في الحصول على التمويل بشكل عام والقروض المصرفية بشكل خاص؟ اعط درجة موافقتك على كل عنصر من هذه العناصر

	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
تخصيص فروع او وحدات على مستوى البنوك تهتم بقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحتوي على كفاءات بنكيةعالية	○	○	○	○	○
انشاء صندوق (يمكن ان يتحول الى بنك) يقوم بتمويل المؤسسة على اساس المشاركة في الارباح والخسائر	○	○	○	○	○
ادراج التعاملات البنكية الاسلامية كالتمويل بالمشاركة...، في الخدمات البنكية التقليدية	○	○	○	○	○
تشجيع انشاء شركات راس المال المخاطر	○	○	○	○	○
تشديد الدولة على البنوك تقبل الية صناديق ضمان القروض باعطائها طابع ضمان الدولة	○	○	○	○	○

اقتراحات أخرى: الرجاء تحديدها

III - بيانات عامة عن مؤسستك

*** ماهو نوع القطاع الذي ينتمي اليه نشاط مؤسستك؟**

- البناء والاشغال العمومية
- الخدمات
- التجارة
- الصناعة

قطاع آخر: الرجاء تحديده

*** كم عدد عمال مؤسستك؟**

- (9-1)
- (49-10)
- (250-50)
- أكثر من 250عامل

*** ما هو الشكل القانوني لمؤسستك؟**

- مؤسسة فردية
- شركة ذات مسؤولية محدودة
- شركة تضامن
- شركة مساهمة

شكل آخر: الرجاء تحديده

اشكرك على اكمالك لهذه الاستبانة، واذا كانت لديك اي ملاحظات او مرئيات حول موضوع الاستبانة فارجو من سعادتكم كتابتها هنا.

*** وأخيرا، فانه يسعدني ان ازودكم بنسخة من هذا البحث اذا كان لديكم الرغبة في ذلك**

- نعم
- لا

ارسل

Survey Powered by:
SurveyMonkey.com
"Surveys Made Simple."

المصدر: الرابط الالكتروني للاستبيان

http://www.surveymonkey.com/s.aspx?sm=BlREdpTXJ9vlgCxCXaVLTA_3d_3d

الملحق رقم 3: استبيان عينة البنوك

في إطار تحضير مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية بنوك ونقود، قمنا بإعداد هذا الاستبيان الخاص **بمشكل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.** من أجل ذلك نلتمس من حضرتكم التعاون معنا من خلال الإجابة بموضوعية ونزاهة عن الأسئلة الموالية مع الشكر الجزيل والمسبق على الجهد والوقت المبذولان من طرفكم.
ونحيطكم علما أن معلومات هذه الوثيقة تبقى سرية ولا تستخدم إلا لإغراض علمية بحتة.

1- برأيكم ما هو تأثير العوامل التالية في قبول أو رفض بنككم لملف القرض البنكي المقدم من طرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؟ من فضلك اعط لكل عنصر من هذه العناصر تقييم معين

التقييم / العناصر	مؤثر جدا	مؤثر	مؤثر إلى حد ما	غير مؤثر	غير مؤثر على الإطلاق
الضمانات					
رأس المال الذاتي للمؤسسة					
المقدرة على السداد					
سمعة المؤسسة					
حجم المؤسسة					
نوع نشاط المؤسسة					
طبيعة القرض المطلوب					
معدل العائد على رأس مال المشروع					
الجدوى الاقتصادية للمشروع					
نوعية وكفاءة المسير الإداري للمؤسسة					
عناصر أخرى مؤثرة: الرجاء تحديدها.....					

2-هل توجد وحدة أو فرع على مستوى البنك مخصصة للقروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

O نعم O لا O في قيد الإنشاء

3-ما هي درجة تقييمكم للمعوقات والصعوبات التي تواجه بنككم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

Oكثيرة جدا Oكثيرة Oمتوسطة Oقليلة O قليلة جدا

4-على أي مستوى من القروض يواجه البنك هذه المعوقات بكثرة؟

Oقروض الاستغلال Oقروض الاستثمار Oالقروض الموجهة للتجارة الخارجية

5-ما مدى موافقتكم على أن تكون العناصر التالية هي التي تعيق بنككم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ من فضلك حدد درجة موافقتك على عرقلة كل عنصر من هذه العناصر لبنككم

التقييم / العناصر	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
عدم توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الضمانات المناسبة					
عدم كفاءة دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة من طرفها					
غياب بنك معلوماتي، يوفر بيانات عن تلك المؤسسات بصورة كاملة وحديثة					
ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية المرتبطة بقروض هذه المشروعات					
ارتفاع درجة المخاطر التي تنطوي عليها هذه المؤسسات					
نقص الخبرة الكافية لدى موظفي البنك في منح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
معوقات أخرى: الرجاء تحديدها.....					

6-ما مدى موافقتكم على كل من الاقتراحات التالية كإجراءات معالجة للمعوقات السابقة وتجسير العلاقة بين بنككم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ من فضلك اعط درجة موافقتك على كل اقتراح من هذه الاقتراحات

التقييم / العناصر	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
إنشاء مكاتب للائتمان تقوم بتقييم الجدارة الائتمانية للمشاريع					
تقديم تحفيزات من طرف بنك الجزائر للبنوك التي تقوم بتمويل هذه المشاريع					
إعطاء الضمانات الممنوحة من طرف صناديق ضمان القروض طابع ضمان الدولة					
إنشاء فروع تهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لصيغ تمويلية تناسبها، وبكفاءات بنكية عالية					
اقتراحات أخرى: الرجاء تحديدها.....					

هذه المساحة مخصصة لمعرفة ما إذا كانت هناك نقاط أخرى تراها ذات تأثير على تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ولم يتم التطرق إليها من خلال هذا الاستبيان.....

.....

.....

الكمال لله وحده

إنـــي رأيت أنـــه لا يكتـــب إنسانا كتابا فـــي يومه إلا وقال فـــي غـــده: لو غـــير هـــذا لكـــان أحسن، ولو زيد كذا لكان يســـتحسن، ولو قـــدم هذا لكـــان أفضـــل، ولو ترك هذا لكـــان أجـــمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

- في رسالة من القاضي الفاضل
للعلامة عماد الدين الأصفهاني-